مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـــوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــــة	محمـــــد أبـو حمـور

السنة ٢١ العدد (٨٠) صيف ٢٠١٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمد يوسف أحمد مصر	إسحـــق الفرحان الأردن
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي التحولات في الشرق الأوسط واتجاهاتها **التحرير**	٧
البحوث والدراسات التسوية العربية- الإسرائيلية.. خمسون عاماً على حرب ١٩٦٧ **أمجد جبريل**	١٣
العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني **محمد حمشي**	٥٣
المقالات والتقارير الانتخابات البلدية الأردنية لعام ٢٠١٧ الأردن أمام تجربة انتخابية جديدة **نبيل حمران**	٨١
تطورات الأزمة السورية: وجهات نظر صينية- أردنية **خليل قنديل**	٩٣
ملف العدد **وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس ٢٠١٧** قراءة نقدية في الوثيقة: وجهة نظر فلسطينية **رائد نعيرات**	١٠٣

قراءة نقدية في ردود الفعل الإسرائيلية حول الوثيقة **أمجد جبريل**	١١٣
نص الوثيقة	١٢٣
الملف البيبلوغرافي **الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى: جبهة الشرق الأوسط** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **مجدي عبد العزيز**	١٣٥ ١٣٩ ١٤٤
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٤٩
English Section **Articles** *Political Change in Algeria* *The 2017 Parliamentary Elections* ***Marwan Asmar***	153
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

التحولات في الشرق الأوسط واتجاهاتها

لأول مرة في تاريخها تعايش الأمة العربية حالة الفوضى القائمة بمختلف تداخلاتها، ويمثل المشهد السوري والعراقي واليمني والليبي صورة مزرية لحالها، فبرغم أشكال الفوضى التي عانتها قارات ودول على مدى تاريخها الطويل، لكننا نشهد هذه الفوضى بهذه الصورة لأول مرة، ولذلك فهي طارئة على حضارتنا وقيمنا، وعلى القوى السياسية والاجتماعية، وكذلك على القضية الفلسطينية التي أضحت خارج السياق العربي للمرة الأولى أيضاً، وبذلك فهي لحظات تاريخية عابرة للزمن، لا تلبث أن تشهد تغيرات كبيرة ومفاجئة للانتقال إلى مربعات مختلفة تقود إلى حالة جديدة من التوازن السياسي والاستقرار وتراجع فكر الإرهاب والتطرف والفوضى لصالح الفكر العربي الإسلامي الأصيل المعتدل، وعندها سوف تتغير معادلات السياسات الإقليمية والدولية شكلاً ومضموناً.

المشهد السياسي وأبعاده الاستراتيجية

نعني بالمشهد السياسي إدراك الديناميكية السياسية الفاعلة، وخارطة اللاعبين وعلاقاتهم، والإمكانات التي يملكها كل منهم لتطوير الواقع السياسي في المستقبل القريب، فعلى صعيد الديناميكية السياسية الفاعلة تشكل حالة الفوضى والتدخلات العسكرية والسياسية المتعددة الأطراف والمسميات والأهداف، الأدوات الأكثر ديناميكية في رسم المشهد، كما توازيها تحركات سياسية على شكل دول منفردة أحياناً وأحلاف أحياناً اخرى، وربما على شكل مجموعات عمل، حيث تلعب القوى السياسية والاجتماعية في المنطقة دوراً حيوياً في التأثير على طبيعة المشهد وتركيبته المعقدة، فيما تشكل العوامل الإقليمية والدولية إطاراً صعباً لإمكانية وصول المفاعيل المحلية إلى أي هدف، باستثناء ما يتقاطع منها مع مصالح عدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين.

وتظهر هنا مجموعتان أساسيتان من الفاعلين المحليين، الأولى ترتبط بعقلية التغيير السياسي والاستقلال والحرية والديمقراطية، والثانية ترتبط بعقلية المحافظة على الوضع القائم في تحقيق المصالح النخبوية للحكم مع علاقاتها الإقليمية والدولية، في مشهد متعدد المشارب والعوامل ومتغير التحالفات.

ويقع العالم العربي برمته تحت ضغط هذه المتغيرات الجارية، وبتأثيراتها المتعددة، لتقع القضية الفلسطينية في دائرة الجمود في ظل حكومة إسرائيلية لا تؤمن أصلاً بالسلام مع الفلسطينيين، ولا تؤمن حتى بتطبيق ما توقع عليه، بينما يقف العالم العربي منقسماً فكرياً وسياسياً إزاء ذلك، بين من يريد التخلص من القضية الفلسطينية وبين من يعتقد أنه لا بد من إقامة دولة فلسطينية وانسحاب إسرائيل بطروحات متعددة.

في ظل هذا المشهد اندلعت الأزمة الخليجية، ما وفر فرصة لاستثمارها لصالح برنامجين أساسيين: الأول: تمكين القوى الإقليمية والكبرى من إحداث تغيير في خارطة القوى السياسية في المنطقة، والثاني: تمكين إسرائيل من تحقيق الوضع الاستراتيجي المريح للاندماج في المنطقة وتحجيم أهمية القضية الفلسطينية ودورها.

لذلك فإن المشهد السياسي القائم في المنطقة مشهد متحرك يحمل الكثير من الفرص والتحديات لمختلف الأطراف، ولا يتمتع فيه أي طرف بالسيادة والتحكم على وجه الإجمال، ولذلك فإن الأفق الاستراتيجي والأبعاد الاستراتيجية للمشهد لا تزال تحاول تشكيل روافع لها، كلٌّ من موقفه ووفق برنامجه.

العوامل المؤثرة وأهم الأطراف ذات التأثير المباشر

ثمة عوامل وأطراف تعد الأكثر تأثيراً في هذا المشهد ستكون محط التحليل والتوقع، من أهمها:

١. **الأطراف المحلية:** وتتشكل من عدة مكونات، مما عرف بالثورة والثورة المضادة، وتيار الإسلام السياسي المعتدل والتيار التغريبي، وتيار الإصلاح والديمقراطية

وتيار المحافظة على مكاسب النخب الحاكمة وعلاقاتها الخارجية، والتيار الليبرالي بتنوعاته.

٢. **الأطراف الإقليمية:** حيث تبدو كل من إيران وتركيا الأكثر فاعلية في عموم المشهد بتفاوت، ويعد أي تقارب بينهما فرصة للتوصل إلى رؤية مصلحية اقتصادية وأمنية وفكرية وسياسية لهما، قد تتقاطع مع أطراف محلية مهمة، خاصة أن إيران ربما تكون أهم الفاعلين في سوريا والعراق واليمن على وجه التحديد، وكذلك في معادلة التوازن الاستراتيجي في القضية الفلسطينية، أخذاً بعين الاعتبار الإشكال الطائفي وأبعاده في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياته على صورتها ومستقبلها.

٣. **الأطراف الدولية:** انطلاقاً من اعتقادها بأن ظرف المنطقة ومعطياته لم تنضج بشكل كافٍ لتحقيق أهدافها ومصالحها، وتحاول الأطراف الدولية منفردة، وأحياناً مجتمعة- ولو بعباءة الأمم المتحدة- أن تفرض معادلات لا تنهي الصراعات بقدر ما تسعِّرها، وأحياناً تديرها ولا تعالجها.

٤. **القضية الفلسطينية:** يشكل جمود القضية ومحاصرتها، ومحاصرة قياداتها السياسية في رام الله أو غزة أو في الخارج، وفي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، إحدى أدوات الفعل القوية في تفتيت الأدوار العربية، وتوزع دولها على محاور ربما متصارعة، بل ويشكل مصدراً مهماً لتغيير القواعد الأمنية والعسكرية في التفكير العربي، ما تسبب بتراجع نظرتها لأولوية التصدي للخطر الإسرائيلي على الأمن القُطري والقومي للدول العربية، ويبدو في الأفق القريب العجز الكبير لدى الأطراف الفلسطينية أن تحدث نقلة نوعية في الواقع، لأن القيادة القائمة بكل تشكيلاتها وبأدواتها الواقعية عاجزة عن التغيير والتحريك، ما يفتح التفكير على أهمية بناء قيادة جديدة تعمل على تحريك هذا العامل باتجاهات تساعد على تحديد أوسع وأدق لاتجاهات التحولات في المنطقة، وبما يصب في صالح القضية الفلسطينية.

الاتجاهات المستقبلية والمحددات العامة للمشهد القادم وتحولاته

يعد الاتجاه نحو الاستمرار في الصراع رهاناً على تغير تحالفات، وتراجع أطراف واستنزاف أطراف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب عند الوصول إلى طاولة الحوار، كما هو الحال في ليبيا وفلسطين واليمن وسوريا، ويعد من أبرز الاتجاهات للمشهد السياسي بأدواته العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تدخلات إقليمية تتقاسم الأدوار والمصالح لتحقيق أكبر قدر من مصالح كل منها مع توفير بيئة إقليمية جديدة ربما تُرشح لها وتعمل عليها كل من تركيا وإيران.

وفيما يتعلق بالمحددات العامة للمشهد القادم وتحولاته، فإن أهمها:

١. قدرات المنظمات الإرهابية على توسيع نطاق عملياتها وتقوية ارتباطاتها بأجندات دول إقليمية ودولية.

٢. قدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى رؤية مشتركة حقيقية للمشهد بعيداً عن عجز الأمم المتحدة.

٣. قدرة كل من تركيا وإيران مدعومة من بعض دول عربية على الوصول إلى رؤية تفرضها على القوى المحلية وعلى المجتمع الدولي.

٤. قدرة الأطراف الفلسطينية على إعادة الحضور والقوة للقضية الفلسطينية بما يزيد من عوامل الدفع باتجاه إنهاء الفوضى وحالة عدم الاستقرار.

وختاماً، يمكن القول بأنه تم اللعب كثيراً على نظرية الاستنزاف لغالبية الأطراف، وهي تسعى للوصول إلى نهاية سريعة لحل سياسي في كل الأقطار بسبب تداعيات هذا الاستنزاف الاقتصادي والأمني عليها، لكن أيّاً منها لا يملك حتى اللحظة كامل الرؤية ولا الشجاعة ولا الأدوات الكافية ولا الضمانات اللازمة لتحقيق أهدافه أو بعضٍ منها، لذلك تستخدم مسارات الحلول السياسية لتحسين أوضاع اللاعبين وزيادة حصتهم ودورهم المستقبلي.

التحرير

البحوث والدراسات

التسوية العربية- الإسرائيلية

خمسون عاماً على حرب ١٩٦٧

أمجد أحمد جبريل*

رغم الحروب المتتالية التي شهدها الصراع العربي- الإسرائيلي، فإن حرب عام ١٩٦٧، قد تكون أخطرها من حيث تداعياتها الاستراتيجية على قضية فلسطين بخاصة، والمنطقة العربية بعامة؛ إذ حدث تغيّرٌ في مسار ذلك الصراع بالانعطاف نحو التسوية مع إسرائيل، التي نجحت- إلى حدٍّ كبير- في توظيف تداعيات الحرب والتسوية بعدها، ومجمل الصراعات في المنطقة، في تعزيز مكانتها، وخصوصاً عبر توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الجانبين العربي والفلسطيني، فقد بدأت عملية تفكيك طويلة المدى لركائز القوة العربية والفلسطينية، حتى تمّ إنهاكهما تماماً، ضمن استراتيجية أمريكية- إسرائيلية ممنهجة على عدة مراحل؛ إذ بات صعباً منذ ذلك الحين تنسيق السياسات العربية أو الفلسطينية، لكيلا نقول توحيدها، لتبقى في إطارٍ صراعي مع إسرائيل، بما يمنع دولة الاحتلال من استكمال مشروعها للهيمنة الإقليمية، وأن تقطف ثمار عملية التسوية كاملةً، دون إعادة الحقوق العربية.

بيد أن الأخطر من ذلك، هو أن تتحوّل علاقة بعض النظم العربية مع إسرائيل- في إطار عملية التسوية- إلى مستوى من التنسيق والتفاهم يتجاوز العلاقات العربية البينية، وأن تسود تبريرات سياسية من قبيل "الطريق إلى واشنطن يبدأ من إسرائيل".

وهذا يؤكّد وجود خلل في بوصلة التحالفات العربية الخارجية، ويجعل الصراعات العربية- العربية، والفلسطينية- الفلسطينية، تتقدّم- في بعض الحالات- على التناقض

* **باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية- إسطنبول.**

المركزي مع دولة الاحتلال، الأمر الذي يسمح لها باستمرار التلاعب بالأطراف العربية والفلسطينية والمسارات التفاوضية الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف، والتهرب المتكرِّر من استحقاقات التسوية، وفق سياسة تفاوضية مدروسة.

أولاً: حدود الدراسة وأهدافها وتقسيمها

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفين؛ أحدهما توضيح مصير التسوية العربية- الإسرائيلية بعد خمسة عقود على حرب ١٩٦٧، عبر تحليل إشكالية العلاقة بين الأبعاد الدولية والعربية والفلسطينية في عملية التسوية، وكيف تمكّن العامل الدولي- الأمريكي أساساً- من توظيفها ليفرض هيمنته على المنطقة العربية برمتها، وليضعف تأثير كل القوى الدولية الأخرى، بما أفقد العاملَين العربي والفلسطيني أي ظهير دولي أو إقليمي يمكن التعويل على مساعدته في مقاومة سياسات التحالف الأمريكي- الإسرائيلي، رغم محاولاتٍ محدودة من أطراف أوروبية أو روسية لتأكيد شيء من الحضور النسبي والمؤقت في المنطقة العربية، لمنع تجاوز مصالحها الخاصة في أغلب الأحيان، وليس بهدف دعم العرب أو الفلسطينيين.

والآخر تقديم رؤية نقدية لتداعيات غياب استراتيجية عربية- فلسطينية في إدارة الصراع مع إسرائيل، وبيان الأثر التراكمي لأخطاء السياسات العربية في تهميش قضية فلسطين، وتأثيره في تصدّع الإطار العربي، بفعل غياب القضية المركزية له، وتزايد عوامل الاختراق الخارجي لما كان يسمّى "النظام العربي"، أكان ذلك الاختراق دوليّاً أم إقليميّاً.

تنطلق هذه الدراسة من مقولة رئيسة مفادها أن التصميم الأمريكي- الإسرائيلي لعملية التسوية ومبادراتها المختلفة- منذ بداياتها الأولى- كان له هدفان مترابطان؛ أحدهما إدماج إسرائيل في نسيج المنطقة العربية، وذلك عبر تدشين علاقاتٍ متشعبة مع دول المنطقة، بما يحفظ أمن إسرائيل، ويضمن بقاءه وتفوقه، وتحصيله "الشرعية الإقليمية" بالتدريج.

أما الهدف الآخر فهو تجريد الشعب الفلسطيني من أي دعمٍ عربي أو إقليمي، يمكن أن يساعده في نضاله التحرري، وخلق تناقضاتٍ فلسطينية- عربية أولاً، ثم عربية- عربية تالياً حول كيفية إدارة الصراع مع إسرائيل، ثم فلسطينية- فلسطينية ثالثاً، بما يُنهي جوهر

الصراع، المتمثّل في قضية فلسطين، وذلك بالتوازي مع دفع الدول العربية والإقليمية للانكفاء على نفسها، والانشغال بمشكلاتها الداخلية المزمنة، فضلاً عن تسعير صراعاتها البينية حول الأدوار والنفوذ.

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام؛ أولها يتناول فكرة وفلسفة التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل. ثم يحلّل الثاني تداعيات هزيمة ١٩٦٧، وإشكاليات عملية التسوية. ويربط القسم الثالث بين ثلاثة متغيرات: تطور عملية التسوية، وتفكيك المنطقة العربية، وتكريس الهيمنة الأمريكية عليها. أما القسم الرابع فيحاول تقويم السلوك العربي في عملية التسوية على مدار خمسين عاماً بعد حرب ١٩٦٧.

ثانياً: فكرة وفلسفة التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل

رغم كثرة مشروعات التسوية التي تمّ طرحها بخصوص قضية فلسطين، سواء بعد نكبة عام ١٩٤٨، أو بعد هزيمة ١٩٦٧، أو بعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/ ١٩٩١، فإنها لم تشكّل في غالبيتها سوى تعبير عن إرادة القوى الدولية التي تُروّج للتسوية خدمةً لمصالحها، واستثماراً لأوضاع الضعف العربي البنيوي المزمن، الناجم عن إشكاليات الدولة الوطنية في العالم العربي.

وربما يمكن توصيف التسوية بأنها عملية دولية- إقليمية مركّبة، تتفاعل في رحابها عوامل دولية وعربية وفلسطينية، وهي صراع بين هذه الأبعاد الثلاثة يحاول دائماً تجنّب انفجار الوضع الفلسطيني، بما يهدّد المصالح الدولية والعربية، علماً بأن البعد الإسرائيلي يبقى متضَمّناً دائماً في البعد الدولي، وهذا ما يناسب دولة احتلال، زُرعت في منطقة ترفضها، بإرادة بريطانية- أمريكية[١].

[١] كانت صياغة تصريح بلفور وصدوره، جهداً بريطانيّاً أمريكيّاً مشتركاً. بل إن أمريكا تأخرّت في توقيع موافقتها على صك الانتداب البريطاني والفرنسي على فلسطين والأردن وسورية ولبنان مدة سنتين، ولم توقعه إلا بعد أن حصلت من لندن وباريس على حقوق اقتصادية متساوية معهما في المشرق العربي.

ويُلاحظ في هذا السياق، أنه كلّما تآكلت المتطلّبات اللازمة لبلوغ حل لقضية فلسطين تتزايد مشاريع الحلول الدولية والمبادرات السياسية، "فمنذ سنة ١٩٦٧، يدور نقاشٌ صاخب بشأن شروط التسوية بعد الهزيمة، في مدٍّ وجزر يتلاءمان تلاؤماً عكسيّاً مع عوامل القوة العربية"[٢].

وفي هذا الإطار، ثمة إسهامات علمية عديدة في مجال شروط نجاح تسوية الصراعات الإقليمية والدولية عموماً، والصراع العربي- الإسرائيلي خصوصاً. ومن أبرزها: وصول طرفي الصراع إلى قناعة باستحالة حسم الصراع عسكرياً، ووجود قيادات من الطرفين تؤمن بالحلول التفاوضية والحلول الوسط، وتوفّر البيئة الخارجية الداعمة لإنجاح التسوية، وعدم انحياز الأطراف الدولية والإقليمية الواضح لأحد طرفي الصراع، أو الحياد النسبي لهذه الأطراف إزاء الصراع[٣].

ومن الواضح أن أغلب هذه الشروط- إن لم تكن جميعها- لا تنطبق على الصراع العربي- الإسرائيلي. ولذا من الأهمية بمكان "التمييز بين الدخول في مفاوضات، وبين

انظر: عبد الوهاب محمد المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مجلد ٧ (إسرائيل: المستوطَن الصهيوني)، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩، ١٧.

[٢] عزمي بشارة، "القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ٣٨. وفي المعنى نفسه يقول باحث آخر إنه "لا حل وشيكاً في الأفق للقضية الفلسطينية، وحكومة نتنياهو غير مؤهلة للتقدم في أي مفاوضات جدية، كما أن إسرائيل اليوم، بيسارها ويمينها، غير قادرة من دون ضغط خارجي، على الوصول إلى تسوية تضمن الحد الأدنى من العدالة التاريخية، وبالتالي فلا ضرورة لتقديم تنازلات مجانية فلسطينية أو عربية". رائف زريق، "الدولة اليهودية.. مرة أخرى"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨٤، خريف ٢٠١٠، ١٥.

[٣] راجع: عماد جاد، **فلسطين.. الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩. وأيضاً: لطفي الخولي وعبد المنعم سعيد ومحمد السيد سعيد، "تسوية القضية الفلسطينية في ضوء تحولات النظام الدولي وموجة التسويات الإقليمية"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، ٤٨- ٧٤.

فرص النجاح في التوصل إلى تسوية فعلية. وقد عرفت منطقة الشرق الأوسط تجارب عديدة لهذه المفاوضات، وبرزت إلى الوجود مساراتٌ متعددة للتسوية مع إسرائيل لم تكن أغلبها مسارات جدية، ولم تؤدِّ بالتالي إلى نتائج عملية، ربما باستثناء اتفاق كامب ديفيد الإسرائيلي- المصري. والسبب في ذلك أن فرص نجاح عملية التفاوض لا ترتبط، في الشرق الأوسط، بإرادة الأطراف المتفاوِضة وحدها فحسب، بل أيضاً بعوامل دولية وإقليمية وداخلية أخرى؛ فبقدر ما تشكّل السيطرة على الشرق الأوسط موضوع رهان دولي، تمثّل النزاعات والتسويات فيه جزءاً من مسألة أكبر تعنى بتقرير أو تأكيد الهيمنة الدولية"[٤].

لقد استخدم التحالف الأمريكي/ الإسرائيلي- ولا يزال- مشروعات التسوية السلمية لإبقاء الوضع القائم في المنطقة العربية لمصلحة دولة الاحتلال، بما يحفظ تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعةً. وكان هذا التحالف يزيد من مطالبه، كلّما قدّمت الدول العربية تنازلاً بقبولها واحداً من هذه المشروعات.

ولذا يرى البعض أن اختيار طريق التسوية يمكن أن يؤدي إلى تراجعاتٍ عربية أمام هذا التحالف، الذي لن يتوقف غالباً عن التلاعب بهذه المشروعات، وتوظيفها قدر المستطاع، في إطار استراتيجيات مخطّطة ومقصودة، حتى يتحقق هذا الهدف الحيوي لمصالحه في العالم العربي[٥].

ولا شك في أن فهم السلوك العربي- في الإصرار على الالتحاق بعملية التسوية مع إسرائيل رغم إجحافها- يطرح تساؤلاتٍ هامة بشأن ثلاثة عناصر متداخلة؛ أولها طبيعة الإدراك العربي للظاهرة الصهيونية ودولة الاحتلال التي وُلدت من رحمها، ومدى احتمال أن تتغيّر في اتجاه التصالح مع شعب فلسطين خصوصاً، والشعوب العربية

---

[٤] برهان غليون، "مصير التسوية السياسية العربية- الإسرائيلية بعد أربعين عاماً على حرب ١٩٦٧"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧٠، ربيع ٢٠٠٧، ٦-٧.

[٥] راجع: ليلى سليم القاضي، "تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢"، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢، حزيران/ يونيو ١٩٧٣، ٨٤- ١٢٣.

عموماً. بمعنى إمكانية أن تتخلّص إسرائيل من عقيدتها الصهيونية ونظرتها وممارساتها العنصرية، ضد الفلسطينيين والعرب.

وتشير دراسة متخصصة إلى أن النهاية المنطقية للمشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين هي "النيو- صهيونية"، التي تعكس مدى التطرف يميناً الذي وصلت إليه إسرائيل كنظام سياسي ومجتمع، كما تمثله حكومة نتنياهو الرابعة، فهي ائتلاف يضم: (الليكود، والبيت اليهودي، وشاس، وإسرائيل بيتنا، ويهود التوراة، وكلنا). ولا شك في أن إسرائيل "النيو- صهيونية" تشكّل تهديداً للمنطقة العربية كلها، ولا سيما فلسطين ولبنان وسورية[٦].

وثانيها درجة صِلة الصهيونية بسياسات الاستعمار والقوى الدولية صاحبة المصالح المتعددة في المنطقة العربية، وهي منطقة حيوية، ولا خلاف حول أهميتها الاستراتيجية. ولذا يُستبعد أن تستغني عنها هذه القوى، لأنها إحدى- وربما أهم- ساحات اختبار التوازنات الدولية وتحوّلات النظام العالمي في مراحله المختلفة، ما يعني أن أية قوة دولية سيكون لها- قطعاً- استراتيجية ما، تجاه المنطقة العربية وجوارها الأفريقي والآسيوي والتركي والإيراني، إذا أرادت تحسين مكانتها على الصعيد العالمي.

ورغم أن منطقة الشرق الأوسط تعجُّ بصراعات أخرى مثل الصراع على الخليج العربي وموارده النفطية، فإن نموذج الصراع العربي- الإسرائيلي هو أوضح تطبيق للصراع الاستراتيجي المتعدد الأطراف في المنطقة؛ فهو صراع عميق الجذور، ومتعدد الجوانب، وبعيد الأثر في العلاقات الإقليمية والدولية. ولذا يُعتبر صراعاً استراتيجياً حضارياً لا يجد كثيرون حلاً نهائياً لمشكلاته، في المدى القريب[٧].

---

[٦] انظر: إيلان بابه، "أصول النيو- صهيونية ومستقبلها"، ترجمة ريم دبيات، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠٨، خريف ٢٠١٦، ٤٤- ٥٤.

[٧] بكر مصباح تنيرة، "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، **شؤون عربية**، العدد ١٠٠، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ٣٨.

وثالثها درجة اعتماد الأقطار العربية على الذات؛ إذ تتكرّر- بشكل شبه دائمٍ- صورٌ من التراخي الرسمي الفلسطيني والعربي عن اجتراح سياساتٍ متجدّدة، دون الاعتماد على "الدعم الخارجي"، أو دون الثقة في "صداقة" القوى الدولية، التي تريد- بوضوحٍ وشراسةٍ- تحقيق مصالحها، بغض النظر عن مصالح العرب والفلسطينيين.

وليس بلا معنى في هذا السياق، أن كلّ تغير ضخم في النظام الدولي المعاصر- خصوصاً إبّان الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبعد الحرب الباردة، وبعد احتلال العراق ربيع ٢٠٠٣- انعكس على فلسطين والمنطقة العربية، بصورة أو بأخرى؛ "فالقضية الفلسطينية لا تشابه من حيث اتساع وكثافة حيثياتها الدولية أية قضية وطنية أخرى في التاريخ الحديث؛ إذ لا توجد قضية وطنية تأثّرت وتتأثّر بالأحداث الدولية، كما تتأثّر قضية الشعب الفلسطيني"[٨].

ورغم وضوح البعد الدولي في قضية فلسطين، يمكن القول إن قدرة الدول العربية على التعامل مع هذا البعد شهدت تراجعاتٍ منتظمة على مدار سنوات الصراع العربي- الإسرائيلي، وجاء ذلك انعكاساً لتردي الأوضاع الداخلية العربية، واضطراب العلاقات العربية- العربية، وتضعضع التحالفات الخارجية العربية، وانكشافها التدريجي أمام الاختراق الدولي والإقليمي للمنطقة العربية، والذي لعبت فيه إسرائيلُ دوراً محوريّاً، عبر شرذمة المجتمع والقوى والمؤسسات الفلسطينية أولاً، ثم إنهاك الدول العربية المحيطة

---

[٨] انظر: عزمي بشارة، **الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ٢٢١-٢٢٢. وفي المعنى نفسه راجع: محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر: محددات الاستمرارية والتغيير"، **شؤون عربية**، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢، ٣٧. وأيضاً: بلال الحسن، "العامل الدولي لا يزال حاسماً في تدعيم إسرائيل وتحجيم مكاسب الفلسطينيين"، **الشرق الأوسط** ١٨/ ٥/ ١٩٩٩. وربما يمكن إضافة قضيتي العراق بعد احتلاله ربيع ٢٠٠٣، وسورية بعد ثورتها ربيع ٢٠١١ إلى القضايا التي باتت تتأثّر بشدة بالتغيرات الدولية؛ إذ بات العامل الدولي يلعب فيهما دوراً حاسماً، مع تدخلات إقليمية- إيرانية أساساً- مؤثّرة.

بالحروب والاعتداءات العسكرية المتكررة ثانياً، ثم استدراج بعضها للتسويات المنفردة ثالثاً، توطئةً لطمس جوهر قضية فلسطين في نهاية المطاف.

تاريخيّاً، يمكن القول إنه رغم توقيع هدنة رودس عام ١٩٤٩، وتواتر الدلائل على قيام بعض الدول العربية باتصالات سرية مع قادة إسرائيل، فإن أحداً من الرؤساء العرب ربما لم يجرؤ أن يقدّم مبادرة تسوية علنيّة تقوم على حل وسط لقضية فلسطين- على أساس الاعتراف بقرار التقسيم وتبنّي منطق "المرحلية السياسية"- قبل أن يفعلها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.

ففي خطاب لبورقيبة في مدينة أريحا الفلسطينية آذار/ مارس ١٩٦٥، دعا العرب للمزاوجة بين الحل السياسي وبين خيار العنف. كما دعاهم لاعتماد "سياسة المراحل"، لأن "سياسة الكل أو لا شئ" هي التي أوصلت العرب إلى البلاء والهزائم. ورغم دعوته للاعتراف بقرار تقسيم فلسطين وبقيام دولة إسرائيل، فإنه دعا أيضاً إلى مواصلة المقاومة العنيفة بأشكالها المتعددة. وبهدف عزل العدو في أوساط الرأي العام العالمي، دعا الرئيسُ التونسي إلى تنظيم حملات دعائيّة خارج فلسطين، مع الاستمرار في مضايقة إسرائيل داخل فلسطين، بأعمال التخريب وحرب العصابات[٩].

الشاهد هنا، أن تقديم مبادراتٍ للتسوية من أطرافٍ عربية هو أمر قد ينطوي على مخاطر كبيرة ما لم يرتبط باستراتيجية شاملة لإدارة الصراع مع إسرائيل، لا سيما أن بعض الدراسات تجادل بأن دوافع بورقيبة في طرح هذه الأفكار لم تكن متعلقةً في الحقيقة بقضية فلسطين، وإنما كانت تتعلّق برغبته في الحصول على مساعداتٍ مالية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا الغربية، وأن واشنطن بخاصة، ربما تكون شجّعته على طرح أفكاره السابقة، تجنباً لاحتمال انفجار الصراع في المنطقة، بما يفيد الاتحاد السوفياتي، خصوصاً بعدما تم إطلاق أول عملية فلسطينية مسلّحة في ١/ ١/ ١٩٦٥؛ إذ خشيت

[٩] راجع: عبد اللطيف الحناشي، "موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية (١٩٤٦-١٩٦٥)"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٩، شتاء ٢٠٠٧، ٥٢-٧٤.

أطرافٌ دولية وإقليمية عديدة من أن توطّد بعض المنظّمات الفلسطينية علاقاتها أكثر مع الصين وفيتنام والجزائر، وتنقل شيئاً من خبراتها في الكفاح المسلّح، لا سيما أن هذه الدول لم تكن على وفاق مع معسكر الدول الغربية[١٠].

ومهما يكن من أمر، فإن تفاعلات الصراع العربي- الإسرائيلي شهدت تغيراً جوهريّاً، أدخلها في مرحلة جديدة، بمجرد وقوع حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي تركت تداعيات جمّة على الدول العربية عموماً، ومصر خصوصاً.

ثالثاً: تداعيات هزيمة ١٩٦٧ وإشكاليات عملية التسوية

"كان لهزيمة ١٩٦٧ عدة آثار رئيسة؛ فقد لطّفت من مواقف الدول العربية الأساسية تجاه إسرائيل، لكنها أدّت في الوقت نفسه، إلى تعقيد عملية التسوية من خلال ربطها بالتنافس بين القطبين الأمريكي والسوفياتي. كما أفسحت الحربُ المجالَ لفترة من عدم الاستقرار الداخلي في دول المواجهة الأربع (مصر وسورية والأردن ولبنان)، لكن ذلك شجّع على المزيد من التخلي عن "منطق الثورة"، والتركيز أكثر على "منطق الدولة" ومصالحها، على حساب الالتزام الخطابي بالوحدة العربية وبالقضية الفلسطينية"[١١].

لقد أثّر عدوان ١٩٦٧ في إدراك بعض القيادات السياسية العربية ودشّن في الواقع حقبةً من التراجعات السياسية والإدراكية التي أخذت تظهر تدريجيّاً حتى تكشّفت تماماً بعد أقل من عشر سنوات؛ فقد "انحصر هدفُ الرئيس جمال عبد الناصر بعد هزيمة حزيران/ يونيو في "إزالة آثار العدوان"؛ إذ بات يَنظر إلى الصراع العربي– الإسرائيلي بوصفه نزاعاً بين دول، وليس بوصفه حالةً استعمارية يجب تصفيتها، كما كان الحال قبل العدوان. وكان هذا التحول أكثر من واضح في قبوله، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والذي جَمَعَ بين النصّ على انسحاب إسرائيل من

---

[١٠] المصدر نفسه.

[١١] يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢، ٢٢٩.

الأراضي التي احتلتها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وبين حقّ جميع دول المنطقة، في العيش داخل حدودٍ دائمة وآمنة ومعترفٍ بها"[١٢].

وبصياغة أخرى، "غرست الهزيمةُ بذورَ الشقاق بين القيادة المصرية، وبين منظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ جرى إدخال تعديل جوهري في الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل، وذلك عن طريق التمييز بين مرحلتين؛ مرحلة إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، ومرحلة لاحقة يمكن خلالها البحث في مسألة الحقوق الفلسطينية. وكما أشير آنفاً، كان قبول مصر بالقرار رقم ٢٤٢، هو بداية الخلاف والتوتر العلني بين مصر والمنظمة، وهو الأمر الذي تعمّق أكثر فأكثر بعد حرب ١٩٧٣، وصولاً إلى تفرّق السبل تماماً بين الطرفين، بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للكنيست الإسرائيلي ١٩٧٧[١٣].

ورغم المبالغات التي يسوقها باحثون عرب حول استمرار "القيادة الكاريزمية لجمال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧، ونجاحه في تعبئة الجماهير والنخب العربية، وإدارة تفاعلات النظام العربي البينية والإقليمية والعالمية، باقتدارٍ بالغ"[١٤]، فإن دراسة أخرى تشير إلى أن تلك الهزيمة حجّمت عبد الناصر ومصر على حد سواء؛ فقد كان المصدر الحقيقي للزعامة المصرية على الصعيد العربي هو القوة العسكرية، وهو مصدر فَقَدَ أهميته بالتدريج بعد بداية عملية فك الارتباط بين مصر وإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، خاصةً بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية المصرية في تلك الأثناء. أما الرياضُ فقد عملت على تدعيم الوضع الذي نشأ بعد عام ١٩٦٧، عبر استخدام الثروة والنفوذ السياسي الناجم عنها لتحقيق هدفين؛ أحدهما ترطيب العلاقات الرسمية البينية. والآخر الحفاظ على حدٍّ أدنى من التضامن العربي، ولا

---

[١٢] بتصرف عن: أحمد يوسف أحمد، "تآكل الدور المصري في النظام العربي"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧، ٦٣- ٦٤.

[١٣] حسن نافعة، "العلاقة المصرية الفلسطينية: رؤية تحليلية"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ٣٨-٣٩.

[١٤] أحمد يوسف، "تآكل الدور المصري في النظام العربي"، ٦٤.

سيما بين الرياض والقاهرة ودمشق. وهكذا اكتسبت السعوديةُ دورها بوصفها وسيطاً رئيساً أو حَكَماً، في الصراعات العربية- العربية في أغلب سنوات حقبة السبعينيات، قبل أن يلقي الرئيس السادات ذلك كله خلف ظهره، ويحسم توجّه بلاده نحو التسوية مع إسرائيل[١٥].

إن إحدى النتائج البارزة لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، هو تغيّر توازن القوى العربية، وتكريس تراجع الدور المصري عربياً، وانتقال مركز الثقل المالي والدبلوماسي العربي بالتدريج إلى الرياض؛ فقد تحسّنت المكانة العربية للسعودية بسبب نشاطها المتزايد في تدعيم القضية الفلسطينية، فضلاً عن تأثير الثروة البترولية، وقيام الملك فيصل بمنح الطبقة الوسطى الصاعدة فرصاً أرحب. وقد كان للتحسُّن في الموقف السياسي الداخلي- في السبعينيات- في سورية والعراق والسعودية أثره في تدعيم أوضاع هذه الدول إقليميّاً؛ إذ أضحت هذه الدول قادرةً- نسبيّاً- على انتهاج سياسة خارجية أكثر حيوية في الإطار العربي، وأن تعتنق سياسة أكثر مرونة، وبدأ تركيز القيادات السياسية على الجوانب الأيديولوجية في عدد من الدول العربية الرئيسة يقلُّ تدريجيّاً[١٦].

ولعل من أكثر تداعيات هزيمة ١٩٦٧ خطورةً ما يتعلق بأبعادها وارتداداتها النفسيّة والثقافيّة على العرب في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية المدعومة أمريكيّاً؛ فقد حرصت أجهزة الدعاية الإسرائيلية على القيام بعملية "تسميم سياسي" للثقافة العربية عن طريق رفع وتقديم القيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وتأخير القيم الأخرى التي تحضّ على المقاومة واستعادة الحقوق، وهكذا يصبح التعاون السياسي والاقتصادي مع إسرائيل سبيلاً للتنمية والازدهار، فيما يبرز ضرورة التخلي عن الثوابت السياسية العربية، بوصفه نوعاً من "الواقعية السياسية". وقد ترك هذا المنطق الدعائي الإسرائيلي أثراً واضحاً

---

[١٥] انظر: يزيد صايغ، "أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ١٤٩، تموز/ يوليو ١٩٩١، ص ٦.

[١٦] بول س. نوبل، "النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص"، في: بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، ترجمة جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ط٢، ٢٠٠٢، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٨٠.

على الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل[١٧]. كما سيظهر خصوصاً بعد تولّي أنور السادات مقاليد السلطة في مصر.

أما على الصعيد الفلسطيني، فإن صدمة هزيمة حزيران/ يونيو تركت آثاراً مركّبة تتراوح بين الإيجابية والسلبية؛ إذ انشغل "الفدائيون الفلسطينيون، لبضعة أشهر عابرة تلت الهزيمة، بمشروع طموح جداً هو تركيز النضال الوطني فوق التراب الفلسطيني، وبالتالي وضع حجر الأساس لكيان فلسطيني مستقل. واعتبرت حركة فتح، بوجه خاص، أن "الحجز العربي" انتهى، حيث أُتيحت للمرة الأولى لشعب فلسطين منذ عام ١٩٤٨ أن يعيش مرحلةً جديدة في كفاحه ليلتقط قضيته بيده. وكان لفشل الفدائيين في تحقيق مشروعهم الطموح هذا تأثيرات بعيدة المدى. فقد انتقل مركز الثقل في المشروع الوطني الفلسطيني إلى المنفى، وانتقل معه مقر النشاط السياسي والاجتماعي والقيادة العسكرية وصنع القرار وبناء المؤسسات. وأُهملت استراتيجيات المقاومة المدنية والتعبئة الجماهيرية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي همّش دور الناشطين السياسيين المحليين والقوى الاجتماعية المحلية في مجال اتخاذ القرار الفلسطيني. ولم يجرِ تعديل كفة الميزان تعديلاً بارزاً إلا عند اندلاع انتفاضة ١٩٨٧، أي بعد عشرين عاماً"[١٨].

علماً بأن ذلك لم ينهِ الجدل الفلسطيني المحتدم حول إشكاليات العلاقة بين جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج، الأمر الذي ما زال يعتبر من أكبر الثغرات التي تستغلها الأطراف الدولية والإقليمية للتأثير في القرارات الفلسطينية، بهدف إضعاف النضال الفلسطيني وتكريس الانقسام، وتحقيق مآرب هذه الأطراف.

وعلى أي حال، فإن هزيمة ١٩٦٧، أعطت زخماً للوطنية القُطرية الفلسطينية، وهو ما مكّن حركة "فتح" من احتلال موقع القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط/ فبراير ١٩٦٩. بيد أن الحديث عن إنهاض كيانية وطنية فلسطينية ربما لم يكن

---

[١٧] حامد عبد الله ربيع، **الدعاية الصهيونية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ١٦٨.

[١٨] صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ٢٦٨.

إيجابيّاً على طول الخط؛ "فبقدر ما كانت هناك حاجة موضوعية لإبراز هذه الوطنية في مواجهة الاحتلال الإلغائي على الأرض الفلسطينية (وفق رؤية عبّر عنها الرئيس عبد الناصر في مصر، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والعراق)، كانت هناك إشكالية عميقة في كيفية فهم تكريس الهوية الوطنيّة، ضمن إطارٍ عربي عام يحمل هدف تحرير فلسطين، بوصفه واجباً مترتباً على الأمة كلها"[١٩].

وهكذا أدّت ممارسات منظمة التحرير الفلسطينية، إلى إبراز موقفين عربيَين متعاكسَين؛ "أحدهما رأى في وجودها فرصةً لإيجاد طليعة قومية مقاتلة من أجل تحرير فلسطين. وبناءً عليه، أقيمت معسكرات تدريب لجيش التحرير الفلسطيني في سورية ومصر والعراق. وتدرّبت فيها لاحقاً طلائع فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد إضافة معسكرات في الجزائر أيضاً. والموقف الآخر، رأى أن نهوض الكيانية الفلسطينية المعنوية يزيح العبء نحو الفلسطينيين وحدهم، ليتولوا أمورهم بأنفسهم، تحت دعوى "أن العرب يقبلون بما يقبل به الفلسطينيون في التسوية"[٢٠].

وإذا شئنا إيجاز تداعيات هزيمة ١٩٦٧ على قضية فلسطين ومسار الصراع العربي- الإسرائيلي، ربما يمكن القول إنها أدّت لترسيخ موقع إسرائيل ومكانتها في المنطقة العربية، بحيث بات بإمكانها الدخول في عملية تسوية الصراع مع العرب من موقع متفوق، بعد احتلالها المزيد من الأراضي العربية.

وقد التقطت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النتيجة، وبنت عليها عبر عدة سياسات لتكرّس إسرائيل حليفاً استراتيجياً لها في الشرق الأوسط. وبهذا بدأت واشنطن تستخدم عملية تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي لتحقيق هدفين؛ أحدهما إدماج إسرائيل في نسيج المنطقة العربية. والآخر إبعاد أية قوة دولية أخرى عنها، عبر احتكار واشنطن رعاية عملية

---

[١٩] بتصرف عن: نافذ أبو حسنة، "تعقيب"، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والمعهد السويدي بالاسكندرية، ٢٠١٦، ٩٥٨.

[٢٠] المصدر نفسه.

التسوية وتصميمها وإعادة تفعيلها، كلما آلت إلى التعثّر والجمود.

إن موقف واشنطن لم يكن في جوهره مستعداً لقبول أطر للسلام لا تكون نابعة من الولايات المتحدة نفسها؛ فالسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، عكست إصرار الولايات المتحدة على أن تكون "صانع السلام الأوحد"، رغم أنها- كانت ولاتزال- الحليف الأقوى لإسرائيل وحاميها من أعدائها؛ فالدبلوماسية الأمريكية التي تعاظمت هيمنتها على المنطقة العربية أثناء الحرب الباردة، كانت خلف إفشال كافة المبادرات الدولية والجهود الإقليمية ومبادرات السلام، التي ترعاها هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من الأطراف الدولية أو العربية[٢١].

لقد نشأت أربع التباسات بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تخصُّ تداخل الأبعاد الدولية والعربية والفلسطينية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وهي التباسات ما زالت مستمرة حتى اليوم، بصورة أو بأخرى، رغم مرور خمسة عقود كاملة على تلك الحرب:

"الالتباس الأول: حول مغزى قرار ٢٤٢ عربيّاً وإسرائيليّاً ودوليّاً؛ فقد رأى فيه العرب وسيلةً لاسترداد كامل الأرض العربية المحتلة في تلك الحرب، بينما ذهبت إسرائيل إلى أنه لا يعني سوى بعض وليس كل الأراضي المحتلة. أما الفلسطينيون، فاعتبروا أنه يتجاهل الأبعاد السياسية لقضية اللاجئين، وقيل وقتها "إنه قرار ولد ميتاً، ولا يصلح أساساً لعملية التسوية"[٢٢].

أما الثاني فيتعلق بحدود استقلالية القرار الفلسطيني. وأساسه الضيق من المداخلات العربية في الشأن الفلسطيني، وجدواها في ظل انعدام الأمل في الوحدة العربية، مما قاد قوى الحركة الوطنية الفلسطينية إلى التوجّه أكثر فأكثر نحو تحرير القرار الفلسطيني من

---

[٢١] نصير حسن عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧**، ترجمة وتقديم: منير العكش، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ٤٥.

[٢٢] راجع: محمد خالد الأزعر، "رؤى ومفاهيم ملتبسة.. الحالة الفلسطينية"، **شؤون عربية**، العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨، ١١٤- ١٢٦.

السطوة العربية، غير أن هذه القوى سعت في الوقت نفسه لاستجلاب الدعم العربي على كافة الصعد، إدراكاً منها أن الإمكانات والطاقات الوطنية الفلسطينية لا يسعها وحدها الصمود في وجه التحالف الاستعماري/ الصهيوني. وهذا الالتباس بشأن حدود استقلالية القرار الفلسطيني، هو امتداد لالتباس أقدم حول حدود الفلسطيني والعربي في مواجهة الغزوة الصهيونية، وهذان الالتباسان المتعامدان على بعضهما، يعودان في الأصل لافتقاد استراتيجية عربية (أو فلسطينية-عربية) شاملة حول الصراع والتسوية مع هذه الغزوة[٢٣].

والثالث؛ الالتباس حول جغرافية الكفاح الفلسطيني؛ إذ اعتقدت قوى فلسطينية في ضرورة مطاردة أهداف العدو الصهيوني أينما وجدت، مما قادها لتوسيع جغرافية نضالها المسلح خارج فلسطين. وهو ما استغلته الدعاية الصهيونية لتربط بين الكفاح الوطني الفلسطيني وبين الإرهاب الدولي، وروّجت لذلك بكثافة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

ثم انتهزت هذه الدعاية كل فرصة، وخصوصاً هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١- التي جاءت بعد أقل من عام من اندلاع انتفاضة الأقصى- لإعادة التوكيد أن النضال الفلسطيني، ما هو إلا نوع من "الإرهاب"، وأن إسرائيل تتعرّض لنفس ما تتعرّض له دول الغرب من "إرهاب إسلامي"، وأنها الحليف الذي يتوافق قِيميّاً مع الغرب، وأنها الشريك المخلص الوحيد في منطقة الشرق الأوسط[٢٤].

---

[٢٣] المصدر نفسه.

[٢٤] لمزيد من التفاصيل حول سياسة إسرائيل بعد ٢٠٠١/٩/١١ راجع: ماجد كيالي، "قراءة تحليلية في توظيف الإعلام الإسرائيلي للحدث الأمريكي"، **شؤون عربية**، العدد ١٠٨، كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠١. وأيضاً: كميل منصور، "أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والمواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤٩، شتاء ٢٠٠٢. وأيضاً: أميرة أبو سمرة، "إسرائيل: استراتيجية ناجحة في توظيف الأزمة وتداعياتها"، في: مجموعة مؤلفين، **أمني في العالم ٢٠٠١-٢٠٠٢**، الجزء الأول، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ٣٠٥-٣٧٤.

أما الالتباس الرابع فكان بشأن التسوية السياسية، فبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، واجهت منظمةُ التحرير الفلسطينية تحركاتٍ أمريكية- عربية، بحثاً عن تسوية سياسية للصراع العربي- الإسرائيلي، مما أثار المخاوف الفلسطينية من حدوث تسوية (أو تسويات) عربية- إسرائيلية في غياب الطرف الفلسطيني، إذا ما استمر في التمسك بالحد الأقصى من أهدافه.

بيد أن النقاشات الفلسطينية أفضت إلى إعلان المنظمة قبولها إنشاء سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره، وبهذا تحوّل الهدف التكتيكي إلى استراتيجي. فرأى البعض أن هذا التحول ينطوي على تنازل سوف تتبعه تنازلات أخرى، وأن الثورة الفلسطينية تقدّم هذا التنازل بشكل مجاني لأن شيئاً لم يُعرض عليها أصلاً .

أضف إلى هذا أن المقصود بمفهوم "سلطة وطنية" ظلّ مفهوماً خلافيّاً وملتبساً في الأدبيات الفلسطينية، وآية ذلك أنه عندما نشأت تلك السلطة بعد اتفاقات أوسلو ١٩٩٣، بقي الالتباس مستمراً؛ إذ رآها فريقٌ مجرد خطوة تكتيكية، فيما رآها فريقٌ آخر محطة نهائية للكيان الفلسطيني، وأنها جاءت في سياق عملية تسوية لن تحقق طموحات النضال الفلسطيني، التي تقلّصت كثيراً، مقارنةً بما كانت عليه في البدايات[٢٥].

بيت القصيد في هذا السياق، أن حرب ١٩٦٧ أظهرت بوضوح، مدى سطوة العامل الدولي الأمريكي ودعمه للسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إضعاف العاملَين العربي والفلسطيني في الصراع العربي- الإسرائيلي.

---

[٢٥] راجع: الأزعر، "رؤى ومفاهيم ملتبسة.. الحالة الفلسطينية"، ص ١٢١- ١٢٢. وقد أشارت دراساتٌ أخرى بوضوح إلى أن اتفاق أوسلو قد سلب الفلسطينيين معظم مقومات الدولة والاستقلال، ومن ثم جرى التشكيك باحتمال تطور الحكم الذاتي الفلسطيني إلى دولة مستقلة ذات سيادة كاملة. انظر: جواد الحمد وآخرون، **الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني**، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥، ٢٦. وأيضاً: أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين: "شهادة على مدريد وأوسلو"**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

ورغم بروز دور الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير والبعد الفلسطيني لبضع سنوات في مقاومة إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧، فإن هذا البعد لم يستطع الاستمرار في مقارعة البعد الإسرائيلي/ الأمريكي طويلاً، لا سيما بعد تزايد رغبة القيادة الفلسطينية بعد عام ١٩٧٤ في التكيّف مع أفكار التسوية، عبر طرح برنامج النقاط العشر- أو البرنامج المرحلي- حيث تم قبول فكرة قيام سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية.

وبهذا التطور، أصبحت جميع الأطراف العربية ذات الصلة راغبةً في المشاركة في عملية التسوية السلمية، التي نجحت السياسة الأمريكية في الهيمنة من خلالها على مجمل تطورات المنطقة العربية، حتى مع بقاء بعض الدول العربية المناوئة بدرجةٍ ما (مثل سورية وليبيا والعراق والجزائر) لسياسات واشنطن، لكن دون قدرة حقيقية على تغيير مسارها.

رابعاً: التسوية بين تفكيك المنطقة العربية وتكريس الهيمنة الأمريكية

لئن كانت تداعيات هزيمة ١٩٦٧ قد جعلت فكرة التسوية بين العرب وإسرائيل ممكنة، فإن انخراط السياسة المصرية المتزايد فيها بعد زيارة الرئيس السادات للكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٧، أدّى إلى أن تتحوّل إلى عملية إقليمية متكاملة الأركان تحت التوجيه الأمريكي المباشر.

بيد أن النتائج التراكمية والشاملة لتلك العملية لم تظهر كاملةً إلا بعد حدوث أربعة متغيرات استراتيجية في المنطقة العربية؛ أولها "تعريب سياسة كامب ديفيد"، وظهور المبادرات العربية للتسوية، وأهمها "مبادرة فاس" عام ١٩٨٢، وثانيها استعادة مصر لأغلب علاقاتها العربية بحلول عام ١٩٨٩، رغم استمرار التزامها باتفاقيات كامب ديفيد، وثالثها أزمة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠/ ١٩٩١، ورابعها انطلاق عملية مدريد ١٩٩١، ثم توقيع اتفاقات أوسلو ١٩٩٣.

وإضافة إلى متغير الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، كان هناك المتغير الدولي الآخر الذي ترك آثاراً استراتيجية

مهمّة على عملية تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، ألا وهو تغيّر السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، الذي أدّى إلى اختلال أكبر في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، وإلى ترك الدول العربية بدون ظهير دولي تقريباً، لكي تكتمل حلقات الهيمنة الأمريكية على عملية التسوية، ومن خلالها على شؤون الشرق الأوسط برمته[٢٦].

والملاحَظ في إطار عملية فرض الرؤى والحلول الإسرائيلية/ الأمريكية على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية، أن هذه العملية تمّت بنجاح أكبر في ظل حالات التسوية والمفاوضات والتطبيع، أكثر من حالات الحرب، أو الالتحام المباشر بين الطرفين العربي والإسرائيلي[٢٧].

وربما يمكن القول إن تل أبيب وواشنطن تكسبان بالدبلوماسية والسياسة وحشد الدعم الغربي لمواقفهما، أكثر مما تحرزانه في ميادين القتال، حيث تواجهان مقاومةً من

---

[٢٦] لمزيد من التفاصيل حول العلاقات العربية- الروسية، والعلاقات الروسية– الإسرائيلية، والسياستَين السوفياتية والروسية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي خصوصاً، وقضايا المنطقة العربية عموماً، راجع المصادر الآتية: عزمي بشارة، "روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"، **سياسات عربية**، العدد ١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، ٥- ١٢؛ أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥؛ نورهان الشيخ، "روسيا والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، في: مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ٢٨٩- ٣١٣.

[٢٧] في الوقت الذي تصاعدت فيه أفكار التسوية بعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧، تصاعدت بالتوازي السياسات الإسرائيلية لتهويد القدس واستيطان الضفة الغربية. ومن "اللافت للنظر في تاريخ تلك الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٩ أنه كلّما انجذب الموقف العربي الرسمي لمنطق التسوية السلمية، كلّما ازداد تجرؤ الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس انتهاكاً لاتفاقيات جنيف واستخفافاً بقرارات الأمم المتحدة، وكذلك كلما زاد الدعم الأمريكي لهذه السياسة الإسرائيلية العدوانية، والعكس صحيح". راجع: أحمد صدقي الدجاني، **الخطر يتهدد بيت المقدس**، سلسلة كتاب القدس (١)، القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٠، ١٢٠-١٢١.

مستويات متنوعة. وهما تنجحان في مساعيهما الدبلوماسية، بسبب توفّر الإرادة الفاعلة والاستراتيجيات والخطط والبدائل أمام صانع القرار[٢٨].

وهذا على عكس عملية صنع القرار في النظم العربية، التي تتسم- وفقاً للدراسات المتخصصة- بست خصائص هي: العشوائية، وسوء اختيار التوقيت، وعدم الخضوع للتشاور إلا في الحد الأدنى، وعدم الاستجابة للضغوط الشعبية إلا في الحد الأدنى، وعدم المؤسسية، وفقدان المصداقية[٢٩].

ونتيجةً لذلك، تبدو الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل، وكأنّها محكومة بمنظومة من القرارات غير المترابطة، سواء في إدارة عملية تفاوضية حقيقية- مع توفّر أوراق الضغط وتنوّع أدواته وفقاً للأسس المتعارف عليها في أدبيات التفاوض-، أم في دعم المقاومة الفلسطينية بهدف استنزاف قوة دولة الاحتلال تدريجيّاً، أم في استخدام الأداة

---

[٢٨] رغم وجود مواطن قوة في آليات صنع القرار الإسرائيلي، ومنها: الحجم الصغير للمؤسسة الإسرائيلية، والقيم المشتركة، وسهولة التواصل، والسرعة والمرونة، وقوة العلاقات السياسية- العسكرية، والشفافية، والقدرة على الاستجابة لبيئة معقدة تحت الضغط، والتواصل مع القوى الدولية وتبادل الأفكار والمعلومات، والتخصص العملياتي الإسرائيلي الجيد، فإن بعض الدراسات تشير إلى أن "إسرائيل ليس لديها عملية صناعة قرار منهجية"، ومن مواطن ضعفها: سيطرة النظرة أو المقاربة قصيرة الأمد، تسييس آلية صنع القرار، تدهور القدرات الحكومية، الشخصنة وغياب مأسسة آلية صناعة القرار، سيطرة المركب الصناعي- العسكري، الطبيعة الجامدة للنخبة السياسية، الاعتماد على الخبرات السابقة في الأزمات، المقاربة المحدودة للمشكلات. راجع: كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل محمود عيتاني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١، ٢٤٢- ٢٤٩. وحول صنع القرار في الولايات المتحدة راجع: فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب.. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، وأيضاً: منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦.

[٢٩] راجع: نيفين مسعد، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٧٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، ١١- ٤٩.

العسكرية في حروبٍ نظامية لم ينجح العرب فيها بإلحاق هزيمة حقيقية بعدوهم الاستراتيجي، باستثناء محدود يتعلق بحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

لقد أحرزت إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ثلاثة مكاسب؛ **أولها** تحسين الأوضاع الاستراتيجية الإسرائيلية عبر إنهاء حالة الحرب بين القاهرة وتل أبيب، وتحييد مصر عسكريّاً في الصراع العربي- الإسرائيلي، وتحويل جيشها إلى مهام أخرى، تنموية واقتصادية وأمنية، بما يبعده عن فكرة مواجهة الخطر الخارجي، ويشغله بالمهام الداخلية. أما الأمر **الثاني** فهو إقامة نظام استراتيجي أمريكي في المنطقة، أو حلف استراتيجي يشمل مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، ويمكن أن يتوسّع ليشمل السعودية أيضاً، وينطوي على توزيع أدوار بين هذه الأطراف. أما الأمر **الثالث** فيتعلق بتدعيم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وعدم اكتفاء واشنطن بالسيطرة عليها عبر الجيشين المصري والإسرائيلي فقط، بل عبر تكثيف التدخل الأمريكي، في منطقتي الخليج العربي والمشرق العربي[٣٠].

وبشكل عام، فإن عقد السبعينيات من القرن العشرين، شهد مزيداً من تغلغل النظام العالمي في تفاعلات "النظام الإقليمي العربي" في النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومزيداً من تبعية أعضاء النظام العربي لقوى خارجية لتحقيق أهدافها[٣١].

---

[٣٠] راجع: رياض الأشقر، "المعاهدة المصرية- الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية"، **أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (٢)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٨٦. ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن سيطرة العسكريين على السلطة في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، أدّت في الواقع إلى إعادة إنتاج آثار اتفاقيات كامب ديفيد وتعظيم فوائدها من جديد لمصلحة المحور الأمريكي- الإسرائيلي، وهذا هو سبب احتفاء إسرائيل بالتدهور الراهن في أوضاع مصر والدول العربية المحورية الأخرى، ولا سيما سورية والعراق.

[٣١] جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، ١٩٨٦، ٦٢.

ورغم التداعيات الخطرة لإبرام معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، فإن الدول العربية الأخرى، لم تستطع بلورة سياسة بديلة للتسوية؛ فانشغل بعضها بطرح مبادرات عربية للسلام تحاول جمع شتات الموقف العربي، فيما تفاقمت الصراعات العربية- العربية، مثل الصراع السوري- العراقي، على وقع انخراط بغداد في حرب طاحنة مع إيران بعد ثورتها ضد نظام الشاه.

ثم انقسم العرب الرسميون إلى معسكرين متضادين في أزمة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠/١٩٩١، مما أدّى إلى "افتقاد الإطار العربي الحدّ الأدنى من التماسك، وفقدت قضية فلسطين أهميتها بالنسبة لكثير من الأطراف العربية، التي واجهت تحديات أخرى داخلية أو خارجية فرضت عليها تغيّرات في توجّهاتها؛ فاتجهت أغلب الدول العربية إلى سياسة الابتعاد عن القضية عبر تبني شعار "مساندة القرار الفلسطيني المستقل"، بمعنى تشجيع الطرف الفلسطيني على التفاوض، مع تقديم قدر من المساندة المعنوية والسياسية لنتائج المفاوضات، وعدم التدخل في المفاوضات إلا فيما ندر، وبطريقة جزئية وعابرة"[٣٢].

وبهذا المعنى، بدأت مطلع التسعينيات عملية ترمي إلى إعادة رسم علاقات وحدات الإطار العربي بعضها ببعض، واستندت إلى متغيرَيْن استراتيجيين بينهما درجة معقّدة من التشابك، وهما: أزمة الغزو العراقي للكويت ونتائجها على العلاقات البينية العربية، وانطلاق عملية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي في مدريد ١٩٩١، وما تلا ذلك من محاولات متكررة لإقامة نظام شرق أوسطي يكون بديلاً عن الإطار العربي[٣٣].

لقد شجّعت واشنطن على تعميق أزمة العلاقات العربية- العربية الناجمة عن واقع

---

[٣٢] بتصرف عن: حسن أبو طالب، "محددات الموقف التفاوضي الفلسطيني"، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، ٢٠٤.

[٣٣] انظر في هذا المعنى: أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، **شؤون عربية**، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر٢٠٠٠، ١٥. وأيضاً: ناصيف حتي، "النظام العربي إلى أين؟"، **شؤون عربية**، العدد ١٠٤، كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٠، ٨١.

"التقوقع القُطري"، وسيادة منطق الحسابات الضيقة لدى النظم العربية. وبدأت الولايات المتحدة تضغط لتطويق أي فعالية سياسية عربية على مستوى القمة، والسعي بدلاً من ذلك لتعزيز القمم الشرق أوسطية، التي تحضرها إسرائيل، ربما بهدف بثّ رسالة واضحة بأن "القمم العربية ما عادت تتلاءم مع العصر الجديد[٣٤]. الذي ينطوي على تغييب مؤسستَين، جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث لا تحضران إلا رمزياً وشكلياً فقط، وعند الطلب الأمريكي حصراً.

واستكمالاً للجهود الأمريكية في الهيمنة على الشرق الأوسط، استثمرت واشنطن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لكي تكرس نفسها لاعباً دوليّاً شبه وحيد في إعادة تشكيل النظام الإقليمي، عبر تفاعل الأزمتين الفلسطينية والعراقية، بفعل تضافر ثلاثة عوامل مهمة؛ أولها انفلات السلوك الأمريكي والاستعداد للعمل المنفرد في المنطقة، بصرف النظر عمن يعارضون ذلك إقليميّاً أو دوليّاً. وثانيها اتساع نطاق التدخلات الإسرائيلية وزيادة القدرة على التأثير في توجّهات السياسة الأمريكية، سواء تجاه العراق أو سورية أو مصر أو إيران. وثالثها تصاعد حالة العجز العربي، وغياب الرد على الممارسات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة[٣٥].

وقد تزامنت هذه التطورات الإقليمية المهمّة- التي أجّجت الاستقطاب الإقليمي على أسس سياسية ومذهبية- مع الانقلاب الأمريكي على دور إيران في المنطقة؛ إذ حمّلت إدارة الرئيس بوش الابن لكل من إيران وسوريا وحزب الله مسؤولية الأوضاع المتأزمة في العراق ولبنان وفلسطين. كما تزامنت هذه التطورات مع دعوة وزيرة الخارجية

---

[٣٤] كلوفيس مقصود، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، العدد ٢٠٧، أيار/ مايو ١٩٩٦، ٦٦.

[٣٥] **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ٢٠٠٣، ٢٧٦- ٢٨٠.

الأمريكية كوندوليزا رايس إبَّان حرب إسرائيل على لبنان صيف ٢٠٠٦ إلى قيام "شرق أوسط جديد" يولد من رحم هذه الحرب[٣٦].

وكانت رايس تعني أنه سيكون ثمرة الإجهاز الإسرائيلي على حزب الله في لبنان، وثمرة إجهاز الحصار الاقتصادي على نفوذ حركة حماس في فلسطين، ومقدمة لإحكام الحصار على سورية وإيران، بما يؤدي إلى خلق واقع سياسي إقليمي جديد له ثلاثة معالم؛ أولها أن تتراجع أهمية الصراع العربي-الإسرائيلي بوصفه محدداً للعلاقات الإقليمية، أي أن لا يكون نجاح أو فشل عملية التسوية معياراً للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وأن تعجّل الدول العربية بعقد اتفاقات سلام مع إسرائيل بغض النظر عن حال تلك العملية. وثانيها أن يصبح الصراع العربي- الإيراني بديلاً عن الصراع العربي- الإسرائيلي؛ أي أن تصبح إيران هي العدو للعرب وغيرهم في المنطقة بدلاً من إسرائيل التي يجب أن تتحول إلى صديق. وثالثها أن يسود الصراع الطائفي السني- الشيعي العلاقات داخل دول المنطقة بما يؤدي إلى تفاقم الصراع مع إيران، وبما يساعد على فرض مخطط إعادة ترسيم الخرائط السياسية في المنطقة على أسس طائفية ومذهبية وعرقية[٣٧].

ويمكن أن نلاحظ اتساع بنود الصراعات الإقليمية لأجندة التدخلات الخارجية سواءً لتفجير الصراعات المذهبية/ الطائفية في الداخل العربي، أو بين العرب وكل من الأتراك والإيرانيين والأكراد؛ إذ إن ورقة القومية والمذهبية والطائفية تشهد تزايداً في استخدامها في الاستراتيجية الأمريكية- الإسرائيلية- الروسية، لإعادة تشكيل المنطقة العربية وجوارها التركي والإيراني؛ إذ إن "المطلوب هو تقسيم المقسّم، بعد أن تمّ خلال

---

[٣٦] بتصرف عن: محمد السعيد إدريس، "المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية"، في: أسامة أحمد مجاهد (محرر ومراجع) **إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج**، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ٢٤٤.

[٣٧] المصدر نفسه.

قرنين سابقين تقسيم المكتمل. وهذا التقسيم الجديد يخدم مصالح رأسمالية عالمية لم تعد تنظر إلى العالم إلا بمعيار ما يخدم الاستثمارات والمصالح، التي اتخذتها معياراً لتقسيم الدول"[٣٨].

وبعد كل هذه المراحل من إضعاف الطرفين الفلسطيني والعربي، جاء نظام ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ في مصر، ليكرّس حالة غير مسبوقة من تماهي النظام المصري مع متطلبات المحور الأمريكي/ الإسرائيلي. وتشير إحدى الدراسات إلى أن تل أبيب بمجرد إقصاء الرئيس محمد مرسي من منصبه، بدأت تعقد آمالاً عريضة على توظيف ذلك الانقلاب لتخليص إسرائيل من التداعيات السلبية لثورات الربيع العربي، التي أضرّت بالبيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، وجعلتها أكثر اضطراباً[٣٩].

خامساً: تقويم السلوك العربي في عملية التسوية

١. رغم وضوح البعد الدولي واستهدافه تصفية قضية فلسطين وتفكيك المنطقة العربية إجمالاً- كما أُشير آنفاً- يمكن القول إن قدرة الدول العربية والقوى الفلسطينية المختلفة على التعامل مع هذا البعد، شهدت تراجعات منتظمة على مدار سنوات الصراع العربي- الإسرائيلي، وجاء ذلك انعكاساً لتطورات عملية التسوية، التي بدأت بإبعاد مصر عن أي انخراط عسكري في هذا الصراع بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ثم عمّقت الخلافات المصرية- السورية حول سبل إدارة هذا الصراع، وصولاً إلى دفع الرئيس السادات إلى اتباع نهج التسوية المنفردة، اعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ بزيارته إسرائيل ثم

---

[٣٨] نادية محمود مصطفى، "التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل"، في: مجاهد، المصدر نفسه، ٩٨. وأيضاً: مفيد الزيدي، "الحروب الأهلية ومستقبل الدولة الوطنية"، **دراسات شرق أوسطية**، السنة ٢٠، العدد ٧٦، صيف ٢٠١٦، ٢٢.

[٣٩] صالح النعامي، "ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر"، **سياسات عربية**، العدد ٤، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ٤٤.

توقيعه اتفاقية كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، ومعاهدة السلام في آذار/ مارس ١٩٧٩، مما تكفّل بتبديد أي أثر إيجابي لحرب ١٩٧٣.

٢. لعل ضعف خطاب التسوية العربي، كما روّج له الرئيس السادات، قد تجلّى بوضوح أكثر، بعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥؛ إذ طُرحت على الساحة المصرية مقولاتٌ تهيئ العقول لهذه التسوية. وكان أخطرها "أن مشاركة مصر في الصراع العربي– الإسرائيلي، كانت من أجل العرب، وبدافع من التضامن العربي وحده، ولأنّ ذلك التضامن لم يعد موجوداً بعد أن أصبح كل بلد عربي يبحث عن مصالحه الخاصة، دون أن يهتم بالمشكلات التي تواجهها البلدان العربية الأخرى، فإن الأحرى بمصر- التي تعاني مشكلات اقتصادية متفاقمة، في الوقت الذي تتراكم فيه الثروات في أيدي العرب- أن تبحث لنفسها عن مخرج من الصراع العربي- الإسرائيلي حتى تتفرغ لعلاج مشكلاتها الخاصة"[٤٠].

وبعبارة أخرى، فإن الرئيس السادات تعمّد شنَّ حرب كلامية ودعائية ضد الدول العربية التي عارضت نهجه في التسوية المنفردة، وأصرّ على الالتحاق بالتسوية الأمريكية- الإسرائيلية، رغم تحذير كثيرين له بأنها ستضرُّ بالدور المصري في العالم العربي والقارة الأفريقية، وربما تؤدي لعزل القاهرة في هاتين الدائرتين ذواتي الأهمية الاستراتيجية لمصالح مصر. وبهذا تمّت التضحية بالعلاقات المصرية– العربية، والمصرية – الأفريقية، تحت شعار "مصر أولاً"، في مقابل تحسين العلاقات مع إسرائيل وأمريكا ودول أوروبا الغربية.

٣. ربما تشير خبرة عملية التسوية، على مدى خمسة عقود، إلى أن الرئيس السادات لم يدخل المفاوضات ضمن رؤية استراتيجية لإدارة الصراع مع إسرائيل، وإنما في

---

[٤٠] حسن نافعة، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦، ١١.

إطار سلوك براغماتي قصير النظر، بغية الحصول على مساعداتٍ أمريكية، وتجنّب التعرّض لضرباتٍ عسكرية إسرائيلية متكررة.

٤. رغم إشارة بعض الدارسين إلى وجود "نموذج ناجح" للتسوية في الحالة المصرية، والتذرُّع بتحرير شبه جزيرة سيناء من قبضة الاحتلال الإسرائيلي- في مقابل إخفاق النظام السوري في تحرير هضبة الجولان، سواء عسكرياً أو تفاوضياً-، وتأكيد هؤلاء الباحثين قدرة الرئيس السادات على إدارة تحول في السياسة الخارجية المصرية بعيداً عن إرثها الناصري، ثم نجاح الرئيس مبارك في دفعها نحو مزيد من التوازن في تحالفاتها الخارجية، والقدرة على جذب المساعدات المالية والاستثمارات الخارجية لتحسين الأوضاع الداخلية المصرية[٤١]، فإن تحليل مآلات عملية التسوية في مسارها المصري، قد لا يفيد بوجود نجاحاتٍ حقيقية في تحجيم الخطر الإسرائيلي على مصر؛ فقد تحوّلت سيناء، إلى ملعب مفتوح للصراع بين قوى متناحرة، ما يثير أسئلة مشروعة حول إمكانية أن تسفر أية تسوية مع إسرائيل عن "تحرير" حقيقي للأرض العربية، لا سيما إذا تمّ اعتماد سياسة تفاوضية تسلّم للخصم باشتراطات تتعلّق بضبط التسلّح في حق طرفٍ دون الآخر.

فضلاً عن أن إسرائيل تحقق مزايا نسبيّة من عملية التسوية أكبر بكثير من الطرف المصري، سواء على صعيد حصول تل أبيب على مساعدات اقتصادية وعسكرية، أو توطيد علاقاتها السياسية مع واشنطن، أو تأكيد محورية الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

---

[٤١] Ali E. Hilal Dessouki,"Regional Leadership: Balancing off Costs and Dividends in the Foreign Policy of Egypt", in: Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki (Edit), The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization, Cairo: The American University in Cairo Press, 2008, 167-169.

٥. رغم خطورة التوجّه الانفرادي نحو عملية التسوية، فإن النتائج التراكمية والشاملة لتلك العملية لم تظهر كاملةً إلا بعد "تعريب سياسة كامب ديفيد"، وظهور مبادرة فاس ١٩٨٢، ثم وقوع أزمة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠/ ١٩٩١، ثم انطلاق عملية مدريد ١٩٩١ وصولاً إلى توقيع اتفاقات أوسلو ١٩٩٣.

وهو ما يعني أن قدرة مصر على أن تفتح أبواب المنطقة أمام إسرائيل تبقى محدودة نسبياً؛ فالبعد الفلسطيني في حال تماسكه والتزامه بمقاومة ذات خط مدروس يستطيع عرقلة تقدم المشروع الإسرائيلي في المنطقة، فإذا افترضنا نجاح هذا البعد في تأمين التفافٍ عربي حول المقاومة الفلسطينية، يصبح صعباً أن يتغلّب البعد الدولي- الإسرائيلي على الفلسطينيين.

بيد أن الإشكال هو أن الدعم العربي للمقاومة الفلسطينية بقي مقيداً دائماً بحسابات العلاقات العربية- الدولية، واحتمال تأثّرها بمثل هذا الدعم؛ فانشغل العرب في كثير من الأحيان بصراع التشدّد والاعتدال في مواجهة إسرائيل، والمزايدات الخطابية، والجدل حول فائدة أو إمكانية نشوب حروبٍ نظامية ضد إسرائيل[٤٢]. كما "اتسم أداء النظام العربي في قضية فلسطين عبر الزمن بالتراجع التدريجي في استخدام الأداة العسكرية لحساب الأداة الدبلوماسية، في إطار تصورٍ خاطئ ينظر للتسوية السياسية باعتبارها عملاً دبلوماسياً ينفصل عن القدرة على الفعل العسكري"[٤٣].

٦. مثّل قرار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تبنّي مسار مفاوضات أوسلو السرية عام ١٩٩٣، نقلةً موضوعية في بنيان عملية التسوية مع إسرائيل، مما سهّل عملية

---

[٤٢] راجع: أحمد يوسف أحمد، "الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني: تحليل للإمكانات والقيود"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد المزدوج ٤٥/ ٤٦، شتاء/ ربيع ٢٠٠١، ٢٦- ٣٢.

[٤٣] أحمد يوسف أحمد، **منطق العمل الوطني: حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الافريقية**، نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٢، ٩٨.

إدماجها في المنطقة العربية، ووفّر لها قدراً غير مسبوق من "الشرعية الإقليمية"، التي افتقدتها لعقود طويلة.

٧. إن قراءة مآلات عملية التسوية في شقّها الفلسطيني، تكشف ثلاثة ملامح مهمة لضعف السياسة الفلسطينية في ظل تجربة الحكم الذاتي (١٩٩٤-٢٠١٧)؛ أولها تجويف أو تجريف السياسة في الأراضي المحتلة. وثانيها التعامل الأمريكي-الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية بوصفها طرفاً متلقياً للمساعدات، مع سيادة مفهوم "السلام الاقتصادي"، الذي يعني أن البُعدَين الأمني (أي أمن إسرائيل)، والبعد الاقتصادي (أي تقديم مميزات اقتصادية ومساعدات محدودة للفلسطينيين) يهيمنان على التسوية والمفاوضات، مع تغييب البعد السياسي عن قضية فلسطين، وهو أهم أبعادها في الواقع، كونها حركة تحرر وطني سياسية الطابع في مواجهة احتلال أجنبي استيطاني عنصري. وثالثها هيمنة منطق الاختزال على الخطاب السياسي الفلسطيني[٤٤].

"لقد اتسع منطق الاختزال ليشمل تاريخ الشعب الفلسطيني وجغرافيته وديموغرافيته؛ فاختُزلت فلسطين- في الخطاب الرسمي للسلطة- إلى أقلّ من ربع مساحتها الطبيعية (أي إلى الضفة وقطاع غزة)، واختُزل الشعب الفلسطيني عمليّاً إلى سكان الضفة والقطاع، واختُزل الاحتلال الإسرائيلي إلى ما تمّ احتلاله في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واختُزل تاريخ فلسطين إلى ما بعد نكبة ١٩٤٨"[٤٥].

كما أضحى من الصعب العثور في خطاب النخبة السياسية المقرِّرة، على السرد الجامع الذي يلم شمل رواية الشعب الفلسطيني التاريخية وتطلعاته المستقبلية، وعلى ما يمكن أن يشكّل مشروعاً نضاليّاً متكاملاً. ولعل هذا الغياب هو ما

---

[٤٤] جميل هلال، "الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣، ٨- ١٧.

[٤٥] نقلاً عن: المصدر نفسه، ١٢- ١٦.

يُفسّر انشغال النخب السياسية بقضايا الحكم، حتى لو تحت السيطرة الاستعمارية الشاملة، مما يفسّر قلة الاهتمام بقضية إعادة تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية وإطارها التمثيلي الوطني، بما يشرك تجمعات هذا الشعب مباشرة في عملية البناء، وليس عبر صفقة محاصصة فوقية. ولذا يجب وقف التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني بالمفرّق: فصل قضية القدس عن الاستيطان، وهذه عن السيطرة على الحدود، وتلك عن حق العودة، والأخير بمعزل عن حقوق فلسطينيي ٤٨، وهذه بمعزل عن إنهاء الحصار عن غزة، وهذه وتلك عن الحقوق المدنية للفلسطينيين في مخيمات الشتات"[٤٦].

٨. إذا كان الطرفان المصري والفلسطيني لم يقدّما نموذجاً ناجحاً في إدارة الصراع مع إسرائيل، فقد أخفق العرب أيضاً في إيجاد أدوات ضغطٍ حقيقية عليها لدفعها لتغيير سلوكها العدواني؛ إذ لم يُحسنوا إدارة التفاوض، وحرصوا على تأكيد أن "السلام خيار استراتيجي عربي"، وقدّموا مبادرات تسويةٍ لم يكن لها فائدةٌ حقيقية في تصليب الموقف العربي أو الفلسطيني، في مواجهة المحور الأمريكي- الإسرائيلي، بحيث يتمكّن العرب والفلسطينيون من التعامل مع البعد الدولي بصورة أفضل، أو جذب بعض المواقف الأوروبية أو الروسية أو الصينية.. إلخ، أو تحييد البعد الدولي قدر المستطاع، على الأقل.

وفي هذا السياق، جاءت المبادرة العربية للسلام ٢٠٠٢ ضمن دينامية ضعف، أو على الأقل هكذا نظرت إليها إسرائيل؛ "فمن يتقدم بمبادرة سلام عادة هو إما طرفٌ محايد يرغب في التوسط بمبادرة يحافظ إزاءها كل طرف على موقفه إلى أن يتفق الطرفان، أو يعرضها طرفٌ منتصر كجزء من ترجمة انتصاره سياسيّاً، أو طرفٌ قادر على فرضها. أما طرف الصراع الذي يتقدّم بها دون أن يكون قادراً

[٤٦] المصدر نفسه.

على فرضها، فحتى لو تقدم بها نظريّاً، لا بد من أن تفسّر خطوته كتغيّر في الموقف ناجم عن ضعفٍ يفتح الشهية لتغيّرات أخرى"[٤٧].

وإذا كان توفّر خيارات أخرى غير التفاوض، يُعدُّ من أهم مصادر قوة أي طرف مفاوض، فمن الأجدى للطرف محدود الخيارات (أي الفلسطينيين والعرب في هذه الحالة) أن لا يكشف للطرف الآخر (أي إسرائيل) عن هذه المحدودية، بل أن يعطيه الانطباع بتعدّد الخيارات، وبقدرته على استخدامها. ولكن عملية التسوية التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١ تعطي مثالاً واضحاً لأثر غياب توازن القوى بين طرفي العملية التفاوضية.

"فقد تحكّمت إسرائيل في زمام هذه العملية، كونها الأكثر قوةً وامتلاكاً للخيارات المفقودة من جانب الطرف العربي الذي زاد موقفه ضعفاً بتفتته إلى مسارات تفاوضية ثنائية متوازية. وعندما انتبه العرب إلى هذه الحقيقة، وحاولوا إعادة تجميع مواقفهم من التسوية مع إسرائيل في المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، لم يساعدهم ذلك على تعديل الكفّة المختلّة لمصلحة إسرائيل، ولا على إحداث الاختراق المطلوب لمصلحتهم، لثلاثة أسباب: أولها أن إطلاق هذه المبادرة جاء متأخراً، وبعد وقوع الضرر العميق الذي خلّفته المفاوضات الثنائية المتعثرة، كما جاء من دون إيقاف هذه المفاوضات لمصلحة موقفٍ عربيّ تفاوضيّ موحّد. ثانيها أن المبادرة لم تُحدَّد بزمن، فلم تشكّل الضغط المطلوب على إسرائيل أو المجتمع الدولي. ثالثها أن المبادرة لم تترافق مع توسيع رقعة الخيارات العربية، بحيث يصبح رفض إسرائيل لها مكلفاً، كأن ينهي سلاماً معقوداً مع الدول العربية، أو أن يفتح الباب أمام احتمال مواجهة عسكرية، أو يدعم المقاومة المسلحة. فما دام السلامُ يشكّل الخيار الاستراتيجي للعرب، فإن إسرائيل- بوجود مبادرةٍ عربية أو من دونها- مطمئنةٌ إلى

[٤٧] عزمي بشارة، **أن تكون عربيّاً في أيامنا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ١٥٨.

أن استمرار انغلاق الخيارات العربية يضمن لها ديمومة تحكمها التام في المسار التفاوضي، ويعفيها من الحاجة إلى تقديم تنازلات"[٤٨].

وبهذا المعنى، يواجه الطرفُ العربي معضلةَ المقاومة/ التسوية في سياق الصراع مع إسرائيل؛ "فالتسوية مستحيلة لأن ثمة خللاً بنيويّاً في ميزان القوى العربي- الإسرائيلي يجعل إسرائيل في غير عجلة من أمرها لإنجاز تسوية، والمقاومة تواجه صعوباتٍ هائلة. ولكي يصل العرب والفلسطينيون إلى تسوية متوازنة، فإن ثمة جهداً يتعين بذله، يبدأ بإعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتخلّص من أوهام أوسلو (السلطة الوطنية في ظل الاحتلال)، والتفرغ بدلاً من ذلك لمهمة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية في ظلّ المتغيرات الجديدة. فإذا نجح الفلسطينيون والعرب في مهمة إعادة البناء هذه، ربما يصبح ممكناً إدارة حوار حول الاستراتيجية المُثلى للنضال ضد إسرائيل، بحيث تتبنّى رؤية متماسكة لإدارة الصراع، وتحدّد أدوات النضال لتحقيق هذه الرؤية، بدءاً بالعمل الدبلوماسي والإعلامي، ومروراً بالمقاطعة الاقتصادية والعصيان المدني، وانتهاءً بالنضال المسلّح. وعلى الظهير العربي للمقاومة، أن يدرك أن نكوصه عن ذلك سيزيد الاختراق الإيراني والأمريكي للإطار العربي، ما دام يتوانى عن دعم المقاومة"[٤٩].

٩. إن عملية التسوية مع إسرائيل تنطوي على أبعاد ثقافية وقيمية مهمة، ويأتي ضمن هذا السياق، ما تقوم به الاستراتيجية الأمريكية- الإسرائيلية من عمليات "التسميم السياسي" للثقافة العربية.

وكما أشير آنفاً، "يمكن ملاحظة نماذج من التسميم السياسي في تغييب قيم معينة

---

[٤٨] علي الجرباوي، "المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩، ٢٠- ٣٤.

[٤٩] أحمد يوسف أحمد، "ستون عاماً من الصراع العربي- الإسرائيلي.. جدلية المقاومة والتسوية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٧٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، ٥٧.

مثل المقاومة لمصلحة السلام، أو تغليب قيم حوار الأديان على حساب أولوية الحقوق بين الأديان، أو إعلاء قيمة النمو على حساب عدالة التوزيع، أو تغليب تعبير "الانتحاري" على الاستشهادي، أو الإرهاب على المقاومة، أو قضية الشرق الأوسط بدلاً من القضية الفلسطينية...إلخ. ورغم أن القيم التي يُراد ترويجها لتسميم المنظومة القيمية تبدو ذات مدلول إيجابي ويصعب رفضها أحياناً، فإن إعلاء مكانة تلك القيم يستهدف إعادة تركيب المنظومة بما يستجيب لأهدافٍ معينة"[٥٠].

وليس بعيداً عن هذا السياق الثقافي- الاستراتيجي، الترويج لفكرة ضرورة اعتراف الفلسطينيين والعرب بـ "يهودية دولة إسرائيل" شرطاً للتسوية؛ فالولايات المتحدة وأغلب الدول الغربية تكاد تتبنّى مفردات السياسة الإسرائيلية في الحديث عن الأساس الثقافي والتاريخي للعلاقة الإسرائيلية مع الغرب.

والهدف من المطالبة بهذا الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، هو إنهاء أي مطالبات فلسطينية محتملة بتطبيق حق عودة اللاجئين، إضافة إلى "طموح إسرائيل إلى أن يتحوّل الاعتراف بها إلى اعترافٍ بالصهيونية، وبالتالي يتحوّل الاعتراف العربي من اعترافٍ واقعيٍّ إلى اعترافٍ بشرعيتها التاريخية، وهذا يعني أنها كانت تاريخيّاً على حق والعرب على خطأ. وفضلاً عن نفي هذا الاعتراف- إذا حدث- لحقِّ عودة اللاجئين، فإنه إنجازٌ سياسي معنوي ثقافي يعادل إقامة دولة إسرائيل لا في الواقع الملموس فحسب، بل في الثقافة والفكر والخطاب السياسي أيضاً"[٥١].

---

[٥٠] وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل"، في: **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ٨٨.

[٥١] عزمي بشارة، "دوافع إسرائيل للاعتراف بها دولة يهودية"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨، ٥-٦.

١٠. لم تغيّر عمليةُ التسوية طبيعةَ السلوك الإسرائيلي العدواني والتوسعي، بل تم توظيفها لإضعاف الأطراف العربية وتفكيك المنطقة؛ إذ تريد إسرائيل تحقيق الأهداف الخمسة الآتية في المنطقة العربية؛ أولها تشجيع حالة الانقسام والعمل على إحداث مزيد من التفتيت على أسس طائفية وعرقية في المنطقة. وثانيها السعي للوصول إلى معاهدات تسوية سلمية منفردة مع البلدان العربية وتحييدها عن عملية الصراع. وثالثها الاستفراد بالفلسطينيين وعزلهم عن محيطهم العربي والإسلامي. ورابعها توطين اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم حيث يقيمون في البلدان العربية. وخامسها دعم الأنظمة العربية المعتدلة الموالية للغرب[٥٢].

وربما يمكن القول إن "إسرائيل تتبع استراتيجية تفاوض مركّبة لحل الصراع، تشمل مركبات تسوية ومركب مصالحة. والمنظومة الأولى هي التسوية التي ترغب في التعامل بها مع الفلسطينيين، بينما تفرض إسرائيل عليهم التعامل بمنظومة المصالحة. وتريد إسرائيل من الفلسطينيين: الاعتراف بالرواية الإسرائيلية بعدم مسؤوليتها الأخلاقية والفعلية عن مشكلة اللاجئين، وأن القدس هي مدينة لليهود فقط"[٥٣].

"بينما يصل الحد الأقصى للتسوية التي تستعد إسرائيل لتقديمها للفلسطينيين إلى: دولة منزوعة السلاح، من دون تواصل جغرافي، والإبقاء على الكتل

---

[٥٢] راجع: محسن صالح، "الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي"، في: مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ٤٧٢-٤٨٧. وأيضًا: أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧، ٦٣- ٦٤.

[٥٣] مهند مصطفى، "الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (٢٠٠٩-٢٠١٢): نصف تسوية ونصف مصالحة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٧، شتاء ٢٠١٣، ص ١٦٣. ولمزيد من التفاصيل، راجع: هيثم الكيلاني، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، باريس: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ١٩٩٦. وأيضاً: محمد السيد سعيد، تأملات حول أسلوب التفاوض الإسرائيلي، في: ملف "العرب والسلام"، **عالم الفكر**، العدد الرابع، أبريل/ يونيو ١٩٩٧.

الاستيطانية، والسيطرة الإسرائيلية على غور الأردن، وكل ذلك في إطار حدود عام ١٩٦٧. وتعود هذه الاستراتيجية في التعامل غير المتكافئ إلى علاقات القوة؛ فإسرائيل قادرةٌ على فرض تسوية على الطرف الآخر وإلزامه بالمصالحة، بينما الطرف الفلسطيني غير قادر على كسر علاقات القوة مع الطرف الإسرائيلي"[٥٤].

١١. إن النجاح الإسرائيلي النسبي في توظيف عملية التسوية يرجع أساساً إلى ثلاثة عوامل؛ أولها الدعم الأمريكي المتصاعد، وثانيها التحولات الدولية الأخرى المواتية لإسرائيل، التي تملك أداةً دبلوماسية فعّالة تضعها على خريطة المصالح والاهتمامات الدولية دائماً[٥٥]. وثالثها تزايد مستوى الضعف العربي والفلسطيني؛ إذ تنبع أزمة السياسات العربية تجاه قضية فلسطين من غياب الرؤية الاستراتيجية لتأثير تلك القضية على هوية المنطقة ومصالح شعوبها.

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية نجحت نسبيّاً في استخدام الأداة العسكرية- أو العصا- ضد "دول الطوق"، فقد تكفّلت واشنطن بدعم هذه السياسة باستخدام "جزرة" المساعدات الاقتصادية. ولذا يمكن القول إن الاقتصاد السياسي لعملية التسوية هو أحد المفاتيح التحليلية الأساسية لفهم سلوك الأطراف العربية التي انخرطت في التسوية، فهي ليست مرتبطة بوجود إنجاز

---

[٥٤] مهند مصطفى، الاستراتيجية الإسرائيلية.

[٥٥] لمزيد من التفاصيل راجع: أمجد أحمد جبريل، "الدبلوماسية الإسرائيلية بعد الثورة المصرية: دراسة في موقع إسرائيل من التفاعلات الإقليمية والتحالفات الجديدة"، في: **أمتي في العالم**، العدد ١١، **الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢. وأيضاً: محمد خالد الأزعر، "الحركة الصهيونية.. خبرة التعامل الدولي"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد ٢٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأيضاً: عمر سعادة، "إسرائيل وسياسة الانفراج الدولي: قراءة تاريخية"، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار/ مارس ١٩٨٩، ٦٦- ٨٢.

عسكري عربي ضد إسرائيل، وإنما مرتبطة بضعف الأطراف العربية واختلافاتها وصراعاتها أساساً، حول نهج إدارة الصراع مع العدو.

١٢. تكمن إشكالية البعد أو العامل الفلسطيني في الصراع مع إسرائيل، في الانقسام الداخلي وغياب استراتيجية وطنية توحّد الجهود لمقاومة الاحتلال؛ فالانقسام "يمنع تحقيق حل عادل لقضية فلسطين. وفي ظلّ الخلل الراهن في ميزان القوى بين الاحتلال وبين قوى المقاومة، يصبح الذهاب إلى التسوية من قبيل الانتحار السياسي؛ حيث "المفاوضات سيدة نفسها". صحيح أن هناك عوامل إقليمية ودولية تؤثر بالسلب على القضية، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن "الوضع الذاتي الفلسطيني ليس من القوة بحيث يجبر دولة الاحتلال على النزول أمام الحد الأدنى من المطالب الوطنية لشعب فلسطين. ولذلك لا سبيل آخر غير الصمود وبناء المقومات الذاتية، وتمتين الوحدة الوطنية الداخلية، والقطيعة مع الفكرة الانعزالية تجاه المحيط العربي. ولا بأس من ممارسة السياسة، ولكن تحت سقف آخر غير سقف السياسة الأمريكية"[٥٦].

وفي هذا السياق، "يجب على الفلسطينيين ترتيب أوضاعهم، وصوغ أفضل العلاقات بين كياناتهم، وانتهاج أجدى الطرق لمواجهة عدوهم. وعلى القيادات والمؤسسات بلورة رؤية سياسية واضحة تُلهم شعبهم، وتعزز الإجماع الوطني عنده. وهذا يعني أن على القيادات حسم أمورها على الصعد كافة؛ أي إنهاء الانقسام، ووقف الوظيفة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وتفعيل منظمة التحرير، واستعادة الحركة الوطنية لطابعها، بوصفها حركةَ تحرر وطني على صعيد الخطابات والعلاقات والبنى والأشكال الكفاحية، بخاصة أن خيار المقاومة الشعبية- السلمية إذا جرى اعتماده، يتطلب تعبئةً أكثر وتنظيماً أفضل وجهداً أكبر"[٥٧].

---

[٥٦] عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ٣٦.

[٥٧] ماجد كيالي، **الثورة المجهضة: دراسات في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٣، ١٣١- ١٣٣.

"ولا يمكن خوض أي خيار سياسي بتخلي حركةٍ وطنية ما عن قضية شعبها، باعتبارها قضيةَ تحرر وطني، تحت ذريعة التحول إلى سلطة قبل إنجاز دحر الاحتلال، ولا يمكن تحشيد الشعب كله أو بعضه حول سلطة تُثار حولها شبهات احتكار السياسة وتقييد الحريات، مع الفساد والمحسوبية وضعف الروح الوطنية والتنسيق الأمني مع إسرائيل، ومنع تبلور أي شكل من أشكال المقاومة (المسلّحة أو السلمية). ولا يمكن لجهة ما، ادعاء قيادة شعب، وهي تحصر خياراتها في خيار وحيد، فكيف إذا كانت هذه الجهة لا تهيئ ذاتها ولا شعبها لخيارات بديلة، كما لا يمكن ذلك مع التنازلات المجانية، دون مقابل مناسب، وضمن ذلك الذهاب إلى حل على شاكلة اتفاق أوسلو ١٩٩٣ من دون معرفة نتيجته، ومن دون البتِّ بمسائل الاستيطان، وحسم المدى الزمني وتعريف إسرائيل بوصفها دولة احتلال"[٥٨].

خاتمة

يكشف استعراض "مصير التسوية العربية- الإسرائيلية بعد خمسين عاماً على حرب ١٩٦٧" أن البعد الأمريكي- الإسرائيلي في الصراع العربي- الإسرائيلي، نجح إلى حدٍّ كبير في إضعاف الطرفين العربي والفلسطيني، عبر جرّهما إلى عملية التسوية والمفاوضات، وتقييد قدراتهما في مقاومة المشروع الصهيوني.

بيد أن الوصول إلى هذه النتيجة لم يكن أمراً خَطِّياً ولا سهلاً؛ بدليل أنه استغرق عدة عقود حتى تمّ بث انقسامات عميقة داخل الطرفين العربي والفلسطيني، بحيث يضطرا في النهاية إلى التخلي عن المقاومة بمفهومها الشامل- ناهيك عن المقاومة المسلّحة- والالتزام بالمسار التفاوضي حصراً، واتباع آلية أو سياسة التكيّف وإعادة التكيّف، مع التوجّهات والسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ورغم الأمل الكبير الذي حملته الثورات العربية أول اندلاعها مطلع ٢٠١١، فإن موجة الثورات المضادة منذ منتصف ٢٠١٣، وصعود متغير الحرب على "الإرهاب"

---

[٥٨] المصدر نفسه.

وهيمنته على السياسات الدولية والإقليمية مجدداً، ألحقا ضعفاً– وربما يكون مؤقتاً– في مواقف الطرفين الفلسطيني والعربي في مواجهة إسرائيل، وأدّيا في المقابل إلى تحسّنٍ نسبي في مكانة الفاعل الإسرائيلي إقليمياً، رغم بروز مؤشرات مهمّة على تراجع مكانة إسرائيل الدولية، سواء في عدد من المؤسسات الدولية (مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو "اليونسكو"، أو مجلس حقوق الإنسان)، أو في تزايد اعترافات البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية[٥٩]، أو في تنامي حملة المقاطعة الدولية التي تقودها "حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات على إسرائيل" (BDS)[٦٠].

إن فهم مصير عملية التسوية العربية– الإسرائيلية، يقتضي إدراك العلاقة المعقّدة بينها وبين عدة متغيرات. ومنها:

- إعادة ترتيب أوزان القوى العربية والإقليمية مراراً وتكراراً، بما يتوافق مع المصالح الأمريكية، وبما يضمن أمن إسرائيل وتفوقها على دول المنطقة مجتمعةً، واستخدام عملية التسوية لاستبعاد ومعاقبة الأطراف المناوئة لدمج إسرائيل في المنطقة، على اختلاف هذه الأطراف وتغيّر سياساتها (مثل: إيران، والعراق، وسورية، والحركات الإسلامية: حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتَين، وحزب الله اللبناني.. إلخ).
- تدخُّل واشنطن المتكرّر لمنع أية محاولة لعزل إسرائيل أو مقاطعتها، على

---

[٥٩] انظر: أديب زيادة، "البرلمانات الأوروبية والاعتراف بالدولة الفلسطينية"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد ٧٥، ربيع ٢٠١٦، ٨٩- ١٠٦.

[٦٠] لمزيد من التفاصيل راجع: عمر البرغوثي، "حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٩، صيف ٢٠١٤، ٢٠- ٢٨. وأيضاً: عمرو سعد الدين، "السياق الفلسطيني لنشوء حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠٩، شتاء ٢٠١٧، ٦٤- ٨٠. وأيضاً: محمود جرابعة، "حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوِّقات، والآفاق"، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات** ٨/ ٧/ ٢٠١٥. على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015769545943866.htm

الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فهي محور النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وأهم مرتكزاته الأمنية والاستراتيجية، من المنظور الأمريكي.

- التحكّم الأمريكي في رعاية عملية التسوية والإشراف على مخرجاتها، ومنع أية قوة دولية أو إقليمية أخرى، من لعب هذا الدور، إلا ضمن عدة مسارات محكومة أمريكيّاً؛ **أولها** تقديم مقرّ أو مكان لاستضافة مؤتمرات إقليمية أو دولية اقتصادية أو سياسية أو أمنية تشارك فيها إسرائيل (مثل: مؤتمرات حوار الأديان برعاية الأمم المتحدة، ومؤتمر ميونخ للأمن الدولي). و**ثانيها** الأطر الدولية التي تهيمن عليها واشنطن، (مثل "اللجنة الرباعية الدولية"). **وثالثها** رعاية مفاوضات حول موضوع محدّد (مثل: صفقات تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركات المقاومة، أدوار ألمانيا ومصر في هذا الصدد)، و**رابعها** السماح لطرف دولي أو إقليمي برعاية مفاوضات استكشافيّة، سريّة أو علنيّة، في حالات انشغال الولايات المتحدة، أو توتر علاقاتها بالطرف السوري، (مثل: تركيا ورعاية المفاوضات السورية– الإسرائيلية غير المباشرة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨).

وبهذا المعنى، ربما يمكن اختصار مصير عملية التسوية العربية- الإسرائيلية بعد خمسة عقود على حرب ١٩٦٧، بأن الفاعل الأمريكي تمكّن من توظيفها ليفرض هيمنته على المنطقة العربية برمتها، وليضعف تأثير أغلب القوى الدولية الأخرى، بما أفقد العاملَين العربي والفلسطيني أي ظهير دولي أو إقليمي يمكن التعويل على مساعدته في مقاومة سياسات التحالف الأمريكي- الإسرائيلي.

بيد أن اندلاع الثورات العربية ٢٠١١، أدّى إلى فتح أفق جديد أمام تحسّن الوضع الفلسطيني والعربي، ووضع السياسةَ الإسرائيلية في مواجهة محيطٍ عربيٍّ متغير، مع احتمال تزايد العزلة الإقليمية لإسرائيل، سواء بسبب خسارة علاقتها مع مصر الرسمية إبان ثورة يناير ٢٠١١، بعدما خسرت سابقاً كلاً من إيران (١٩٧٩)، وتركيا (٢٠٠٩-٢٠١٠)، أو بسبب المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة (٢٠١١-٢٠١٢)، ثم الصمود

الفلسطيني إبان حرب غزة الثانية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، أو بسبب احتمالات اندلاع انتفاضة فلسطينية تفضح الوجه العنصري لدولة الاحتلال[٦١].

صحيح أن إسرائيل ربما تكون أمّنت حدودها في المستقبل القريب، لكن مخاوفها الوجودية ربما تتصاعد في ظل تضاؤل فرص التوصل إلى حل الدولتين، ورفض الإسرائيليين لحل الدولة الواحدة، وإصراراهم على فرض الحل النهائي بالقوة، وبما يراعي المصالح الإسرائيلية دون غيرها.

لقد عزّزت الثورات العربية ثلاث نواح للقلق الإسرائيلي؛ **أولها** كيفية الإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية، **وثانيها** كيفية منع إيران من الحصول على سلاح نووي أو حتى مجرد توسيع نفوذها الإقليمي في الشرق الأوسط، و**ثالثها** منع اندلاع انتفاضة فلسطينية شاملة[٦٢].

ولئن كان صحيحاً أن موجة الثورات المضادة التي اجتاحت الشرق الأوسط منذ منتصف ٢٠١٣، وهيمنة متغير الحرب على "الإرهاب" على السياسات الدولية والإقليمية مجدداً، قد ألحقا ضعفاً في الموقف العربي في مواجهة إسرائيل، وأدّيا في المقابل إلى تحسّنٍ نسبي في مكانة الفاعل الإسرائيلي إقليمياً، فإن هذه الموجة ذاتها ربما تكون قد أدّت إلى إنهاء أية فرصة لعملية التسوية على الصعيد الفلسطيني، بعد توحش السلوك الإسرائيلي، سواء في حرب غزة الثالثة صيف ٢٠١٤، أو في قمع انتفاضة السكاكين المستمرة في القدس والضفة الغربية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، الأمر الذي يضعف الأمل الفلسطيني في المسار التفاوضي، لأنه لا يمنع التوحش الإسرائيلي، سواء عبر قوات الاحتلال، أو قطعان المستوطنين ذوي الممارسات العنصرية الفجّة.

إن انهيار منطق التسوية والتفاوض بسبب السلوك الإسرائيلي والانحياز الأمريكي

---

[٦١] بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٨، نيسان/ أبريل ٢٠١٢، ١٥٤-١٥٥، و١٦١.

[٦٢] المصدر نفسه.

اللامحدود، قد لا يعني بالضرورة حسم الصراع لمصلحة هذا المحور الاستعماري، بمقدار ما قد يعني تحفيز البعد الذاتي الفلسطيني لإنهاض حركة التحرر الوطني، التي تشكّل رافعة لاحتمال اندلاع موجة أخرى من الثورات العربية في السنوات المقبلة، بعد أن تتعلّم الشعوب من أخطاء الموجة الأولى من الثورات، التي تحالَفَ البعدان الإقليمي والدولي لإجهاضها في مهدها خشية انعكاساتها على موازين القوى ومستقبل المنطقة العربية.

وختاماً، فإن عملية التسوية مع إسرائيل هي مجرد مرحلة يمرّ بها تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي الممتد. أما استمرارها لخمسة عقود كاملة، فقد يكشف عن نقص فعالية النخب الفلسطينية والعربية، وعجزها عن إبداع بدائل تقوم على تحفيز الشعوب ودفعها نحو مقاومة إكراهات الأمر الواقع الإسرائيلي وتسلّط العامل الدولي ودعمه لدولة الاحتلال. وهو أمر يبقى ممكناً كلما زاد التماسك الداخلي الفلسطيني والعربي، واتضحت الرؤية حول سبل إدارة الصراع مع إسرائيل، التي تبقى مجتمعاً عنصرياً وكياناً احتلالياً ذا سياسات استعمارية ثابتة، بما يمنع نجاح أية تسوية، إلا إذا كان معناها التنازل عن الحقوق الفلسطينية والعربية، الأمر الذي ترفضه القوى الحية في الشعوب.

العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني

محمد حمشي*

في خريف عام ٢٠١٣، أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مشروعاً اقتصادياً استراتيجياً غير مسبوق، هو مشروع "البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، المعروف اختصاراً باسم مشروع "حزامٌ واحد، طريقٌ واحد"، أو على نحوٍ أشدَّ اختصاراً باسم مشروع "الحزام والطريق". وقد أُطلقت عليه العديدُ من التوصيفات، حيث وصفه الرئيس جين بينغ نفسُه بأنه "مشروع القرن" الذي سيبدأ عصراً جديداً وذهبياً من العولمة مع مطلع الألفية الجديدة، كما وصفته صحيفة وُول ستريت جورنال بأنه "خطة مارشال صينية".

ومنذ ذلك الوقت، بات المشروع يحظى باهتمامٍ متزايدٍ من خلال ما يُكتب ويُنشر وما يُعقد من مؤتمراتٍ وندواتٍ علمية و سياسية وما يُعَدُّ من تقارير إعلامية، لدرجة أنه مع بداية حزيران/ يونيو ٢٠١٧ يمكن لمتصفح محرك البحث غوغل أن يعثر على أكثر من تسعين مليون مادة إلكترونية عبر إدخال كلمتي (Road and belt) في خانة البحث.

بعد أقل من أربع سنوات من الإعلان عن المشروع، استضافت بكين يومي ١٤–١٥ أيار/ مايو ٢٠١٧ قمة ومنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي اللذَين حضرهما ٢٩ رئيس دولة وحكومة، فضلاً عما يقارب ١٥٠٠ مندوب من أكثر من ١٣٠ دولة وأكثر من ٨٠ منظمة دولية، في طليعتها الأمم المتحدة والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ويعكس هذا التمثيل المكثف اهتماماً دولياً متعاظماً بالمشروع، حيث لقي خلال هذه السنوات الأربع تجاوباً من قبل ما يزيد على ١٠٠ دولة ومنظمة دولية، منها ٤٠ دولة ومنظمة دولية سبق وأن وقّعت اتفاقيات شراكة وتعاون مع الصين في إطار المشروع.

* **أستاذ وباحث في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي (الجزائر).**

يقع العالم العربي في ملتقى الطرق المشكّلة للحزام والطريق، كما يُعتبر ممراً حيوياً يربط بين منطلقه في شرق آسيا ومنتهاه في أوروبا وأفريقيا، سواءً تعلق الأمر بطريقَي الحرير (البري) والبخور (البحري) القديمَين، أو تعلق الأمر بالمشروع الجديد، مما يعني أن العالم العربي قد يكون شريكاً طبيعيّاً للصين أساساً ولبقية الدول المنخرطة في المشروع، وهو ما يؤكد عليه الخطاب الصيني باستمرار، ويتوطد هذا الارتباط بين العالم العربي ومستقبل المشروع الصيني أكثر فأكثر في ظل التطور المطّرد الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية الصينية- العربية خلال السنوات العشرين الماضية.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى مشكلة الافتراض السائد القائل بأن العالم العربي سيلعب دور الشريك الطبيعي- بحكم الجغرافيا وبحكم التاريخ- في بناء الحزام والطريق. وتأتي أهمية هذا المسعى من كون الأصوات النقدية- خاصة الناطقة بالعربية- التي تدعو إلى المزيد من التأمل في مضامين المشروع بوصفه أداة من أدوات السياسات العامة والسياسة الخارجية الصينية، والتي تدعو أيضاً إلى الاستمرار في قراءة وعود المشروع وحدوده على نحوٍ نقدي بالنسبة للمصالح العربية، تبقى أصواتاً خافتة لا يكاد يُسمع لها صدى.

تدعو هذه الدراسة إلى ضرورة التمييز بين ما هو مُعطىً، بحكم الموقع الجغرافي و/ أو التجربة التاريخية، وما ينبغي أن يُكتسَب بفعل السعي الحثيث للمشاركة الفعالة في الحركية الاقتصادية على طول الحزام والطريق، وهذا التمييز من شأنه أن ينقذ العالم العربي من البقاء مجرد ممرٍّ جغرافي لعبور الواردات أو الصادرات ذهاباً وإياباً بين أوروبا وشرق آسيا، ومجرد سوق استهلاكية آخذة في الاتساع، وإذا كانت للعالم العربي مكانة حيوية في مشروع بناء الحزام والطريق، فيجب التشديد دائماً على أن هذه المكانة لا تعطى بمجرد الأقوال، لكنها تُكتسب من خلال الأفعال.

تنقسمُ الدراسة إلى ثلاثة أجزاء: يتناول الجزءُ الأول التعريف بمشروع الحزام والطريق ووعوده، بينما يفحص الجزءُ الثاني أهداف المشروع والسياقات التي برز وتطور

فيها، ويركز هذا الجزء على سياقَين أساسيين: السياقُ الجيوسياسي الذي يرتبط بتبني الصين استراتيجية "التوجه نحو الغرب"؛ وسياقُ تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم العربي، أما الجزء الثالث فيناقش المُشكلات التي ينطوي عليها الخطاب السائد حول دور العالم العربي في مشروع بناء الحزام والطريق.

وأخيراً، تحاول الدراسة التأمل فيما ينبغي القيام به في سبيل الاستجابة لهذه المشكلات.

أولاً: التعريف بمشروع الحزام والطريق

خلال جولةٍ له في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا خريف ٢٠١٣، بادر الرئيس الصيني شي جين بينغ بطرح مشروعٍ طموحٍ لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين[١]، الهدف منه هو إحياءُ طريق الحرير وطريق البخور القديم[٢] الذي كان يربط الصين ببقية العالم قبل ما يزيد على ألفي عام، والذي كان يتم عبره تبادلُ الحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج والأحجار الكريمة وغيرها، فضلاً عن الثقافات والديانات والعلوم.

وقد أصبح هذا المشروع يُعرف اختصاراً بمشروع الحزام والطريق، ويشمل المشروع أكثر من ٦٠ دولة في القارات الثلاث التي يقطعها (آسيا، أوروبا وأفريقيا)، بتعدادٍ سكاني يقارب ٤.٥ مليار نسمة، أي ما يقارب ٦٥٪ من مجموع سكان العالم، وبحجم اقتصاداتٍ يتجاوز ٢٠ تريليون دولار بنسبة تقارب ٣٠٪ من إجمالي الحجم الحالي للاقتصاد العالمي.

---

[1] Xi Jinping, "Promote Friendship between Our People and Work Together to Build a Bright Future," a speech given at Nazarbayev University, Astana, 7.9.2013; "President Xi Gives Speech to Indonesia's Parliament," China Daily, 2.10.2013.

٢. يربط طريق الحرير القديم (البري) مدينة تشانغ آن الصينية بالعراق وسوريا ومصر عبر آسيا الوسطى. أما طريق البخور القديم (البحري)، وهو المعروف في الأدبيات الحديثة بالحزام، فينطلق في فرعه الأول من السواحل الصينية الغربية ويعبر مضيق هرمز، بينما ينطلق في فرعه الثاني غرباً من مضيق هرمز نحو الغرب ليمر بسلطنة عُمان فمدينة عدن، ثم شمالاً على طول ساحل البحر الأحمر وصولاً إلى سوريا ومصر.

ينطوي مشروع الحزام والطريق على خمس طرق رئيسة، ثلاث برية وطريقان بحريان، هي:

- طريق الحرير الشمالية، وتمتد من الصين إلى أوروبا مروراً بسيبيريا جنوب روسيا نحو بحر البلطيق.
- طريق الحرير الوسطى، وتمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مروراً بإيران وشبه الجزيرة العربية وصولاً نحو أوروبا.
- طريق الحرير الجنوبية، وتمتد من الصين نحو جنوب آسيا وصولاً إلى الهند.
- الطريق البحرية الغربية، وتمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مروراً ببحر العرب والبحر الأحمر وصولاً إلى البحر المتوسط.
- الطريق البحرية الجنوبية، وتمتد من بحر الصين الجنوبي نحو جنوب المحيط الهادي.
- كما يمكن تقديم الحزام والطريق كشبكةٍ من ستة ممرات اقتصادية تشكل معاً شبكة التجارة والنقل في جميع أنحاء أوراسيا، وترسي أساساً متيناً للخطط والاستراتيجيات التنموية الإقليمية والعالمية، تتمثل هذه الممرات في الجسر القاري الأوراسي الجديد: ممر الصين– منغوليا– روسيا، وممر الصين– آسيا الوسطى– غرب آسيا، وممر الصين– شبه الجزيرة الهندية، وممر الصين– باكستان، وممر بنغلاديش–الصين– الهند– ميانمار[٣].

يتضمن المشروع، خاصة في شق الطريق، المئات من المشاريع التي ستنفذ على نحوٍ تدريجي، والتي من شأنها ربط الاقتصادات الأوروبية والآسيوية، والإفريقية أيضاً، والتي يمر بها الطريق عبر شبكاتٍ مكثفة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الطيران، فضلاً عن قنوات وأنابيب النقل الحيوي، وهو ما يَعِدُ بتهيئة الظروف اللازمة لتنميةٍ اقتصاديةٍ مشتركةٍ لجميع الدول المعنية[٤]. ومن شأن استكمال بناء هذه الشبكات أن يحقق

---

[٣] انظر: وكالة الأنباء الصينية، "ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي؟"، ١/ ٥/ ٢٠١٧: https://goo.gl/gZiSCr

[٤] عزت شحرور، "طريق الحرير الجديد: آمال وأشواك"، ١٦/ ٥/ ٢٠١٦: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/5/16

هدفيْ ضمان سهولة ومرونة النقل والشحن (البري والبحري والجوي) وتسهيل التعاون في مجال تأمين قنوات نقل النفط والغاز. غير أن المشروع يُعتبر أكثر طموحاً من هذا، حيث يهدف كذلك إلى بناء ما يسمى أدبياً "طريق الحرير الافتراضية" عبر إنجاز شبكات هائلة للاتصال والمعلوماتية من أجل تسهيل المعاملات المالية والتجارية الإلكترونية العابرة للحدود، فضلاً عن "طريق الحرير الخضراء" التي يُؤمل أن تسهّل التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة والاستجابة لتحدي التغير المناخي.

علاوة على ذلك، يَعِدُ المشروع بإنشاء مناطق تجارة حرة متعددة الأطراف لتنشيط التجارة عبر الحدود، إضافة إلى تنمية التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. وهناك صنفٌ آخر من المشاريع يأتي في إطار "طريق الحرير الأخضر"، تتمثل في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، والتعاون متعدد الأطراف للحفاظ على التنوع البيولوجي والتقليل من حدة آثار التغير المناخي والاحتباس الحراري[٥].

هذه الحزمة متنامية النطاق من المشاريع، متعددة الأطراف والعابرة للحدود، من شأنها أن تكرّس وتعمّق علاقاتِ اعتمادٍ متبادلٍ معقد بين الدول المشاركة في مشروع الحزام والطريق، والاعتماد المتبادل المعقد هو مفهومٌ شائعٌ في أدبيات العلاقات الدولية، وهو يشير إلى حالةٍ تكون فيها مجموعة من الأطراف، وفي الوقت نفسه، على درجة متقدمة من القدرة والقابلية للتأثر ببعضها[٦].

وتتميز هذه الحالة بثلاث خصائص أساسية، هي:

- وجود قنوات متعددة للاتصال تربط بين المجتمعات.
- غياب تراتبية في أهمية القضايا المطروحة على أجندة العلاقات بين الدول، ما يعني أن قضايا الأمن العسكري لا تسيطر دائماً على الأجندة.

---

[٥] شوي تشينغ قوه، "ماذا تعني مبادرة الحزام والطريق الصينية بالنسبة للعرب؟"، ١٢/ ٥/ ٢٠١٧:
http://arabic.china.org.cn/txt/2017-05/12/content_40801009.htm

[٦] يعتبر التآثر (confluence)، بمعنى التأثير والتأثر في الوقت نفسِه، درجة متقدمة وأشد تعقداً من التفاعل (interaction)– التفاعل بين الأفعال وردود الأفعال.

- إحجام الحكومات المنخرطة في وضع الاعتماد المتبادل المعقد عن استخدام القوة العسكرية في حل الخلافات الطارئة بينها، خاصة حول المسائل الاقتصادية[٧].

وتحيل الخاصية الأخيرة إلى فرضيةٍ جوهريةٍ تقوم عليها نظرية الاعتماد المتبادل المعقد، مفادُها أن حدّة الاعتماد المتبادل بين الأطراف المنخرطة تتناسب عكسيّاً مع حدة النزاعات الدولية[٨].

يبدو أن مشروع الحزام والطريق يستند إلى خطابٍ لا يخلو من إحالاتٍ قوية ومتكررة إلى مضامين ووعود هذه النظرية، فرغم الاضطرابات الحادة التي يعرفها المشرق العربي، على سبيل المثال، إلا أن الخطاب الذي يستند إليه المشروع لا ينفك يبشّر بأن هذه الاضطرابات بقدر ما تشكل تحدياً في وجه تنفيذ المشروع، فإن المشروع في حدِّ ذاته يوفر فرصة تاريخية أمام دول المنطقة، المنتظَر انخراطُها في شبكةٍ معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل، لإعادة النظر في أنماط العلاقات القائمة بينها من منطلق وحدة المصير المشترك، والنزعة لتثمين التواصل والتعاون بدلاً من المقاطعة والصراع[٩].

علاوة على ذلك، يُؤمل أن تساهم الفرصُ التنموية العديدة التي يَعِدُ بها المشروع، في التخفيف من حدة البطالة والفقر عبر الحدود، وبالتالي تقويض أحد أهم العوامل المغذية للجريمة والإرهاب العابرين للحدود.

---

[7] Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence, (NY: Longman, Fourth Edition, 2012), pp.20-21.

[8] Ibid., p.7.

[٩] طور الباحثون في العلاقات الدولية، خلال السنوات الأخيرة، مفهوماً توليفياً بين نمطيْ التعاون والتنافس، هو مفهوم (coopetition)، مما يعني ضرورة الانعتاق من الثنائية التقليدية القائمة على منطق أن يكون الآخر إما شريكاً (متعاوناً) أو منافساً، حيث يوفر نموذج الاعتماد المتبادل المعقد فرصة أن تكون العلاقة بين طرفين أو أكثر قائمة على منطق التنافس التعاوني (cooperative competition)/ التعاون التنافسي (competitive coopertaion).

١. أهدافُ المشروع

يهدف مشروع الحزام والطريق إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف التي يمكن رصدها في ما يلي:

- إعادة التوازن الإقليمي بين المقاطعات والأقاليم الشرقية والغربية الصينية في الاستراتيجية التنموية الصينية، حيث يغطي المشروعُ الأقاليم الوسطى والغربية جنباً إلى جنبٍ مع المقاطعات والأقاليم الساحلية، خاصة مع تفاقم معضلة التنمية غير المتوازنة بين الأقاليم الشرقية الساحلية والأقاليم الداخلية، خاصة الأقاليم الغربية. لذلك، فإن تجسيد مشروع الحزام والطريق يبدو وكأنه يتمحور حول استراتيجية صينية، طويلة المدى، للتنمية الاقتصادية الإقليمية القائمة على مبدأ الانفتاح المزدوج، انفتاح إقليمي داخلي وانفتاح عالمي خارجي، حيث يُنتظر أن يربط الحزام والطريق الأقاليم الداخلية والسهول الوسطى والمَجْرَيْن الأعلى والأوسط لنهر تشانغ جيانغ مع منطقة الفولغا في روسيا، وأن يربط غرب الصين بجنوبها الأوسط بدول الجوار في جنوبي آسيا، وفي نهاية المطاف، يُنتظر أن يربط الحزام والطريق مختلف الأقاليم الصينية بالقارات الثلاث، بقية آسيا وأوروبا وأفريقيا.
- تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة في الصين، حيث يوفر المشروعُ فرصة استراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج في الصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد والصلب وبناء السفن وغيرها. وبالتالي، يُنتظر أن يساعد المشروع في تحسين معدلات النمو في الصادرات الصينية، والمحافظة على معدلات التشغيل، والتخفيف من حدة الانعكاسات المرتبطة بتدني الطلب المحلي عبر البحث عن أسواق خارجية أوسع.
- استكشاف فرص تنموية جديدة أمام اقتصادات الدول المنخرطة في المشروع، وأمام الاقتصاد العالمي المنكشف باستمرار أمام الأزمات المالية، كما حدث في خريف ٢٠٠٨، حيث جاء في البيان الختامي لقمة ومنتدى الحزام والطريق

للتعاون الدولي، المنعقديْن في بكين يومي ٥-٦ أيار/ مايو ٢٠١٧، أن المشاركين "يؤكدون مجدداً على التزامهم المشترك ببناء اقتصاد مفتوح وضمان تجارة شاملة وحرة ومواجهة كافة أشكال الحمائية. [كما] يسعون إلى تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على العالمية والالتزام بقواعد محددة والانفتاح وعدم التمييز، والمساواة، وتكون منظمة التجارة العالمية في القلب منه".

يبدو أن مشروع الحزام والطريق يشكل خطاباً وممارسةً مناهضيْن للحمائية الجديدة التي بدأت تجد لها مساحة متنامية في الخطاب الاقتصادي في الغرب، ويبدو فعلاً أنه في الوقت الذي ينسحب فيه الاقتصاد الأمريكي نحو الانكفاء وإحياء النزعة الحمائية، نجد أن الصين مستمرة في حشد الدعم من كافة أرجاء العالم لتعزيز العالمية وتعددية الأطراف[١٠].

- تطوير وتشبيك منشآت البنى التحتية للدول المنخرطة، بما في ذلك شبكات النقل البري (الطرق السريعة، الجسور، سكك الحديد، والقطارات فائقة السرعة)، وشبكات النقل والشحن البحري (الموانئ)، وخطوط الطيران، وشبكات الاتصالات، وشبكات الإنترنت، وشبكات نقل الموارد الطاقوية بمختلف أشكالها، وغيرها من أنماط شبكات النقل العابرة للحدود، والهدف من تطوير هذه الشبكات هو تسهيل وتسريع عمليات النقل عبر الحدود وخفض تكاليفها[١١].

---

[١٠] انظر: "من منتدى الحزام والطريق إلى قمة البريكس"، تعليق منشور بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠١٧: http://arabic.china.org.cn/txt/2017-05/22/content_40869681.htm

[١١] من المتوقع أن يسمح تطوير هذه الشبكات بنقل المنتجات الصينية عبر مسارات الحزام والطريق المختلفة خلال أيام معدودات بدلاً من الأسابيع الطويلة التي تستغرقها تقليدياً. سبق وأن نقلت مجلة "السياسة الخارجية" عن شركةٍ بريطانيةٍ مشاركة في إنشاء خط سكك حديدية، يربط مدينة يوو (القريبة من شنغهاي) بمدينة لندن، أن شحنة السكة الحديدية من يوو إلى لندن ستستغرق نصف

- العمل على الإزالة التدريجية للحواجز أمام حركة البضائع والخدمات والاستثمارات سعياً نحو بناء مناطق حرة للتبادل والاستثمار، وتسهيل الإجراءات الجمركية (وغير الجمركية) على طول مسارات طرق الأحزمة البرية الثلاث والطريق البحري.

علاوة على ذلك، يهدف المشروع، على المدى الطويل، إلى توحيد منظومة معايير العمل وشهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية والتحكيم التجاري وحماية البيئة، فضلاً عن إقامة مشروعات التعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير والإنتاج والتسويق[١٢].

- تسهيل وتسريع عمليات التمويل والاستثمار وتبادل العملات وتنسيق أسواق السندات، وضمن هذا الهدف، يعمل المشروع على استغلال واستحداث آليات تمويل واستثمار جديدة، حيث توفر الصين ثلاث آليات أساسية للتمويل، هي: البنك الآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة البريكس (BRICS)، وصندوق طريق الحرير، فضلاً عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، الذي بادرت الصين إلى تأسيسه عام ٢٠١٤، وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون. وفي هذا السياق، يسعى المشروع إلى العمل على تعزيز التداول النقدي بالعملات المحلية بما يخفض كلفة التداول، ويقلّص من حدة المخاطر المالية، ويرفع القدرة التنافسية

وقت الشحن البحري ونصف تكلفة الشحن الجوي، مما سيغير من طريقة تفكير الكثير من شركات التصدير والاستيراد حول مسألة تسيير عملياتهم مع الصين. انظر:

Robbie Gramer, "All Aboard China's 'New Silk Road' Express," a Foreign Policy report, 4.1.2017, http://foreignpolicy.com/2017/01/04/all-aboard-chinas-new-silk-road-express-yiwu-to-london-train-geopolitics-one-belt-one-road/

[١٢] سمير سعيفان، "الصين، مشروع الحزام والطريق ودور العرب"، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٦:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/5/20/الصين-مشروع-الحزام-والطريق-ودور-العرب

للاقتصاد الإقليمي على طول الحزام والطريق[١٣]. ويتولى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية مهمة تمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية. ويتولى صندوق طريق الحرير مهمة تمويل المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الحزام والطريق. أما بنك مجموعة البريكس للتنمية فيتولى مهمة توفير قروض تنموية في الاقتصادات النامية[١٤].

- خلق الشروط الملائمة للاندماج الإقليمي، على المدى الطويل، بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وذلك عبر هندسة الآليات والعمليات المناسبة لمساعدة الأطراف المنخرطة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي/ العابر للحدود، وتشمل هذه السياسات العديد من المجالات كتحرير التجارة البينية، وإجراءات تنقل الأشخاص، وسياسات الاستثمار (المباشر/ غير المباشر)، والسياسات الجمركية والضريبية، والسياسات المالية، وسياسات النقل والشحن، وغيرها.
- على الصعيد غير المادي، يعمل المشروع على "تعزيز التبادل الثقافي [والحضاري] ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي ووفود الشباب وترويج السياحة وتوأمة المدن وحماية البيئة، وغيرها، على أطراف الحزام والطريق"[١٥].

---

[١٣] المرجع نفسُه.

[١٤] يُنتظر أن توفر هذه المؤسسات المالية المستحدثة حجماً معتبراً من القروض للدول العربية من أجل تمكينها من تحسين البنى التحتية وخلق مناخٍ استثماري ملائم. فضلاً عن هذه المؤسسات، يُنتظر أن يستمر دور آليات التمويل القائمة في تقديم المعونات والقروض الميسرة لتمويل المشاريع التنموية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي في الدول العربية. انظر: دينغ لونغ، "الصين والعالم العربي: نحو علاقات اقتصادية وتجارية أوثق"، ١٤/ ٥/ ٢٠١٦:
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/15594395/

[١٥] سعيفان، مرجع سابق.

٢. سياقات المشروع

يُساعد تناولُ أهداف مشروع الحزام والطريق على النحو السابق في تشكيل تصورٍ مبدئي بشأن مسوغات إطلاق الصين للمبادرة، لكنه يبقى غير كافٍ من الناحية التحليلية إذا لم تختبر مختلف السياقات التي يبرز فيها المشروع ويتطور، وبسبب حدود مساحة هذه الدراسة، سيتم التركيز على سياقَين أساسيين: الأول السياق الجيوسياسي الذي يرتبط بتبني الصين استراتيجية "التوجه نحو الغرب" خلال السنوات الأخيرة، أما الثاني فيتعلق بأنماط تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم العربي.

أ. مشروع الحزام والطريق في سياق توجه الصين نحو الغرب

ثمّة بعدٌ جيوسياسي واضح في مساعي الصين الحثيثة لتجسيد مشروع الحزام والطريق، فالأمر لا يقتصر دائماً على المكاسب الاقتصادية، وينبغي النظر إلى مشروعٍ ضخمٍ عابرٍ للقارات كمشروع الحزام والطريق على أنه أداة للسياسات العامة (الاقتصادية) تماماً كما أنه أداة للسياسة الخارجية الصينية مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

لقد تطرقنا فيما سبق إلى البعد التنموي للاهتمام الصيني بالمشروع، لكن مع ذلك ينبغي الانتباه إلى أن النخب الصينية تتوقع من الاستثمارات الهائلة في البنى التحتية للنقل والشحن على طول ممرات الحزام والطريق مكاسب جيوسياسية ربما أكثر أهمية من المكاسب الاقتصادية المحضة؛ فمن شأن هذا المشروع تعزيز النفوذ السياسي للصين عبر ثلاث قارات والتخفيف من حدة الضغط الجيوسياسي الذي تفرضه عليها قوى منافسة، كالولايات المتحدة واليابان والهند، في شرق وجنوب آسيا.

يمكن للمرء أن يعثر على العديد من الأطروحات بشأن الأبعاد الجيوسياسية للمشروع، يتمثل المشتركُ بين هذه الأطروحات في المحاججة بأن المشروع يمثل أداة جيوسياسية- استراتيجية لاستكمال مسار تحول الصين من قوةٍ إقليميةٍ آسيوية إلى قوةٍ عالمية يتعاظم نفوذُها عبر القارات الثلاث التي يغطيها الحزام والطريق.

ومن جهةٍ أخرى، يعتبر التوتر المستمر في العلاقات الصينية- الأمريكية سياقاً ملائماً لبروز مبادرة الحزام والطريق، حيث إن تصعيد الخلافات (التجارية) حول الرسوم الجمركية والعملات، جنباً إلى جنب مع صعود نخبة سياسية- اقتصادية معادية للصين في عهد الرئيس دونالد ترامب[١٦]، تجعل الصين تتمسك أكثر بالمشروع لأنه سيوفر لها، في حالة السيناريو الأسوأ، البنى التحتية اللازمة للاتجاه غرباً نحو غرب آسيا وأوروبا وأفريقيا.

يُعدّ وُونغ جي سي، عميد كلية الدراسات الدولية في جامعة بكين، من أبرز مُؤسّسي ومُطوّري أطروحة "التوجه نحو الغرب" (marching Westwards)، حيث نشر في خريف ٢٠١٢ مقالاً عنوانُه "الاتجاه نحو الغرب: الاستراتيجية الصينية لإعادة التوازن"[١٧]، أشار فيه إلى أن الصين تتطلع، منذ عام ٢٠٠٠، إلى إعادة التوازن بين

---

١٦ لطالما أبدى الرئيس ترامب انتقاداتٍ حادة لاتفاقيات التجارة الحرة، فضلاً عن اختياره لمستشارين اقتصاديين مناهضين للدور العالمي للاقتصاد الصيني المقتنعين بأنه هو المسؤول عما يعانيه الاقتصاد الأمريكي. لذلك، فإن النخبة الصينية، التي تتخوف من سلوكات أمريكية غير متوقعة تضر بالعلاقات التجارية الصينية الأمريكية، تعول على الحزام والطريق كمخرج نجاة للاقتصاد الصيني نحو أوروبا. انظر بهذا الشأن: Gramer, op. cit.

17. Wang Jisi, "'Marching Westwards': The Rebalancing of China's Geostrategy," Global Times, 17.11.2012.

وانظر مراجعةً لنص المقال في: فايزة كاب، "الاتجاه نحو الغرب: الاستراتيجية الصينية لإعادة التوازن الجيوسياسي"، ١٢/ ٩/ ٢٠١٥: https://goo.gl/f81rRU

وللاطلاع أكثر حول مفهوم "الاتجاه نحو الغرب" في الأدبيات الاستراتيجية الصينية، انظر:

Theresa Fallon, "The New Silk Road: Xi Jinping's Grand Strategy for Eurasia," American Foreign Policy Interests, vol. 37(2015); Zhao Minghao, "'March Westward' and a New Look on China's Grand Strategy," Mediterranean Quarterly, 26(1):2015; Zhao Minghao, "China's New Silk Road Initiative," Istituto Affari Internazionali, Working Paper, 2015; Emily Feng, "Marching West: Regional Integration in Central Asia," The World Post, 13.1.2014; Yun Sun, "March West: China's Response to the U.S. Rebalancing," 31.1.2013, https://www.brookings.edu/blog/up-front/2013/01/31/march-west-chinas-response-to-the-u-s-rebalancing/

نصفيها الغربي والشرقي، حيث يشكل الغربي ٧١٪ من مجموع الأراضي الصينية بتعداد سكاني لا يتجاوز ٢٧٪ من مجموع السكان، وبمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ١٨.٧٪ (إحصائيات ٢٠١٠)، هذا رغم أن الأقاليم الغربية غنية بالموارد الطبيعية وتتمتع بموقع إستراتيجي يجعلها تقدم فرصاً عديدة للاقتصاد الصيني. لذلك، فقد حان الوقت لأن تشرع الصين في التخطيط للتوجه نحو شقّها الغربي، وأن لا يقتصر نظرها على الحدود الساحلية مع الشركاء والمنافسين التقليديين في محيطها القريب المحصور إقليميا في حدود جنوب شرق آسيا. ويعتقد جي سي أن تخلّف الغرب الصيني يرجع إلى نزعة الصين في البداية للانفتاح على أربع قوىً تجارية تقليدية، هي الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا (الغربية) و(جنوب) شرق آسيا، وهو ما حوّل الأقاليم الساحلية في الشرق إلى مدنٍ كبرى ومراكز صناعية متطورة.

بهذا الشكل، أصبح "الغرب" يكتسي أهمية حيوية في التفكير الاستراتيجي الصيني، سواءً في بُعده الداخلي/ المحلي أو في بُعده الخارجي/ العالمي، وفي هذا السياق بالذات، تشكَّل وتطور الخطابُ الصيني، الرسمي وغير الرسمي، حول مشروع إحياء طريقَي الحرير (البري) والبخور (البحري) القديمين لبناء الحزام والطريق الجديد، الممتدِّ من شرق الصين وصولاً إلى الساحل الشرقي للأطلسي وجنوب المتوسط، مروراً بشرق ووسط آسيا وأوروبا.

وهناك من يتصور المشروع بوصفه سياسة لملء الفراغ الاستراتيجي في حزامٍ لطالما شكل نقطةَ تقاطع إقليمي وفضاءً للتنافس على المصالح الحيوية بين الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والهند، والولايات المتحدة، واليابان، والصين، لكن دون أن يؤدي هذا التنافس إلى بروز تحالفٍ عسكري أو تكاملٍ اقتصادي إقليمي ، خلافاً لأوروبا الغربية و(جنوب) شرق آسيا مثلاً.

مرة أخرى، ومقارنة مع (جنوب) شرق آسيا، وباستثناء الهند، تعرف علاقات الصين درجة معتبرة من الاستقرار مع دول المنطقة اتجاه الغرب، وهو ما من شأنه أن يحدّ من تكاليف التعاون السياسي والاقتصادي معها، لذلك، فإن الطريق تبدو سالكة نحو بناء

بيئة آمنة لتطوير المنطقة، عبر مشروع الحزام والطريق، وتحقيق مكاسب متشاركة على المدى الطويل بالنسبة لجميع الأطراف، وفي نهاية المطاف، يمكن أن تتحسن صورة الصين كدولةٍ كبرى مسؤولة إقليماً وعالمياً[١٨].

فضلاً عن ذلك، يجادل جوزيف ناي، مُنظّر العلاقات الدولية الأمريكي، بأن الصين إذا اختارت أن تستعمل فائض احتياطاتها المالية لبناء هذه الشبكات الضخمة من البنى التحتية الأساسية لمساعدة الدول الأقل تطوراً، وتعزيز التجارة الدولية على طول الحزام والطريق، فإنها بذلك ستقدم ما يمكن اعتبارُه منفعة عامة عالمية. لكن هذا لا يعني أن دوافع الصين خيرية بحتة، لأن إعادة توزيع الأصول الصينية الضخمة من النقد الأجنبي والاستثمار في مشاريع البنية الأساسية يعد خياراً عقلانياً محضاً، حيث يخلق هذا أسواقاً بديلة للمنتجات الصينية... وفي الوقت الذي تعاني فيه شركات الصلب والإسمنت الصينية من فائض القدرة الإنتاجية، فسوف تستفيد شركات البناء من هذه الاستثمارات الجديدة، ومع انتقال الصناعات الصينية إلى أقاليم كان من الصعب الوصول إليها، فإن روابط البنية التحتية المحسنة بالأسواق الدولية ستتناسب مع الاحتياجات التنموية للاقتصاد الصيني[١٩].

أخيراً، ينبغي أن لا يفوت النقاشُ حول المضامين الجيوسياسية لمشروع الحزام والطريق التأكيد على أن الصين تراهن على افتراضٍ جيوسياسي قديم، يعود إلى الاستراتيجي البريطاني هالفورد ماكيندر (١٨٦١–١٩٤٧)، مفاده أن من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم، في الوقت الذي عوّلت فيه الولايات المتحدة، وما زالت تعوّل، على افتراضات الاستراتيجي الأمريكي ألفريد ماهان (١٨٤٠–١٩١٤) الذي شدّد على مركزية القوة البحرية وأراضي الأطراف (rimlands)[٢٠].

---

[18] Jisi, op. cit.

[19] Joseph Nye, "Xi Jinping's Marco Polo Strategy," 12.6.2017, https://www.project-syndicate.org/commentary/china-belt-and-road-grand-strategy-by-joseph-s--nye-2017-06

[٢٠] لذلك، يجادل جوزيف ناي، عكف الاستراتيجيون الأمريكيون، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، على تكييف نهج ماهان لتطوير استراتيجية للحرب الباردة قائمة على احتواء الاتحاد السوفييتي، حيث آمنوا

ب. مشروع الحزام والطريق في سياق تطور العلاقات الاقتصادية الصينية- العربية

منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني- العربي في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٤، والذي أصبح إطاراً نشِطاً للتعاون المشترك بين الطرفين في العديد من المجالات، تطورت العلاقات الاقتصادية الصينية- العربية على نحو غير مسبوق، خاصة مع ترقيتها إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" خلال المؤتمر الوزاري الرابع للمنتدى (تيانجين، ٢٠١٠)[٢١]، وفي عام ٢٠١٤ وبعد مرور ١٠ سنوات على تأسيس المنتدى، سجّل حجمُ التبادل التجاري الصيني- العربي ارتفاعاً من ٢٥,٥ ملياراً إلى ٢٣٨,٤ مليار دولار (معدل نمو سنوي ٢٥٪)، كما قفزت واردات الصين من النفط العربي من ٤٠,٥ مليون طن إلى ١٣٣ مليون طن (معدل نمو سنوي ١٢٪)، كما ارتفعت قيمة عقود مقاولات البناء التي تتولاها الشركات الصينية في العالم العربي من ٢,٦ مليار دولار إلى ٢٩,٦ مليار دولار (معدل نمو سنوي ٢٧٪)، وقفز حجم الاستثمارات الصينية في الدول العربية من ١٧,٢٥ مليوناً إلى ٢,٢ مليار دولار[٢٢]، وهو ما جعل الصين تتحول إلى ثاني أكبر شريكٍ تجاري للعالم العربي، وأكبر شريك تجاري لتسع دول عربية، كما أصبح العالم العربي شريكاً رئيساً للصين في مجال الطاقة.

يُقِرّ منتدى التعاون الصيني- العربي آلية التعاون التي تعتمدها الصين في علاقاتها مع العالم العربي، والتي تقوم على معادلة ١+٢+٣، بمعنى اعتماد مجال الطاقة كمحورٍ

بأن الولايات المتحدة قادرة على المحافظة على توازن القوة العالمية لصالحها إذا ما تحالفت مع جزر بريطانيا واليابان وشبه جزيرة أوروبا الغربية عند طرفي أوراسيا. والواقع أن أعمال وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية لا تزال تنتظم على طول هذه الخطوط الأساسية، حيث تولي النزر القليل من الاهتمام لمنطقة آسيا الوسطى. انظر: Nye, op. cit.

[21] Sun Degang and Yahia Zoubir, "China-Arab States Strategic Partnership: Myth or Reality?" Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 8(3):2014, p.91.

[٢٢] للمزيد من المؤشرات الكمية على تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العربية، انظر:

Wang Jin, "Selective Engagement: China's Middle East Policy after the Arab Spring," Strategic Assessment, 19(2): 2016.

رئيس، واعتماد مجالي البنية التحتية وتسهيل التبادل التجاري والاستثمارات كجناحين، إضافة إلى مجالات التقنية العالية الثلاثة المتمثلة في الطاقة النووية، والفضاء والأقمار الاصطناعية، والطاقات المتجددة، وتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية[٢٣].

في هذا السياق الحافل بالتطور في العلاقات الاقتصادية الصينية- العربية، يأتي مشروع الحزام والطريق الجديد؛ ففي صيف ٢٠١٤، عبّر الرئيس الصيني جين بينغ، أثناء أشغال الاجتماع الوزاري السادس للمنتدى في بكين، عن طموحٍ مشتركٍ لزيادة حجم التبادل التجاري الصيني- العربي إلى ٦٠٠ مليار دولار، وزيادة رصيد الاستثمارات الصينية غير المالية في العالم العربي إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار خلال السنوات العشر التالية، وفي شتاء ٢٠١٦، في كلمةٍ له في مقر جامعة الدول العربية، وعد الرئيس جين بينغ بالمزيد من التعاون مع الدول العربية، وذلك بتخصيص قروضٍ خاصة بدفع عملية التصنيع في الاقتصادات العربية بقيمة ١٥ مليار دولار، وتقديم قروضٍ تجاريةٍ قيمتها ١٠ مليارات دولار وقروضٍ ميسرةٍ بقيمة ١٠ مليارات دولار، كما جرى إنشاءُ صندوقَين ماليَين بالشراكة مع كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر للاستثمار المشترك برأسمال إجمالي قيمته ٢٠ مليار دولار[٢٤].

وعندما أكد الرئيس جين بينغ، في صيف ٢٠١٤، على أن الصين والعالم العربي شريكان في مشروع بناء الحزام والطريق، كان من الواضح أنه طالما أن عدداً من الدول العربية تشكّل معبراً حيوياً لطريق الحرير القديم، فهي تُعَدُّ شريكاً طبيعيّاً في المشروع الجديد. وحتى الآن، سبق وأن وقّعت ٥ دول عربية على وثيقة البناء المشترك للحزام والطريق، كما شاركت ٧ دول عربية في تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، وهو مؤسسة مالية

---

[23] Degang and Zoubir, p.89. See also Qian Xuewen, "Sino-Arab Economic and Trade Cooperation," Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 5(4):2011, pp.65-87.

[٢٤] وو بينغبينغ، "مبادرة الحزام والطريق وعلاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية"، http://www.fmprc.gov.cn/ce/cejo/ara/zt/zt1/t1361788.htm:٢٠١٦/٥/١٠

بادرت الصين إلى تأسيسها في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤، ورصدت لها في البداية رأس مال بقيمة ٥٠ مليار دولار، ليتجاوز ١٠٠ مليار دولار بعد مساهمة دولٍ أخرى، من بينها دولٌ عربية، وبلغ عدد أعضائه ٧٧ عضواً منتصف أيار/ مايو ٢٠١٧.

ثانياً: العالم العربي ومشروع الحزام والطريق: المعطيات والمكاسب

هناك ارتباطٌ تحليلي بين الزخم الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية الصينية- العربية من جهة، والحماس المفرط الذي غالباً ما يُقابَل به مشروعُ الحزام والطريق في العالم العربي من جهةٍ أخرى، ويبدو أن هناك علاقة تغذية متبادلة بين الخطابين، خطابُ التحسُّن المطّرد في العلاقات الاقتصادية الصينية- العربية وخطابُ الدور الحيوي الذي سيلعبه العالم العربي في مشروع الحزام والطريق.

وفي هذا السياق، هناك من يعتبر أن "الشراكة في بناء الحزام والطريق وتعميق الشراكة الاستراتيجية" بين الصين والعالم العربي يشكلان معاً "خارطة الطريق المستقبلية" لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والإنسانية بين الطرفين، كما يجادل بأن الشراكة الصينية- العربية في بناء الحزام والطريق ستعزز الثقة الاستراتيجية بين الطرفين[٢٥]، وسترتقي بمستوى

[٢٥] يقدم الصينيون الثقة "الاستراتيجية المتبادلة طويلة المدى" بين الصين والدول العربية كدافعٍ أساسي لمبادرة الحزام والطريق، وفي هذا السياق يقول بينغبينغ: "تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي [الاحترام المتبادل للسيادة، احترام الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمكاسب المتبادلة]، وتلتزم كلٌّ من الصين والدول العربية بالاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة. في عملية بناء الحزام والطريق، تتمسك الصين دائما بمبدأ التشاور والتشارك والتنافع. أشار الرئيس جين بينغ في كلمته في جامعة الدول العربية (٢٠١٦) بوضوح إلى أن الصين تعمل على النصح بالتصالح والحث على التفاوض ولا تقوم بتنصيب الوكلاء، وتبذل الجهود لتكوين دائرة الأصدقاء للحزام والطريق التي تغطي الجميع ولا تنتزع ما يسمى بمجال النفوذ من أي طرف، وتسعى إلى حياكة شبكة شركاء تحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك ولا تنوي ملء الفراغ. لا شك أن دفع مبادرة الحزام والطريق [إلى الأمام] سوف يوطد ويعزز الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الصين والدول العربية إلى حدٍّ أبعد". انظر: بينغبينغ، مرجعٌ سبق ذكرُه.

التعاون بينهما، وتحقق لهما التنمية والمكاسب المشتركة، ويضيف أن ذلك سيشكل دافعاً جديداً للسلام في المنطقة،[٢٦].

ما من شك في أن مشروع الطريق والحزام، رغم وعوده ورغم الشجون التي يثيرها خاصة لدى الذين خبروا التجربة التاريخية لطريقَي الحرير والبخور القديمَين، يبقى في مضامينه وأبعاده الجوهرية أداة للسياسات الاقتصادية العامة وخطاباً للسياسة الخارجية الصينية، ورغم الفيض الهائل مما يُكتب والمؤتمرات والندوات العلمية والسياسية التي تُعقد والتقارير الإعلامية التي تُعَدُّ حول هذا المشروع، إلا أن الاستمرار في قراءة وعوده وحدوده على نحوٍ نقدي يبقى أمراً ضرورياً بالنسبة للعالم العربي.وفي هذا السياق، تكمن المهمة الأصعب في إعادة تعريف دور العالم العربي في المشروع، والتوقف عن الانصياع خلف مقولات التقاطع الجغرافي والممر الحيوي والجيواستراتيجي.

مبدئياً، يمكن المجادلة بأن العالم العربي، كجزءٍ من مشروع الحزام والطريق، يجد نفسه اليوم أمام مسارين عليه الاختيار أيهما سيسلك: إما أن يبقى مجرد ممرٍّ جغرافي لعبور الواردات والصادرات ذهاباً وإياباً بين أوروبا وشرق آسيا[٢٧]، فضلاً عن استمراره في لعب دور السوق الاستهلاكية الآخذة في الاتساع، وإما أن يبذل ما يتطلبه الأمرُ لأخذ دور اللاعب الجيواقتصادي المشارك بفاعلية في الحركية الاقتصادية التي يُنتظر أن تنشط على الطريقين على نحوٍ متسارع خلال العقود القادمة، بدلاً من دور الممر الجيواستراتيجي.

بعبارةٍ أخرى، ينبغي على العالم العربي أن لا يقع ضحية "النرجسية السياسية" الناجمة عن توظيفٍ خطابي للمفهوم دون أن يجد له صدًى يذكرُ في الممارسة[٢٨].

---

[٢٦] لي تشن، "الصين والدول العربية: التشارك في بناء الحزام والطريق"، ١٠/ ٥/ ٢٠١٦:
http://www.al-sharq.com/news/details/420378

[٢٧] عبَّر الإعلامي الفلسطيني عزت شحرور عن هذا الخيار بشكل بليغ قائلاً: "هل سيكتفي [العرب] بموقف المتفرج على القطارات المحملة بالبضائع التي تمر عبر أراضيهم إلى أوروبا وتزويدها بالوقود؟"

[٢٨] "النرجسية السياسية" مصطلح استخدمه عبد النور بن عنتر، أستاذ وباحث في جامعة باريس، في سياق نقده لمفهوم الدولة المحورية الذي استخدمته أدبياتٌ أمريكية منتصف تسعينيات القرن الماضي،

واستناداً إلى ما كتبه بن عنتر، في سياقٍ مختلفٍ، لكنه على صلةٍ وثيقةٍ بموضوع هذه الدراسة، ينبغي دائماً إثارة مفهوم "الممر الجيواستراتيجي" في الخطاب السائد حول مشروع الطريق والحزام، كما ينبغي الاستمرار والإلحاح في طرح السؤال الأهم: عندما يُسمَّى العالمُ العربي ممراً جيواستراتيجياً، فهو كذلك بالنسبة لمن؟ ولمصلحة من؟

فعلاً، ليس لأن الآخرين يستعملونه، فالتوصيف بالضرورة حقيقيٌّ، ويمثّل حتماً شيئاً جيداً بالنسبة للعالم العربي، فعلى عاتق الدول العربية وحدها تقع مهمة تقدير وزنها الحقيقي، والمرغوب بالنسبة لها في هذا المشروع، وعليها أن لا تنساق نحو لعبة الإغراء السياسي أو أن تغرق في النرجسية السياسية، فالمكانة المنشودة تُكتسب وتُنتزع من خلال الفعل ولا تُمنح بمجرد القول[٢٩].

وإذا كانت الدول العربية تريد فعلاً أن تكون ممراً جيواستراتيجياً في مشروع الطريق والحزام، فعليها أن تقوم بما يتطلبه ذلك تماشياً مع مصالحها الاستراتيجية ككتلةٍ واحدة قادرة على الفعل، ولا تكتفي بمجرد رد الفعل حيال المبادرات القادمة من الخارج.هناك طيفٌ واسعٌ من الخطوات التي ينبغي على العالم العربي القيامُ بها أملاً في تعظيم المكاسب التي يمكن جنيها من مشروع الحزام والطريق، ويمكن فحص بعض أهم هذه الخطوات في النقاط التالية:

- تحويل النخب العربية الحاكمة لإدراكاتها السياسية فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي- العربي الذي أصبح ضرورياً وحيوياً أكثر من أيّ وقتٍ مضى، ليس فقط لتحقيق المكاسب الاقتصادية المشتركة بينيّاً، وليس فقط لمواكبة عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية عبر العالم، ولكن لإدارة التعامل ببراغماتيةٍ وكفاءةٍ أكبر مع الشركاء الاقتصاديين في الخارج، فاللاتكامل العربي- العربي دائماً ما ينعكس

لوصف الجزائر ضمن مجموع تسع دول أخرى، حيث يجادل بأن هذا المفهوم وُظِّف خارجياً من منظور الأمن القومي الأمريكي حصراً، بينما انساق خلفه الخطاب السياسي السائد في الجزائر دون تمحيص في مآربه بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. انظر: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر: المكتبة العصرية، ٢٠٠٥)، ص ص ٦٠-٦٣.

[٢٩] المرجع نفسُه، ص٦٣.

على نحوٍ سيءٍ على العلاقات الاقتصادية العربية مع الأطراف الخارجية، بما في ذلك الصين.

- وقبل التعاون أو التكامل مع الخارج، يفترض أن تتكامل أو تتعاون الدول العربية داخلياً معاً، وقبل أن تتبادل تجارياً مع الخارج، يُفترض أن تتبادل داخلياً معاً، وإلا أصبح عنوان "الشراكة الصينية- العربية" في إطار مشروع الحزام والطريق فاقداً للمعنى الذي تسوق له الأدبيات السائدة والمتضمن لثنائية الصين– العالم العربي، ونصبح بذلك أمام ثنائيات مايكروية (micro) أطرافها الصين من جهة، والدول العربية فرادى كلٌّ على حدة من جهةٍ أخرى.
- وما يبعث على الشعور بالقلق هنا هو أن المصالح الاقتصادية العربية تبدو متناغمة وغير متعارضة، لكن السلوكات السياسية المتعارضة وأحياناً المتصادمة للنخب الحاكمة تجعلها فاقدة لزخمها وقدرتها على الدفع نحو هندسة أفضل للعلاقات الاقتصادية بين العالم العربي والخارج[٣٠]، وعلى هذا ينبغي أن نتذكر بأن التكامل العربي- العربي سيمنح العالم العربي قوة تفاوضية أكبر في إطار مشروع الحزام والطريق، خاصة وأن المبادرة تقوم على منطق تعزيز دور آليات التعاون متعدد الأطراف الفاعلة على طول الحزام والطريق[٣١].

---

[٣٠] الظاهرُ، إلى حد الآن، أن النخب العربية الحاكمة تعاني انفصاماً مستعصياً بين "القول" بعالمٍ عربيٍّ واحد على مستوى الخطاب، و"الفعل" حسب ما تقتضيه المصالح الوطنية الأضيق على مستوى الممارسة. وهذا الانفصام من شأنه أن يجهض أية مساعٍ نحو التكامل العربي العربي، لأن التكامل، كما هو معروف لدى طلبة العلاقات الدولية، يقوم على منطق "تجميع السيادات".

[٣١] من بين هذه الآليات منظمة شانغهاي للتعاون، منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك، رابطة دول جنوب شرق آسيا+ الصين (١+١٠)، المؤتمر الآسيوي الأوروبي، حوار التعاون الآسيوي، منتدى التعاون الصيني العربي، الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، والتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى.

- استغلال فرص الاستفادة من آليات التمويل والاستثمار التي تعمل في إطار مشروع بناء الحزام والطريق، كالبنك الآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة البريكس، وصندوق طريق الحرير، فضلاً عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، حيث يموّل البنكُ الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية (من ضمنها الدول العربية)، بينما يموّل صندوق طريق الحرير المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الطريق والحزام (من ضمنها عدة دول عربية)، أما بنك مجموعة البريكس للتنمية فيوفر قروضاً تنموية للاقتصادات النامية (من ضمنها الاقتصادات العربية). ويُنتظر أن توفر هذه المؤسسات المالية المستحدثة حجماً معتبراً من القروض للدول العربية من أجل تمكينها من تحسين البنى التحتية وخلق مناخٍ استثماري ملائم.
- وفضلاً عن هذه المؤسسات، يُنتظر أن يستمر دور آليات التمويل القائمة في تقديم المعونات والقروض الميسرة لتمويل المشاريع التنموية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي في بعض الدول العربية.
- العمل على دفع الصين، من خلال تشبيك اقتصادات الطرفين، للمساهمة في عملية تحويل نمط التنمية في الاقتصادات العربية التي تتسم بالطابع الريعي غير الإنتاجي، والذي يجعلها عرضة لتذبذبات السوق؛ فالاقتصاد الصيني يتمتع بطاقةٍ إنتاجيةٍ هائلة ووفرةٍ ماليةٍ كبيرة، ويستطيع المساهمة في تطوير عملية التصنيع وتنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصادات العربية التي يتمتع عددٌ منها بمقوماتٍ صناعية واعدة ... ومن خلال نقل المنشآت الصناعية من الصين إلى الدول العربية، يمكن أن تساهم الصين في تسريع وتيرة التصنيع في الاقتصادات العربية، وخلق مزيد من الوظائف، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[٣٢].

[٣٢] انظر: لونغ، مرجعٌ سبق ذكرُه.

- نزع طابع التمركز المفرط للسياسات الخارجية العربية حول الغرب[٣٣]، ويتجلى هذا التمركز عبر طيفٍ واسع من القضايا، بدءاً بالمسألة الفلسطينية في المشرق العربي مثلاً، وصولاً إلى الشراكات الاقتصادية في المغرب العربي مثلاً... وفي الشق الاقتصادي، ينبغي الانتباه إلى أن تشبيك الاقتصادات العربية بالاقتصاد الصيني، عبر الشراكات الثنائية أو متعددة الأطراف، من شأنه أن يوفر مدخلاً لإشراك الصين في السياسات الخارجية العربية والتخفيف من حدة تمركزها حول الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، وي هذا السياق، على الدول العربية أن تفكر بمنطق الخيارات المفتوحة، فهي ليست مدعوة فقط لتفعيل التكامل البيني، وعلى الأقل عبر إعادة بعث الروح في مشروع المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GAFTA)، بل إلى تنويع خياراتها الاستراتيجية على صعيد التعاون الاقتصادي مع القوى الاقتصادية الكبرى في الخارج، ويمثل مشروع منطقة التبادل الحر بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً جيداً لهذا النمط من التفكير، وينبغي أن تلعب المكاسب المنتظرة من هذا المشروع دوراً محفزاً للدول العربية كي تفكر على نحو أكثر جدية في التخلي عن المسارات ثنائية الأطراف مع الصين، والسعي نحو تفعيل مسار الاندماج الاقتصادي العربي ليتمكن العالم العربي من التفاوض ككتلةٍ واحدة[٣٤].
- استلهام المزيد من الدروس من التجربة التنموية في الصين، لكن مع ضرورة الوعي بمحاذير المقايسة الشائعة بين معضلات التنمية التي عانى منها الاقتصاد

---

[٣٣] انعكس هذا التمركز المفرط للعلاقات/ السياسات الخارجية العربية حول الغرب في الحضور الباهت للقادة العرب في قمة ومنتدى الخزام والطريق للتعاون الدولي اللذين استضافتهما بكين يومي ١٤– ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٧.

[٣٤] لا بد من التشديد على جدوى التكامل العربي العربي في الحد من الانعكاسات السيئة لظاهرة اللاتوازن في الاهتمام الصيني بالدول العربية، وهي ظاهرة تسوغها مضامين المصالح الاقتصادية الصينية في التركيز على دول معينة دون أخرى.

الصيني في الماضي وتلك التي تعاني منها الاقتصادات العربية في الوقت الراهن، ولا بد هنا من إفراغ شعار التعاون جنوب– جنوب من مضامينه الأيديولوجية؛ أولاً بسبب التفاوت في مقومات الإقلاع التنموي بين مختلف الاقتصادات العربية نفسِها، وهو تفاوتٌ آخذٌ في التفاقم تحت وطأة أزمة انهيار أسعار النفط، وثانياً بسبب التفاوت بين مستويات التنمية المحققة بين الاقتصاد الصيني والاقتصادات العربية.

- لقد أصبح "البناء المشترك للحزام والطريق" عنواناً لسياسات التعاون الدولي بين الصين والدول المعنية بالمشروع، بما في ذلك الدول العربية، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، قامت العديد من الدول المطلة على الحزام والطريق بمساعٍ حثيثة لتحقيق التكامل والاتساق بين استراتيجياتها التنموية المحلية ومبادرة الحزام والطريق، وعلى الدول العربية أن تبذل ما تتطلبه مثل هذه المساعي كي لا تفوّت الفرص التنموية الهائلة التي ينطوي عليها التعاون الدولي في إطار المشروع.
- ينبغي على الدول العربية أن تفاوض، في إطار ترتيبات الشراكة في بناء الحزام والطريق، للحصول على مساعدة الصين في المجالات المعرفية والتقنية (البحث والتطوير) والإجرائية المتعلقة برسم السياسات الاقتصادية العامة، وهندسة وتطوير النظم الإدارية، فضلاً عن تنمية البنى التحتية الصناعية وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة ومشاريع تصميم وتطوير منظومات الاتصال وغيرها ... لقد قطع الاقتصاد الصيني أشواطاً طويلة في مسار الإصلاح الاقتصادي وعلى الدول العربية أن تسعى للاستفادة من الخبرة الصينية في إصلاح وتحويل اقتصاداتها الوطنية.
- ينبغي على الدول العربية أن تضغط على الصين لمراجعة مضمون مبدأ "عدم التدخل"، ولا يتعلق الأمر بالتخلي عن المبدأ بشكلٍ كلي، لكن في الوقت نفسه على النخبة الحاكمة في الصين أن تدرك أن المشكلات الأمنية المعقدة التي تحد من وتيرة بناء الحزام والطريق لا تحل نفسها بنفسها، لكنها تبقى في حاجة إلى انخراط

قوىً كبرى، ينبغي أن لا يُفهم هنا بأن الصين مدعوة إلى ممارسة "تدخل صلب" على غرار ما تقوم به قوىً كبرى أخرى كالولايات المتحدة، وبريطانيا أو فرنسا، إذ يمكن أن يكون التدخل ناعماً أيضاً، وعلى الصين أنْ تدرك أنَّ تعاظم القوة الاقتصادية وانفتاحها على الخارج، إقليمياً وعالمياً، ينبغي أن يطّرد معه تعاظمٌ في القوة الدبلوماسية (قوة السياسة الخارجية)، وفي هذا السياق، هناك من قد بدأ فعلاً في الحديث عن "دبلوماسية الحزام والطريق"[٣٥] في السياسة الخارجية الصينية.

خاتمة

خلال السنوات الثلاث التي تلت إطلاق المبادرة، قامت الشركات الصينية بتأسيس ٥٦ منطقة للتعاون الاقتصادي خارج الصين، كما حققت الدول المستفيدة ١,١ مليار دولار من مداخيل الضرائب و ما يقارب من ١٨٠ ألف وظيفة، وفي عام ٢٠١٦، بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول الواقعة على مسار الحزام والطريق ما يقارب ١٤,٥ مليار دولار[٣٦]، وتبدو هذه الحصيلة مبشرة وتفي بوعد "المشترك" في مكاسب الحزام والطريق.

غير أن مفهوم "المشترك"، وعلى نحو ما سبق في هذه الدراسة، يبقى في حاجة إلى الإثارة والتحليل وإلى مزيدٍ من التأمل، فالمكاسبُ المشتركة ليست معطىً مسبقاً (per-given) تتوفر بمجرد أن تباشر مجموعة من الأطراف التفاعل فيما بينها، لكنها نتاجُ جهدٍ فعَّالٍ يجب أن تبذله هذه الأطراف جميعُها، لذلك، ينبغي الانتباه إلى أن هذه المكاسب متشاركة/ متقاسمة (shared) أكثر منها مشتركة (common). وهذا التمييزُ ليس مجرد

---

35 See: Justyna Szczudlik-Tatar, "China's New Silk Road Diplomacy," PISM Policy Paper N.34 (82),2013; Rakhahari Chatterji, "China's Belt and Road diplomacy," 25.6.2015, http://www.orfonline.org/research/chinas-belt-road-diplomacy/; Charles Onunaiju, "China's Belt and Road Diplomacy," 25.5.2017, http://sunnewsonline.com/chinas-belt-and-road-diplomacy/

٣٦ انظر: **نشرة الصين بعيون عربية**، عدد ٦٨، ٢٢/ ٥/ ٢٠١٧، ص ١٣.

لعبةٍ لغوية، لكنه جزءٌ لا ينبغي أن يتجزأ من إدراكات النخب العربية وهي تنخرط في مشروع الحزام والطريق، فإما أن تكتفي بالمكاسب الشِّحاح التي يمنحها إياها الموقعُ الجغرافي/ الطبيعي فتبقى مجرد معبرٍ جغرافيٍ لذهاب الواردات والصادرات وإيابها بين أوروبا وشرق آسيا، ومجرد سوقٍ استهلاكية لتصريف فوائض الإنتاج الأجنبية، أو أن تسعى، على نحوٍ حثيث، لتطوير قدراتها على المشاركة بفاعليةٍ في الحركية الاقتصادية التي يُنتظر أن يتزايد نشاطها عبر مختلف ممرات وشبكات الحزام والطريق، ومن ثم تعظيم "المكاسب المكتسبة"، بهذا المعنى، التي يمكن للاقتصادات العربية جنيُها من انخراطها في المشروع.

تعيد هذه الدراسة، في خاتمتها، التشديدَ على أنه إذا كانت للعالم العربي مكانة حيوية/ استراتيجية في مشروع بناء الحزام والطريق، فإن هذه المكانة تُكتسب من خلال الأفعال، ولا تُعطى بمجرد الأقوال، وفي هذا السياق، يمكن إعادة التأكيد على الطيف الواسع من الخطوات التي ينبغي على العالم العربي القيامُ بها من أجل تعظيم المكاسب التي ينبغي جنيُها من المشروع، كضرورة إعادة التفكير، على نحوٍ أكثرَ جدية، في ضرورة الإسراع بتفعيل التكامل الاقتصادي العربي- العربي للتعامل ببراغماتيةٍ وكفاءةٍ أكبر مع الشركاء الاقتصاديين في الخارج، بما في ذلك الصين، والذي من شأنه أن يمنح العالم العربي قوة تفاوضية أكبر، واستثماراً لفرص الاستفادة من آليات التمويل والاستثمار التي يوفرها المشروع، والعمل من خلال تشبيك اقتصادات الطرفين على دفع الصين للمساهمة في عملية تحويل نمط التنمية في الاقتصادات العربية، ونزع طابع التمركز المفرط للسياسات الخارجية العربية حول الغرب، والتحول نحو التفكير بمنطق الخيارات الاستراتيجية المفتوحة والمتعددة على صعيد التعاون الاقتصادي مع القوى الاقتصادية الكبرى في الخارج، واستلهام المزيد من دروس التجربة التنموية في الصين، وتحقيق التكامل والاتساق بين الاستراتيجيات التنموية العربية ومبادرة الحزام والطريق.

المقالات والتقارير

الانتخابات البلدية الأردنية لعام ٢٠١٧

الأردن أمام تجربة انتخابية جديدة*

يشرع الأردن في تجربة جديدة في الإدارة المحلية من خلال الانتخابات البلدية المنوي عقدها في منتصف آب/ أغسطس ٢٠١٧، وذلك بعد مرور قرابة قرن ونصف على تأسيس أول بلدية في البلاد، وقد انتقلت الحكومات طيلة هذه الفترة من أسلوب لآخر في اختيار رؤساء البلدية وأعضائها؛ فتارة تزاوج بين التعيين والانتخاب، وتارة أخرى تلجأ إلى الانتخاب المباشر لاختيار رؤساء البلديات وأعضائها، وتارة ثالثة تتوسع الحكومات بإنشاء البلديات ليتجاوز عددها أكثر من ٣٠٠ بلدية، ثم تعود لتدمجها في ١٠٠ بلدية، وتلغي انتخاب رئيس البلدية من قبل الناخبين.

وتمتاز الانتخابات البلدية المقبلة بتزامنها مع انتخابات لامركزية لاختيار أعضاء مجالس المحافظات لأول مرة في تاريخ المملكة. ويتناول هذا التقرير الانتخابات البلدية كونها مدار اهتمام المواطنين.

أولاً: تشكيل المجالس البلدية في الأردن

بعد ثلاثة عقود من إصدار قانون تشكيل الولايات العثماني، تأسست بلدية إربد عام ١٨٨١ كأول مجلس بلدي في البلاد التي كانت خاضعة للدولة العثمانية[١]، ونص قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤ على تشكيل مجالس إدارية محلية شبه منتخبة في الولايات والألوية والأقضية والنواحي والقرى، وتشكلت تلك المجالس من مدير ومعاون وأعضاء، تُعيّن الحكومة العثمانية قسماً، بينما ينتخب أهالي المنطقة وسكانها قسمها الآخر[٢].

---

* **إعداد أ. نبيل حمران، إعلامي ومختص بالشأن المحلي- الأردن، ومراجعة أ. عبد الله المجالي الإعلامي والباحث في الشأن المحلي الأردني.**

١. الكتاب السنوي لوزارة البلديات لعام ٢٠١٤.

٢. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.

وظهرت خلال العهد العثماني ١٠ بلديات في الأردن، فبعد تأسيس بلدية إربد، تأسست بلدية السلط عام ١٨٨٧، تلتها بلدية الكرك عام ١٨٩٣، ثم بلدية معان عام ١٨٩٨، وتلتها بلدية عمان عام ١٩٠٩، ثم بلدية جرش عام ١٩١٠، وبلديتا مادبا وسحاب عام ١٩١٢، ثم بلدية الطفيلة عام ١٩١٤، بينما تأسست بلدية عجلون عام ١٩٢٠.

واستمر تأثير أساليب الإدارة العثمانية بعد إنشاء إمارة شرق الأردن في نيسان/ أبريل عام ١٩٢١؛ فبعد عامين من إنشاء الإمارة صدَرَ قانون تشكيل المقاطعات والنواحي الذي نص على تشكيل مجلس إداري في مركز كل مقاطعة وناحية يُنتخَب ٤ من أعضائه بناء على قانون تشكيل الولايات العثماني، لكنّ حكومة شرق الأردن رأت في أيار/ مايو عام ١٩٢٥ أنه بات من الضروري إصدار قانون خاص يبين وظائف البلديات وتشكيلها "نظراً لتشتت القوانين والأنظمة التركية" بحسب ما قالت الحكومة في ديباجة القانون المكون من ٤٣ مادة[١]، ونص القانون في مادته الخامسة على أن "تؤلف الإدارة البلدية من موظفين للإدارة والعمل، ومجلس منتخب يراقب ويقرر ما يجب من الأعمال"، واعتبر القانون رئيسَ البلدية من ضمن الموظفين الذي يجري تعيينهم، واشترط أن يكون الرئيس ممن يحسنون القراءة والحساب والأمور العمرانية.

وخضعت البلديات خلال هذه الفترة لعدة قوانين، منها: قانون تحصيل رسوم البلديات العثماني، وقانون رسوم الدخولية، وقانون الحراسة، وقانون لجنة البلديات الاستشارية، وقانون استيفاء البلديات ضريبة عن الدقيق الأجنبي.

واستمر الحال على ذلك حتى تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٧ عندما صدر قانون وحّد التشريعات المتعلقة بالبلديات في قانون واحد[٢]، ومزج قانون البلديات الجديد بين التعيين والانتخاب في تشكيل المجالس البلدية، إذ نص القانون على أن يؤلف المجلس

---

[١] الجريدة الرسمية، العدد ١٠٢، تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٢٥.

[٢] الجريدة الرسمية، العدد ٥٧٩، تاريخ ١/ ١١/ ١٩٣٧.

البلدي من أعضاء معينين يقرر عددهم رئيس الوزراء، ومن أعضاء منتخبين لا يقل عن ٤ أعضاء ولا يزيد على ٦، بشرط أن يكون عدد الأعضاء المنتخبين أكثر من المعينين، واستمر القانون باعتبار رئيس المجلس البلدية "موظفاً ذا راتب يعينه رئيس الوزراء ويعزله"، ويشترط أن لا يقل عمره عن ٢٥ عاماً، وأن يحسن القراءة والكتابة وأن لا يكون محروماً من حقوقه المدنية أو مفلساً أو محجوراً عليه.

وبعد ٨ سنوات من صدور قانون البلديات الموحد عام ١٩٣٧ تأسست في إمارة شرق الأردن ٥ بلديات جديدة ليرتفع عدد بلديات الإمارة إلى ١٥ بلدية، وبقيت الحكومة تعين رئيس البلدية حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٥٤ عندما صدر قانون بلديات جديد أتاح لأول مرة انتخاب رؤساء المجالس البلدية بطريقة غير مباشرة باستثناء أمانة العاصمة التي بقي مجلس الوزراء يعين رئيسها[١]، ونص القانون على أن يَنتخِب الفائزون بعضوية المجلس البلدي من بينهم رئيساً للبلدية "ويكون الانتخاب بالأكثرية المطلقة، وفي حالة التساوي أو الامتناع عن الانتخاب يُعيِّن وزير الداخلية، بموافقة مجلس الوزراء، رئيساً للبلدية".

لكن قانون البلديات أتاح لمجلس الوزراء إقالة رئيس البلدية "إذا كان من رأيه أن إقالته تعود على مصلحة هيئة البلدية بالفائدة" بشرط أن يبلِّغ رئيسَ البلدية أسباب عزله ويمنح مهلة كافية للرد على التهم.

على أن انتخاب رئيس البلدية لم يستمر أكثر من عام، إذ صدر في أيار/ مايو عام ١٩٥٥ قانون جديد للبلديات ألغى انتخاب أعضاء المجلس البلدي رئيسهم[٢]، ونص القانون على تعيين أحد أعضاء المجلس البلدي المنتخبين رئيساً للمجلس بناء على قرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية، وإلى جانب تعيين الرئيس أتاح القانون لوزير الداخلية تعيين عضوين إضافيين إلى كل مجلس بلدي يكون لهما نفس حقوق الأعضاء المنتخبين.

---

[١] الجريدة الرسمية، العدد ١١٨٣، تاريخ ٦/ ٦/ ١٩٥٤.

[٢] الجريدة الرسمية، العدد ١٢٢٥، تاريخ ١/ ٥/ ١٩٥٥.

واستمرت الحكومة باختيار رؤساء البلديات ٤ عقود من الزمن حتى آب/ أغسطس ١٩٩٤ عندما صدر تعديل على قانون البلديات نص لأول مرة على انتخاب رئيس البلدية مباشرة من قبل الناخبين[١]، ونص التعديل على أنه باستثناء أمانة عمان يتولى إدارة البلدية مجلس يتألف من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن ٦ أعضاء ولا يزيد على ١١ عضواً، يجري انتخابهم مباشرة من قبل الناخبين، وبقيت أمانة عمان على حالها إذ نص القانون المعدل على أن يعين مجلس الوزراء أمين عمان ونصف أعضاء مجلس الأمانة، بينما يجري انتخاب نصف المجلس الآخر.

لكن اختيار المجلس البلدي رئيساً وأعضاء بالانتخاب المباشر لم يستمر طويلاً؛ إذ عادت الحكومة وألغت ذلك في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٢[٢]، وجاء التعديل على شكل قانون معدل مؤقت نص على أن تعين الحكومة رئيس البلدية ونصف أعضاء المجلس البلدي وانتخاب النصف الثاني مباشرة من الناخبين. وإلى جانب العودة إلى أسلوب الانتخاب ألغى التعديل بلدية العقبة التي تأسست عام ١٩٥٢ ونص على استثنائها من قانون البلديات، وذلك بعد إنشاء سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، وجاء التعديل ضمن سياسة دمج البلديات التي انخفض عددها من ٣٢٨ بلدية عام ٢٠٠٠ إلى ٩٩ بلدية عام ٢٠٠١ في إطار محاولات معالجة مديونية مالية كبيرة أثقلت كاهل بلديات المملكة.

وبعد ٥ سنوات أصبح المواطنون من جديد ينتخبون رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي بطريقة مباشرة، وذلك بعد صدور قانون البلديات لعام ٢٠٠٧، مع استثناء أمانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البتراء[٣].

لكن القانون أبقى على تجربة دمج البلديات التي أثارت سخط مناطق كثيرة من بلديات المملكة لعدم توزيع الخدمات بعدالة بين مناطق البلدية الواحدة، وتوالت شكاوى

---

[١] الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٨٤، ١/ ٨/ ١٩٩٤.

[٢] الجريدة الرسمية، العدد ٤٥٢٠، تاريخ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٢.

[٣] الجريدة الرسمية، العدد ٤٨٢٠، تاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٠٧

المواطنين من تراجع مستوى خدمات البلديات وغياب العدالة في توزيعها، ما فجّر موجة من الاحتجاجات عام ٢٠١١ عمّت محافظات المملكة تطالب بإلغاء دمج البلديات[١].

واستجابت الحكومة بشكل جزئي لتلك المطالب عام ٢٠١٦ عندما جرى إدخال فكرة المجالس المحلية إلى قانون البلديات دون أن تتراجع عن فكرة الدمج.

ثانياً: قانون البلديات الحالي- بلديات داخل البلديات

قسّم قانون البلديات الحالي[٢] معظم بلديات المملكة إلى مجالس محلية يتمتع كل مجلس منها بصلاحيات، كإعداد موازنة المجلس الفرعية، والمشاركة في تحديد أماكن المدارس، والمستشفيات ومراقبة الأسواق ووسائل النقل، وبناء على القانون أصبحت المملكة تضم ١٠١ بلدية بما فيها أمانة عمان الكبرى، ويتبع للبلديات الـ (٨٢) التي جرى تقسيمها، ٣٥٨ مجلساً محلياً، بينما هناك ١٨ بلدية لم تقسم إلى مجالس محلية سينتخب رئيسها وأعضاؤها بشكل مباشر، فيما سيُنتخب رؤساء البلديات مباشرة من الناخبين بورقة منفصلة، ونصّ القانون على أن يُختار أعضاء المجلس البلدي من بين أعضاء المجلس المحلي الحاصلين على أعلى الأصوات.

وأصبحت البلدية أشبه ببرلمان "خدمات" يضم ممثلين عن جميع المجالس المحلية التي تتكون منها البلدية. وبموجب القانون يصبح الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات المجلس المحلي رئيساً للمجلس وعضواً في المجلس البلدي.

وفي وقت تملك البلدية صلاحية إقرار الميزانية العمومية لجميع المجالس المحلية في البلدية يُعِدُّ كل مجلس محلي موازنته المحلية ويرفعها إلى المجلس البلدي لإقرارها.

وينفق كل مجلس محلي ضمن حدوده نصف الإيرادات المتأتية له على الأقل، بينما يوزع النصف الآخر على ما تبقى من مجالس محلية تكون إيراداتها قليلة، أو لا تلبي إقامة

---

[١] «التحالف المدني»: إرباكات كبيرة في الأسبوع الأول للتسجيل للانتخابات البلدية، الدستور، ١٠/ ١٠/ ٢٠١١، في: http://bit.ly/2ta96go

[٢] انظر نص القانون في: http://bit.ly/2u4H75Y

مشاريع تنموية فيها، أو إنفاقها على مشاريع مركزية أو كبرى تخدم البلدية.

جدول (١): نظام تقسيم المجالس البلدية والمحلية[١]

المحافظة	عدد المجالس البلدية	عدد المجالس المحلية	عدد أعضاء المجالس البلدية	عدد أعضاء المجالس المحلية
إربد	٨	٢٢٢	٣٦	٤٨٤
المفرق	١٨	١٩٢	٩٤	٢٤٣
الكرك	٩	١٢٦	٣٧	٢١٠
البلقاء	٧	١١٢	٢٢	١٨٩
العاصمة	١٨	١٠٣	٤٧	١٨٧
الزرقاء	٥	٨٦	١٨	١١٢
معان	٥	٨٠	١٩	٧٧
جرش	٤	٥٨	١١	٩٧
عجلون	١٠	٦١	٤٠	٩٤
مادبا	٧	٤٩	١٦	٥٩
الطفيلة	٤	٥٠	٩	٥١
العقبة	٥	٥٢	٩	٤٥
المجموع	**١٠٠**	**١١٩١**	**٣٥٨**	**١٨٤٨**

*** تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المجالس البلدية لا يُنتخبون مباشرة وإنما هم أعلى الذين حصلوا على أصوات من أعضاء المجالس المحلية.**

وتمتاز أمانة عمان بعد تقسيمها إلى مجالس محلية بأنّ الناخبين فيها سينتخبون ثلثي أعضاء مجلسها بينما يعيّن مجلس الوزراء الثلث الباقي ومن ضمنهم أمين عمان. وحدّد مجلس الوزراء عدد أعضاء مجلس الأمانة بـ ٣٨ عضواً يختار الناخبون ٢٢ منهم ممثلين عن مناطق الأمانة البالغ عددها ٢٢ منطقة، ويضاف إلى الأعضاء المنتخبين ٦ نساء على الكوتا (الأعلى بنسبة التصويت على مستوى المناطق) فضلاً عن ٩ أعضاء يعينهم مجلس الوزراء من بينهم الأمين.

[١] المصدر: https://www.iec.jo/sites/default/files/5456.pdf.pdf

فيما تعدّ محافظة إربد أكثر محافظات المملكة في مجموع المقاعد، إذ يبلغ عددها ٥٠٢ مقعداً، منها ٢٢٢ مقعداً بلدياً و٤٨٤ مقعداً لمجالس محلية، بينما تعدّ محافظة العقبة أقلّ المحافظات في مجموع المقاعد إذ يبلغ عددها ٥٩ مقعداً تتوزع منها ٥٢ مقعداً بلدياً و٤٥ مقعداً لمجالس محلية (انظر الجدول (١) المبني على نظام تقسيم البلديات).

ثالثاً: زيادة الإقبال على الترشح للانتخابات

سجّل عدد المتنافسين على رئاسة البلديات المزمع إجراؤها منتصف آب المقبل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالانتخابات البلدية الماضية حسب الأرقام الأولية التي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخاب[١]، حيث بلغ عدد طلبات الترشح على موقع رئيس البلدية ٦١٧ مرشحاً مقابل ٦٢٣ مرشحاً تنافسوا على رئاسة البلديات في الانتخابات الماضية عام حسب أرقام نشرتها وكالة الأنباء الرسمية بترا[٢].

في المقابل تضاعف عدد المرشحين لعضوية المجالس البلدية في الانتخابات المقبلة بنسبة ١١٧٪ مقارنة بعددهم في الانتخابات البلدية الماضية التي جرت أواخر آب/ أغسطس عام ٢٠١٣، وبلغ عدد طلبات الترشح لعضوية المجالس البلدية والمحلية في الانتخابات المقبلة ٤٨٦٦ مرشحاً مقابل ٢٢٣٦ مرشحاً تنافسوا على عضوية المجالس البلدية في الانتخابات السابقة، ويعود السبب الرئيس في هذا الارتفاع إلى إدخال فكرة المجالس المحلية، ما رفع عدد المقاعد الخاضعة للتنافس باستثناء مقاعد الكوتا النسائية من ٦٧٣ مقعداً لعضوية المجلس البلدي في انتخابات عام ٢٠١٣ إلى ١٤٧٥ مقعداً لعضوية مجلس بلدي ومحلي بنسبة زيادة بلغت ١١٩٪.

رابعاً: توقعات نسبة المشاركة في الانتخابات

يبلغ عدد من يحق لهم المشاركة في هذه الانتخابات ٤.٤٦٠ مليون مواطن، منهم ١.٢٣٠ مليون مغترب لا يمكنهم التصويت لأن القانون يشترط إقامتهم في دوائرهم الانتخابية.

---

١ انظر: http://bit.ly/2uaeg00

٢ انظر: http://bit.ly/2uNdOCD

وتتوقع الهيئة المستقلة للانتخاب أن تكون نسبة المشاركة بالانتخابات البلدية مشابهة لنسبة المشاركة في الانتخابات البلدية السابقة بحسب توقعات رئيس الهيئة المستقلة خالد الكلالدة[١]. وبلغت نسبة المشاركة آنذاك في الانتخابات، والتي قاطعتها قوى معارضة، بلغت ٣٣.١٪؛ إذ بلغ إجمالي المقترعين في جميع بلديات المملكة، باستثناء أمانة عمان، ٧٨٠ ألف مقترع من أصل ٢.٣٥٧ مليون مواطن يحق لهم الاقتراع، كما أعلن وزير البلديات وليد المصري في ذلك الوقت[٢]. بينما لم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات مجلس أمانة عمان ١٠.٥٪، إذ بلغ عدد المقترعين في مناطق الأمانة ١٣٩ ألف مقترع من أصل ١.٣٤٥ مليون مواطن يحق لهم الاقتراع.

وتتشابه توقعات الهيئة المستقلة مع نتائج استطلاع رأي أعلن عنه برنامج مراقبة أداء المجالس المنتخبة "راصد" في أواخر أيار/ مايو ٢٠١٧؛ حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٢٩٪ من المواطنين أكدوا مشاركتهم في الانتخابات البلدية المقبلة، بينما قال ٥٨.٦٪ منهم أنهم لا يعتزمون المشاركة، فيما أعلن ١٢.٤٪ من المواطنين أنهم لم يحسموا أمرهم حتى الآن[٣].

وعلى النقيض من ذلك، جاء استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أكثر تفاؤلاً، وبحسب نتائج الاستطلاع التي أُعلِنت مطلع أيار/ مايو الماضي قال ٥٨٪ من المواطنين أنهم سيشاركون في الانتخابات البلدية، فيما أفاد ٣٤٪ بأنهم لن يشاركوا، وأعلن ٨٪ منهم أنهم لم يقرروا بعد[٤].

وأشّارت الهيئة المستقلة للانتخاب على أسماء ٣٣٩ ألف عسكري ورجل أمن في جداول الناخبين بعد أن بات من شبه المحسوم، بحسب رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب، أن لا يشاركوا في الانتخابات البلدية رغم أن قانون البلديات يتيح مشاركة العسكريين في

---

١ انظر: http://bit.ly/2u4Wzzb

٢ انظر: http://bit.ly/2taKIeq

٣ انظر: http://bit.ly/2tK3ScM

٤ انظر: http://bit.ly/2pVr5ck

انتخاب المجالس البلدية[١]. وسبق أن قرر رئيس هيئة الأركان في انتخابات البلدية لعام ٢٠١٣ حينها عدم مشاركة العسكريين.

خامساً: المشاركة الحزبية

تمتاز الانتخابات البلدية بضعف صبغتها السياسية وطغيان الجوانب الخدمية، وهو ما يوضحه إعلان ٩ أحزاب من بين أكثر من ٥٠ حزباً مرخصاً في المملكة نيتها المشاركة في الانتخابات البلدية المرتقبة.

وتضم قائمة الأحزاب المشاركة في الانتخابات وغالبيتها من أحزاب المعارضة: جبهة العمل الإسلامي، والوسط الإسلامي، والبعث الاشتراكي، والوحدة الشعبية، والشعب الأردني "حشد"، والحركة القومية، والبعث التقدمي، والشيوعي، والعدالة والإصلاح.

سادساً: مشاركة المرأة

تعود التجربة النسوية في خوض الانتخابات البلدية إلى أوائل ثمانينيات القرن الماضي عندما حصلت المرأة في المملكة على حقها في الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية إثر تعديل جرى على قانون البلديات عام ١٩٨٢، وترشحت آنذاك سيدتان لرئاسة مجالس بلدية، واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٩٥ حيث خاضت (١٩) سيدة الانتخابات البلدية التي جرت لأول مرة في نفس اليوم، ففازت منهن (٩) سيدات بعضوية مجالس بلدية، وفازت إحداهن بمنصب رئيسة مجلس بلدي في محافظة عجلون[٢].

لكن إقبال النساء على خوض الانتخابات البلدية بقي متواضعا حتى عام ٢٠٠٧ عندما خصص قانون البلديات كوتا نسائية في كل بلدية من بلديات المملكة، وهو أمر نسجت على منواله جميع قوانين البلديات اللاحقة، إذ نص قانون البلديات النافذ على ألا تقل نسبة النساء في المجلس البلدي عن ٢٥٪، بينما خصص مقعداً للنساء في كل

---

[١] انظر: http://bit.ly/2u4Wzzb

[٢] المرأة والتنمية السياسية في الأردن، مركز الرأي للدراسات، ٥/ ١/ ٢٠١١، في:
http://bit.ly/2sMpFQ2

مجلس محلي، وبذلك لن يقل عدد النساء، في الانتخابات المرتقبة، في المجالس المحلية عن ٣٥٨ إمراة، و٢٧٢ إمرأة في البلديات، وذلك في حال لم تفز أي مرشحة بالتنافس.

أما ما يخص نسب ترشح النساء في الانتخابات البلدية المقبلة فقد تضاعف إقبال النساء في الانتخابات بنسبة ١١٧٪ مقارنة بالانتخابات الماضية عام ٢٠١٣، وتُظهِر أرقام الهيئة المستقلة للانتخاب أن ١٠٩٤ امرأة تقدمت بطلبات للترشح في الانتخابات المقبلة في حين كان العدد في الانتخابات الماضية ٥٠٢ امرأة، ويعود ذلك إلى زيادة المقاعد المخصصة للنساء من ٢٩٧ مقعداً في انتخابات عام ٢٠١٣ إلى ٦٣٠ مقعداً في الانتخابات البلدية المرتقبة، وبنسبة زيادة بلغت ١١٢٪.

خلاصة

يتوقع أن يجد غالبية المرشحين صعوبة في تشكيل كتل متماسكة ومنسجمة لخوض الانتخابات البلدية نتيجة طبيعة القانون؛ فقد خصّص القانون ممثلاً واحداً في مجلس البلدية لـ ٥٣ في المائة من المجالس المحلية وأوجب عليه الالتزام في نفس الوقت بقرار المجلس المحلي المكوّن من ٥ أعضاء، لذلك سيجد هؤلاء المرشحون أنفسهم أمام قوتين متعاكستين، فهو من جهة بحاجة إلى وصول أغلبية متناغمة معه إلى المجلس المحلي ليسهل عليه أداء عمله دون عوائق، ومن جهة أخرى هو يتوجس أن يحصل أحد أفراد كتلته على أصوات أكثر منه، ما يعني أن فرصة فوزه بالمقعد الوحيد المخصص لمنقطته ستذهب لغيره.

ومن هنا من المرجح أن يتكرر سيناريو الانتخابات النيابية الماضية فتتشكل كتل وتحالفات هشّة تنتج مجالس محلية متنافرة تفتقد الانسجام، ما يعيق عملها وأداءها.

كما يتوقع من هذه التجربة الجديدة أن تكون أكثر صعوبة ومشقة على رؤساء البلديات المنتخبين؛ إذ سيكون عليهم بناء تحالفاتهم الانتخابية لضمان فوز أغلبية تتفق معهم في كل مجلس محلي ليسهل عليهم أداء عملهم مستقبلاً، وهي مهمة ليست بالسهلة، خاصة أن قرابة ثلث بلديات المملكة تقسم كل منها إلى ٥ مجالس محلية فأكثر؛ فبلدية إربد الكبرى مثلاً قُسِّمت إلى ٢٣ مجلساً محلياً، وبلدية الكرك إلى ١٤ مجلساً، وبلدية السلط

الكبرى إلى ٩ مجالس، وبلدية الزرقاء إلى ٦ مجالس، وبلدية المفرق إلى ٥ مجالس (انظر الجدول رقم ١)، وفي هذه الحالات ومثلها الكثير لا يحتاج رئيس البلدية فقط أن ينسجم معه أعضاء البلدية الذين يمثلون هذه المجالس المحلية، لكنه يحتاج في الوقت نفسه أن تكون أغلبية من هذه المجالس المحلية منسجمة مع توجهاته.

ورغم أنه من المبكر التكهن بمآلات تجربة المجالس المحلية في البلديات، لكنّ القراءات الأولية تشير إلى صعوبات جمّة تنتظر هذه التجربة الجديدة لاحتمال نشوب تنازع بين البلديات ومجالسها المحلية على الأولويات، خاصة مع وجود احتمال كبير أن يكون الانسجام ضعيفاً بين كثير من الفائزين في الانتخابات.

تطورات الأزمة السورية: وجهات نظر صينية- أردنية*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الاثنين ٢٠١٧/٦/١٩ حلقة نقاشية تحت عنوان **"قضايا في الشرق الأوسط وجهات نظر صينية وأردنية"**، بحضور المبعوث الصيني الخاص للقضية السورية السيد شيه شياو يان، ووفد من وزارة الخارجية الصينية وموظفي السفارة في الأردن، فيما شارك في اللقاء كل من الوزير الأسبق الدكتور محمد أبوحمور رئيس مجلس أمناء المركز، والدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء السابق، والفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود عضو فريق الأزمات العربي في المركز، واللواء المتقاعد الدكتور فايز الدويري والاستاذ جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، والدكتور بيان العمري المدير التنفيذي.

واستعرض المتحدثون أبعاد الأزمة السورية وما شهدته من تطورات، وتعقدها في ظل تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وما أسفرت عنه من كارثة على المستوى الإنساني، معتبرين أن مختلف الأطراف تؤمن بضرورة الحل السياسي في سوريا في ظل عدم إمكانية الحسم العسكري من قبل أي طرف.

ثم دار النقاش حول الدور الذي يمكن أن تقوم به الصين تجاه الأزمة السورية سواء بإيجاد رؤية جديدة للحل السياسي في سوريا عبر اتخاذ الصين موقفاً مستقلاً ومحايداً من كل الأطراف الفاعلة في سوريا، أو فيما يتعلق بالبعد الإنساني في سوريا وعملية إعادة الإعمار.

وأشار المبعوث الصيني في مداخلته إلى ما شهدته الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ من نكسات وتقلبات كثيرة، وعدم وجود بوادر لحل للأزمة لأسباب داخلية وإقليمية ودولية، معتبراً أن الأجواء في سوريا مشحونة بعدة عوامل إيجابية وسلبية، وأن ما شهدته المنطقة

* **إعداد أ. خليل قنديل، إعلامي متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

من أحداث منذ عام ٢٠١١ ضمن ما عُرف بـ "الربيع العربي" وما تبعه من ارتدادات تسبب بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار فيها.

ورأى المبعوث الصيني أن من أبرز العناصر الإيجابية التي تشهدها الأزمة السورية هو التزام مختلف الأطراف بالحل السياسي للأزمة عبر الحوار سواء عبر مسار جنيف أو أستانة، إضافة إلى تحقيق عملية وقف النار في سوريا التقدم الإيجابي فيها رغم ما جرى من خروقات واشتباكات متقطعة، وتشكيل آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، وتوقيع اتفاق حول تخفيف التصعيد في أربع مناطق في سوريا.

في حين أن هنالك عدداً من العناصر السلبية التي تلفّ مسار الأزمة السورية؛ ومنها استمرار الاشتباكات المسلحة على مستويات مختلفة في سوريا على الرغم من الحفاظ على وقف إطلاق النار بشكل عام، وبطء عملية الحل السياسي في ظل عدم التوصل إلى توافق مشترك وموحد حول حل الأزمة بما في ذلك اتفاق حول تشكيل هيئة حكم انتقالي في سوريا وصياغة دستور جديد أو إجراء انتخابات رئاسية جديدة، حيث تساءل المبعوث حول إمكانية الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها.

كما أشار السيد شيه شياو يان إلى مسألة الإرهاب وباعتبار أن سوريا أصبحت بؤرة للتحركات الإرهابية في المنطقة، مؤكداً على أن غياب عملية توحيد الجهود لمحاربة الإرهاب سواء داخل سوريا أو على الساحتين الإقليمية والدولية، ومحدودية نتائج الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في سوريا مع استمرار الوضع الإنساني الخطير في سوريا وعدم حل مشكلة اللاجئين أو عملية ايصال المساعدات لهم، يشكل كل هذا عائقاً أمام حل الأزمة السورية.

وأكد على الجهود الصينية تجاه الأزمة السورية، والحرص على أن تحقق سوريا المصالحة الوطنية والوحدة، مؤكداً أن الصين لا تقوم باستمالة طرف على حساب طرف آخر، وأن القرارات الصينية تم صنعها بناء على ملابسات الواقع، مع تأكيد رفض تقسيم المناطق أو كسب المصالح الجيوسياسية الأنانية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

وتطرق المبعوث الصيني إلى عدة تساؤلات حول توجه الوضع في سوريا مستقبلاً، وتقييم سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سوريا في المرحلة القادمة وكيف سيكون التفاهم الروسي- والأمريكي مستقبلاً وتأثير ذلك على الأزمة السورية. كما تساءل عن مستقبل مناطق تخفيف التصعيد في سوريا وما الإجراءات التي تتخذها الأردن تجاه المشاركة في إنشاء منطقة تخفيف التصعيد في جنوب سوريا وكيفية الحفاظ على الأمن في هذه المناطق، والموقف الأردني تجاه معركة الرقة، وتأثير ذلك على الأوضاع في سوريا مستقبلاً.

من جانبه أشار السيد جواد الحمد إلى تحول الأزمة السورية إلى أزمة إقليمية ودولية في ظل الاصطفافات الإقليمية أو الدولية مع الشعب السوري أو النظام السوري وكثرة اللاعبين في الشأن السوري واختلاف سياساتهم، مع وجود إجماع بضرورة الحل سياسي في سوريا، في ظل استمرار حالة الاستنزاف وغياب أي أفق مستقبلي مما يجعل الجميع يبحث عن مخرج.

وشدّد الحمد على ضرورة التعامل الشامل مع الأزمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وليس التعامل معها من مدخل واحد وهو مواجهة الإرهاب في سوريا، والذي بدأ عام ٢٠١٣ و٢٠١٤، فيما لم يكن موجوداً عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ونصف عام ٢٠١٣ مع انطلاقة الأحداث في سوريا، مشيراً إلى وجود منظمتين فقط مصنفتين حسب قوائم الإرهاب دولياً، وهما داعش وجبهة النصرة، في حين توجد الكثير من الفصائل السورية المقاتلة في سوريا ضد النظام، مما يجعله صراعاً داخلياً سورياً، مشيراً إلى خطورة سياسات بعض الدول في توظيف مسألة الإرهاب في سياساتها ومصالحها الخاصة.

وأكد الحمد على ضرورة تبني قرار دولي من مجلس الأمن لوقف شامل لإطلاق النار في سوريا قبل انطلاق الحل السياسي، مع توفير ممرات آمنة لا يعترضها المسلحون من مختلف الأطراف، وتوفير ملاذات آمنة للسكان بحماية الأمم المتحدة، معتبراً أن الأوضاع الكارثية الإنسانية في سوريا تزيد من تعقيد الملف السوري.

وأشار إلى ما تشهده الأزمة السورية من اهتمام عالمي منذ عام ٢٠١١، لا سيما من قبل الأردن وتأثره بها نظراً للارتباطات الواسعة بين الأردن وسوريا، واهتمام الصين بالملف السوري كونها من الدول العظمى والفاعلة ولها علاقاتها السابقة مع سوريا واهتماماتها بالمنطقة، وسبل الوصول لرؤية مشتركة حول ما يمكن للصين القيام به ودعمها للموقف الأردني تجاه الأزمة السورية.

وأكد على ضرورة أن تضطلع الصين بدور فاعل ومستقل تجاه الأزمة السورية وأن لا تسمح بانفراد روسيا وأمريكا بفرض حل سياسي محدد ينطلق من تقاسم مصالحهما فقط، وأن تتخذ الصين موقفاً مستقلاً محايداً ينبع من حقيقة إمكانية الحل، وإمكانية تبنيها لدور مستقل يشكل إضافة نوعية على ما يقوم عليه الدور الأمريكي أو الأوروبي أو بعض الدول الإقليمية مثل إيران أو تركيا أو السعودية، حتى تستفيد الصين من فرصة الحل السياسي في سوريا سواء في إعادة الإعمار أو بناء علاقات إيجابية مع العالم العربي.

كما أشار الحمد إلى ضرورة استفادة الصين من دور الأردن وموقعه لما له من علاقات قوية مع مختلف أطراف الصراع، وعدم انحيازه لطرف دون آخر ودعوته المستمرة للحل السياسي ورفض الحل العسكري في سوريا، والدور الإنساني الذي يقوم به تجاه اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم مليوناً ونصف مليون لاجئ سوري في الأردن، وإمكانية أن تأخذ الصين دوراً في هذا المجال، والتنسيق مع الأردن في ذلك ودعم موقفه والاستفادة منه ومن الخبرة الأردنية في التعامل مع الملف السوري طوال السنوات الست الماضية.

فيما أشار النائب السابق لرئيس الوزراء الدكتور جواد العناني إلى ما أسفرت عنه الأحداث في سوريا من خسائر بشرية لأكثر من نصف مليون قتيل وأكثر من مليونين جرح و ١٢ مليون مهجّر داخل سوريا وخارجها، ومن دمار قدرت قيمته بـ٢٥٠ مليار دولار، في حين تبلغ كلفة إعادة الإعمار ١٨٠ مليار دولار بحسب تقديرات الأمم المتحدة، مما يطرح سؤالاً حول من سيتولى إعادة إعمار سوريا في حال الوصول للحل السياسي.

وتناول العناني الأهمية الاستراتيجية لسوريا من الناحية الاقتصادية، باعتبار أنها كانت من أقرب الدول العربي للتكامل الاقتصادي، مؤكداً على ضرورة التركيز على إعادة بناء البنى التحتية وإعادة إحياء قطاع النفط والغاز والزراعة وإعادة إحياء الصناعات التي هدمت في سوريا.

وأكد العناني على ضرورة أن تأخذ الصين موقفاً محايداً من كل الأطراف في سوريا وأن تسعى لدفع العملية السياسية نحو الحل، وأهمية الدور الذي يمكن للصين القيام به في إعادة البناء في سوريا مما يتطلب أن تكسب الصين ثقة مختلف الأطراف في الأزمة السورية.

كما أشار إلى ما تشهده سوريا من محاولات "التقسيم الناعم" سواء من قبل الأكراد في شمال سوريا، أو التحركات الدرزية في الجنوب، معتبراً أنه وفي حال قيام نظام فيدرالي في سوريا فستكون هناك درجة عالية من اللامركزية، معتبراً أن المنطقة ربما تشهد محاولة جديدة للتقسيم بعد مرور ١٠٠ عام على سايكس بيكو، حيث إن الأقليات والإثنيات المختلفة والمكونات السكانية المختلفة شعرت أنها مظلومة وبدأت تحتج وهذا ما أجج الصراع داخل عدد من الدول في المنطقة.

كما اعتبر الخبير العسكري والاستراتيجي الدكتور قاصد محمود وعضو فريق الأزمات العربي في مركز دراسات الشرق الأوسط أن الصين تستطيع أن تكون أكثر حضوراً وأكثر فاعلية في تقديم مقاربة حل للأزمة السورية التي تفاقمت نتيجة التدخلات الدولية والإقليمية وصراع ومصالحها الخاصة في المنطقة، لا سيما بين المشروع الصهيوني الهادف لتدمير سوريا، والمشاريع الإيرانية والتركية والأمريكية والروسية التي يرى كل فيها الأزمة من زاويته الخاصة، في ظل غياب موقف عملي موحد للأزمة السورية حتى الآن.

ويرى محمود أن الصراع في سوريا لم يعد سورياً بل أصبح جزءاً من الصراع الإقليمي والصراع الدولي بحيث أصبح النظام السوري أقل الأطراف قدرة على اتخاذ

القرار في سوريا، معتبراً أنه في حال عدم الوصول لتفاهم بين الأطراف الفاعلة في سوريا للوصول إلى حل منطقي فلن يكن هنالك حل.

واعتبر محمود أن الحل سيكون إقليمياً مع الحاجة لطرف جديد قادر على إحداث تغيير في الرؤية العامة للحل، مما يجعل الصين مؤهلة للقيام بمثل هذا لما لها من دور في توزان القوى العالمي، الأمر الذي يتطلب أن تترك الصين بعض المسافة بينها وبين الموقف الروسي، مؤكداً أن أقل الحلول كلفة في سوريا هو التخلي عن النظام في سوريا.

من جهة أخرى رأى محمود أن لا نية لأي تدخل أردني ميداني في الأراضي السورية، مع استمرار المخاوف الأردنية من انتشار للفصائل الشيعية تحت غطاء النظام في المناطق الحدودية، هذا مع استعداد الأردن للقيام بأي واجبات إنسانية تحت إطار التحالف الدولي في حال كان هناك دور حقيقي لمناطق تخفيف التصعيد في جنوب سوريا. معتبراً أن مناطق تخفيف التوتر عبارة عن اجتهاد روسي لإعادة إنتاج قوات موالية للنظام في هذه المناطق وقد تكون مرتبط بفكرة تقاسم مناطق النفوذ في سوريا ومنع تجاوزها من قبل أي طرف.

من جهته نبّه الدكتور بيان العمري المديرالتنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط إلى مخاطر إطالة أمد الصراع في سوريا وانعكاس ذلك على المنطقة بازدياد الكوارث الإنسانية والاقتصادية، وتحوّل ما يسمى بالإرهاب أو المنظمات الإرهابية من الأشكال القائمة إلى أشكال جديدة لا يمكن التكهن بمآلاتها وتداعياتها المحتملة، ليس أقلها فتح جبهات صراع جديدة داخل سوريا تؤثر على الاستقرار في العالم العربي.

كما أشار إلى مخاطر انهيار الدولة السورية مما سيؤزم الإقليم وقضاياه القائمة، ويؤثر على الفرص والأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها اقتصادياً أو أمنياً.

في حين اعتبر رئيس مركز أمناء المركز الدكتور محمد أبو حمور أن الأزمة السورية تأتي ضمن سلسلة حلقات مُنيَ بها الوضع العربي نتيجة الارتباك في العالم العربي في التعامل مع الربيع العربي ومآلاته حتى اللحظة، ما جعل المنطقة العربية جزءاً من مخطط كبير ترأسه أمريكا وروسيا وتركيا وإيران، سواء بتفاهمات بينية أو كل بزاويته.

ورأى أبوحمور أن اهتمام اللاعبين في سوريا وتنوعهم كان مختلفاً عن اللاعبين في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن، مما زاد أمد الأزمة في سوريا لبعد أطول، الأمر الذي يتطلب التعامل مع البعد الإنساني في الداخل السوري واللاجئين السوريين في الخارج بموازاة التعامل وإيجاد الحلول السياسية.

وأشار أبو حمور إلى أنه رغم عدم وجود دور كبير للصين في هذه الأزمة سواء بالضغط والتعامل مع البعد الإنساني أو الحل السياسي بالتعاون مع الأردن، أو إيجاد موقف محايد بعيد عن الأطراف المتناحرة في الخارج واللاعبين الرئيسيين في سوريا، مع ما تمثله الصين من قوة دولية، إلا أنه بإمكانها القيام بدور أكبر سيكون أكثر قبولاً في المنطقة العربية لوجود ثقة بأن مصالح الصين في المنطقة ليست مصالح عسكرية أو استعمارية، أو أنها مصالح بعيدة عن البعد الإنساني للأزمة.

وبخصوص موقف الأردن اعتبر أبو حمور أن الأردن يعمل على التنسيق مع اللاعبين الأساسيين في سوريا بهدف حماية مصالحه بسبب قُرب المتطرفين من الحدود الأردنية من جهة، ولوصول المساعدات ومعالجة البعد الإنساني من جهة ثانية، وإيجاد حل توافقي سياسي بالتعاون مع مختلف الأطراف في سوريا، من جهة ثالثة.

فيما اعتبر الخبير العسكري اللواء المتقاعد الدكتور فايز الدويري أنه في ظل استباحة السيادة والأرض السورية من مختلف الأطراف فإنه لا أفق لحل الأزمة السورية التي تزداد تعقيداً، وأنه لا قدرة لأي طرف على الحسم العسكري القوي في سوريا مما يدفع نحو الحل السياسي، ومما يتطلب دوراً فاعلاً مستقلاً من أطراف مختلفة، أهمها الموقف الأوروبي وعدم انسياقه وراء الموقف الأمريكي، والموقف الصيني وعدم انسياقه خلف الموقف الروسي، إضافة للموقف الإقليمي.

وتطرق الدويري لما شهدته المنطقة من أحداث خلال الربيع العربي والذي كان هدفه الرئيس في سوريا وغيرها هو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وليس إحداث الفوضى أو إسقاط الدول، لكن التدخل الإيراني المباشر في سوريا كان سبباً قوياً في استخدام القوة والعنف لمواجهة ثورة الشعب السوري التي انطلقت سلمياً عام ٢٠١١،

وتبعه تدخل حزب الله المدعوم من إيران في أيار/ مايو ٢٠١٣ وبناء ٦٦ فصيلاً شيعياً مدعوماً من إيران ويقوده قاسم سليماني، ثم تدخل أمريكي باسم التحالف بعد ظهور داعش في حزيران ٢٠١٤، وأخرها التدخل الروسي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

وحول الواقع العسكري وتطوراته الميدانية أكد الدويري أن معركة الرقة أقل أهمية بالنسبة للأردن مما يجري في الجنوب السوري من تغيرات دراماتيكية على الجغرافيا السورية، سواء من انتشار قوات النظام والميليشيات الشيعية وسيطرتها على معظم البادية الجنوبية، أو تراجع احتمالية هروب مقاتلي داعش باتجاه الأردن.

وأشار الدويري إلى التقسيم الجغرافي لمنطقة تخفيف التصعيد جنوب سوريا وتقسيمها إلى أربع مناطق تمتد من حدود الجولان المحتل وحتى معبر التنف على مسافة ٣٧٥ كم، معتبراً أن منطقة درعا وريفيها الشرقي والغربي والتي تضم المعبرَين الرئيسيَين مع الأردن هي الأخطر بالنسبة للأردن؛ لأن الميليشيات الشيعية (الزنيبيون والفاطميون وحزب الله) وبقية الفصائل متواجدة ومندمجة مع جيش النظام ولا يمكن الفصل بينهما، مما يعني أن أي تقدم لقوات النظام يجب أن يكون محل اشتباه لأنه يحمل بين ثناياه جماعات شيعية متطرفة.

وفي نهاية الحلقة النقاشية أبدى السيد شيه شياو يان المبعوث الخاص للقضية السورية شكره لمركز دراسات الشرق الأوسط وللسادة الخبراء والباحثين هذه الاستضافة، ورأى أن كل الأفكار والتحليلات والتوصيات التي قدمها الحضور ستؤخذ في الاعتبار في تشكيل موقف الصين ودورها وتعاملها مع القضية السورية ومصالح أطرافها محلياً وعربياً وإقليمياً.

ملف العدد

وثيقة المبادئ والسياسات العامة

لحركة حماس- ٢٠١٧

قراءة نقدية في الوثيقة: وجهة نظر فلسطينية*

مقدمة

ما من قضية أخذت اهتماماً في الساحة الفلسطينية كما أخذتها وثيقة حماس، التي أتت بعنوان مبادئ عامة وسياسات؛ فقد عجت المواقع الإخبارية في تناول الوثيقة حتى قبل صدورها، وذهب المحللون إلى التكهن بالتغيرات التي ستحدثها الوثيقة، كما أن شدة الاهتمام بالوثيقة ازدادت بعد صدورها في الأول من أيار/ مايو ٢٠١٧، فاختلف المحللون في تناولهم لوثيقة حماس من عدة زوايا، فمنهم من ذهب إلى مقارنتها بميثاق حماس، ومنهم من ذهب لتناول الوثيقة وكأنها مبادرة سياسية تقدمها حماس، ومنهم من أخذ يحمل الوثيقة ما لا تحتمل في تركيزه على حجم المتغيرات التي أتت بها، حيث تم مقارنة الوثيقة بما أقدمت عليه حركة فتح عام ١٩٧٤ في البرنامج المرحلي، أو ما أقدمت عليه المنظمة عام ١٩٨٨ بإعلان الاستقلال[١]، وفي الوقت نفسه ذهب بعضهم إلى تبيان أن الوثيقة لم تأت بتغيير ولكن الفرق الوحيد هو الكلمات المنمقة والعلمية وهي عبارة عن حيلة وعلاقات عامة/ كما جاء في الموقف الإسرائيلي[٢]، وحقاً أصاب من وصف المحللين الذين حللوا وثيقة حماس مشبها موقفهم بفحوى رواية فولتير "العميان والفيل"[٣]، من شدة ذاتية التناول للوثيقة سواءً بالإيجاب أو السلب.

---

* **إعداد الدكتور رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات (مداد).**

١ فتح: وثيقة حماس مطابقة لموقف المنظمة في ١٩٨٨. ٢/ ٥/ ٢٠١٧. وكالة معاً الإخبارية.

٢ جريدة الحدث. موقف إسرائيل من وثيقة حماس الجديدة.
http://www.alhadath.ps/article/57287

٣ قنديل، وائل. العميان يقرأون وثيقة حماس. العربي الجديد.٣/ ٥/ ٢٠١٧.
https://www.alaraby.co.uk/opinion

تتناول هذه الورقة وثيقة حماس بدراسة موضوعية مرتكزة على ما ورد فيها من بنود كما هي، ومحاكمة هذه البنود للسلوك السياسي لحركة حماس على مدار السنوات السابقة، بهدف تفحص مدى حجم ووزن الثابت والمتغير في الوثيقة عند حماس، فالوثيقة عند حماس أتت في سياقات سياسية واجتماعية مختلفة عما سبقها من وثائق تتعلق بالحركة سواء الميثاق، أو النبذة التعريفية للحركة...إلخ، هذا لا يعني أن هذه القراءة ستذهب إلى مقارنة وثائق حماس مع بعضها البعض، لأن نوعاً كهذا من المقارنة لن يفضي إلى حقيقة معرفة مدلولات الوثيقة من ناحية، وكذلك لن يقود إلى تفسير أهمية الوثيقة من ناحية ثانية، حيث أن كل من ذهب إلى المقارنة انطلق من قاعدتين أساسيتين: الأولى وهي مواقف حماس السياسية، وهنا تبدو المقارنة غير سليمة إطلاقاً لأن حماس ما بين الميثاق ١٩٨٧- والوثيقة ٢٠١٧ لم تكن محكومة في سلوكها السياسي للميثاق، وبالتالي لا يمكن الحكم على ما أتت به الوثيقة من متغيرات بأنه نتاج لتغيير في حماس الميثاق، فالميثاق له أهميته التي نبعت من الفترة الزمنية التي وجد بها[١]. أما القاعدة الثانية وهي قياس مدى التغيير في فكر وممارسة حماس تجاه العملية السلمية والمواقف منها، وهنا كذلك مقارنة وثيقة حماس ٢٠١٧ بما سبقها من وثائق، محكوم بعدم صوابية النتائج، لأن هذه المعالجة تنطلق من محدد مركزي يقوم على أحد افتراضين وكلاهما متطرف في الحكم المسبق، الأول وهو أنه كان على الوثيقة أن تجعل حماس لاعباً في العملية السلمية: فبما أن حماس كانت ترفض العملية السلمية في كل وثائقها يفترض أن توافق حماس على العملية السلمية إذا أردنا أن نتحدث عن جديد في الوثيقة! وهكذا اعتبر أصحاب هذا الموقف أن لا جديد في الوثيقة، أما الافتراض الثاني فقد انطلق من أن حماس يجب أن تبقي على العذرية الأيديولوجية، وتبقى ترفض كل ما له علاقة بالعملية السياسية سواء في تعاملها مع الشركاء الوطنين (الأحزاب الفلسطينية)، أو تعاملها مع المؤسسات الفلسطينية، وهذا كذلك منطلق يجانب الصواب.

---

[١] صالح، محسن. عن الجدل حول الوثيقة السياسية لحماس. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت لبنان. https://www.alzaytouna.net/2017/05/31

لذا ستقوم الورقة الحالية بدراسة الوثيقة ومنطلقاتها والفلسفة التي صيغت بها وإخضاعها لمنهجية المقارنة العمودية لحركة حماس نفسها، وذلك من خلال منهج تحليل الحالة، ودراسة الفرص والتحديات التي واجهت حماس قبل صدور الوثيقة، وكم ممكن أن تعاظم الوثيقة من الفرص والمكاسب أو تقلل من الخسائر بعد صدورها.

أولاً: الوثيقة امتداد ومرحلة فاصلة

تعتبر وثيقة المبادئ العامة لحركة حماس امتداداً لمسيرة حماس السياسية سواء على مستوى مبادئها العامة أو على مستوى سلوكها السياسي، فالوثيقة بمجمل ما بها جسدت مسيرة حماس خلال الثلاثين عاماً من مسيرتها وتفاعلاتها الداخلية والإقليمية والدولية.

ومن هنا أطلقت حماس على وثيقتها "المبادئ والسياسات العامة" وليس مصطلح الميثاق، والفرق واضح، ففي السياق الفلسطيني كلمة ميثاق تذهب إلى تثبيت الأبعاد الأيديولوجية للصراع، والمنهجية التي تحكم هي منهجية أيديولوجية بالكامل، عكس وثيقة المبادئ والسياسات العامة، فهي تنطلق من مرتكزات أيديولوجية وهي المبادئ ولكنها تتعامل مع الواقع من خلال السياسات العامة، وهذا أمر هامَ بالنسبة لحركة كحركة حماس مصنفة في بعدها الديني الأيديولوجي أي "الإسلام"، فما ميز الوثيقة هي المنهجية، فالمنهجية التي صيغت بها الوثيقة مغايرة تماماً للمنهجيات التي صيغت بها وثائق حماس السابقة[١]، فالأيدولوجيا تحكمت في المبادئ العامة والتي حددت موقف الحركة: من تعريف الذات الفلسطينية، وتعريف الذات الحركية، وتعريف الصراع مع الاحتلال وطبيعته، الموقف من الأرض "فلسطين"، جميعها أتت في طابع أيديولوجي بحت ومنطلق ثابت وواضح لا يحتمل أي من التفسيرات[٢]، أما عندما أتت الوثيقة على ذكر العلاقة مع الكل الوطني سواء الفكر أو المؤسسات فهنا قدمت الوثيقة سياسات عامة، ليست منطلقة من منهجية أيديولوجية وإنما من واقع سياسي وبيئة سياسية تحكم

---

[١] سلامة، عبد الغني. قراءة في وثيقة حماس (١-٢). جريدة الايام. ٤/ ٥/ ٢٠١٧.

[٢] للمزيد انظر بنود الوثيقه. من ١- ٢٠.

عمل الحركة ضمن الكل الوطني الفلسطيني، وهذه هي المنهجية العملية أو ما أطلق عليه مشعل "البراغماتية المنضبطة".

البراغماتية المنضبطة تعتبر المصطلح المفسر لمجمل سياسات ومواقف حركة حماس منذ عام ١٩٩١ (وهو التاريخ الذي بدأت تتشكل به مؤسسات الحركة الرسمية وبالذات مجلس شورى الحركة)[١]، حيث أن المتتبع لسياسات حماس ومقارنتها بمواقفها خلال العقود الثلاثة، يجد أن الحركة كانت دائما منحازة إلى مواقفها الأيديولوجية، وفي الوقت نفسه تتعايش في سياساتها مع طبيعة المرحلة، دون أن تتخلى عن مواقفها الأيديولوجية، فحماس رفضت اتفاق أوسلو ولكنها شاركت في انتخابات المجلس التشريعي، وحماس وافقت في حكومة الوحدة الوطنية على احترام "الاتفاقيات السابقة"[٢]، وحماس أعلنت مراراً وتكراراً أنها ليست ضد المقاومة الشعبية إذا توافقت الفصائل الفلسطينية عليها كبرنامج عمل فلسطيني[٣]، وفي الوقت نفسه نجد أن حماس على مدار العقود الثلاثة لم تتخل عن المقاومة العسكرية، ولم تعترف باتفاق أوسلو حتى عندما شاركت في الانتخابات، ولم توقف المقاومة العسكرية، وكثيراً ما وجهت لها الانتقادات من خصومها حيث كانت مطالبة حماس بأن تكون إما حركة براغماتية بالكامل، أو حركة أيديولوجية بالكامل.

أما المرحلة الفاصلة في الوثيقة فهو تثبيت هذه المبادئ والسياسات، بصفتها قواعد ناظمة لعمل الحركة، وليست اجتهادات سياسية لهذا القائد أو ذاك، حيث أن المراقب لحركة حماس يجد أنه على مدار العقود الثلاث كان هناك مبالغة أحياناً في الانحياز الأيديولوجي

---

[١] صالح، محسن. مرجع سابق.

[٢] للمزيد انظر خطاب التكليف الذي وجهه الرئيس الفلسطيني محمود عباس لرئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية إسماعيل هنية بتاريخ. ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧. مجلة الدراسات الفلسطينية. مجلد ١٨، عدد٦٩. ٢٠٠٧. ص ١٩٣.

[٣] الكرامة برس. تصريح مشعل حول تبني استراتيجية النضال الشعبي هل هو تحول؟ ٥/ ١/ ٢٠١٢. http://www.karamapress.com/arabic/?Action=PrintNews&ID=4519

وأحياناً في الانحياز البراغماتي وهذا ما كان يشكل إرباكاً في فهم الحركة أو فهم مواقفها وسلوكها السياسي، أو حتى التصور الذهني لما هو اجتهاد أو موقف سياسي ثابت.

ثانياً: السياقات السياسية والبيئية لوثيقة المبادئ والسياسات

تحكمت في مسيرة حركة حماس مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي أصبحت تشكل تارة فرصة وتارة أخرى تحدياً لحركة حماس، ومن أبرز هذه العوامل:

١. التضخم السريع والكبير الذي تحظى به حركة حماس، فحماس تحولت إلى الحركة الأولى أو الثانية فلسطينياً، سواء على صعيد الدعم الشعبي لها ولبرنامجها، أو على صعيد حصولها على المواقع القيادية في المجتمع الفلسطيني، سواء المجلس التشريعي، البلديات، الجامعات...إلخ[١].

٢. حماس تتزعم المقاومة وتحكم، فبعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة، أصبحت عنواناً للمقاومة الفلسطينية، وفي نفس الوقت هي تحكم قطاع غزة، كما أنها ومن خلال خوضها لثلاثة حروب مع الاحتلال، انتقلت إلى مربع آخر من مربعات المقاومة وهو المقاومة على مستوى الدول، وليست المقاومة المبنية على مفهوم حروب العصابات أو الاستهداف الشخصي للاحتلال من خلال العمليات. إلا أن حماس ورغم قيادتها لثلاثة حروب لم تستطع أن تستثمر النتائج سياسياً لطبيعة الإقليم وللظرف الداخلي الفلسطيني[٢].

٣. تآكل شرعية العملية السلمية وعدم قدرتها على إنتاج المشروع الوطني الفلسطيني في حده الأدنى، وتراجع كثير من القوى عن دعمها للعملية السلمية سواء أكانوا

---

[١] حققت حماس فوزاً في انتخابات الجامعات الفلسطينية مثل جامعة بيرزيت، فعلى مدار ثلاث سنوات تحقق الحركة فوزاً في انتخابات مجلس الطلبة.، كما وتحقق تقدماً في جامعة النجاح، رغم الظرف الأمني المشدد على حركة حماس، كما أن نتائج الاستطلاعات تشير إلى تقدم في شعبية حماس في الضفة الغربية.

[٢] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تقدير استراتيجي (٩٩). مستقبل تموضع حركة حماس الإقليمي في ضوء وثيقتها السياسية وانتخاباتها الداخلية. أيار/ مايو ٢٠١٧.
https://www.alzaytouna.net/2017/05/29

أفراداً أم نخباً أم أحزاباً سياسية، وهذا منطقياً يقرب حماس من باقي القوى الفلسطينية، إلا أنه في الوقت نفسه يشكل مشكله نتيجة لطرح مشاريع أقل من دولة مستقلة.

٤. الإقليم وما يمر به من سياسات تمزيق وإشكاليات ذاتية وبالذات في علاقة الأنظمة مع حركة الإخوان المسلمين، وحرف مركزية الصراع في المنطقة، وإعادة بناء منظومة العلاقات في منطقة الشرق الأوسط.

٥. وصول التيارات الشعبوية اليمينية إلى الحكم في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبالذات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تمثله لحركة حماس سواء على الصعيد الكلي الوطني بانحيازها الكامل للاحتلال ودعم المستوطنين، أو على صعيد حركة حماس بتصنيفها مع قوى الإرهاب وضرورة الحرب عليها[١].

٦. اختلال موازين القوى في صنع القرار السياسي لدى حماس، فحماس فقدت بيتها بعد خروجها من سوريا، كما أنها فقدت الصفة التمثيلية في الضفة الغربية، وبالتأكيد تعاظم دور قطاع غزة كحالة طبيعية نتيجة للوجود الفعلي أولاً، وللحرية التي تتمتع بها حماس ثانياً.

جميع هذه العوامل والمتغيرات التي تشكل البيئة العامة لحركة حماس وما قد ينطوي عليها من تعاظم لبعض فواعلها، في المرحلة القادمة أو تآكل لبعض الفرص، هي التي حكمت وثيقة المبادئ والسياسات، وهذا ما أكده خالد مشعل في مؤتمره الصحفي، حيث أكد أن الوثيقة تأتي نتيجة تطورات عاشتها الحركة على مدار السنوات الأربعة السابقة.

---

[١] نص خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. في القمة العربية الإسلامية الأمريكية. ٢٢/ ٥/ ٢٠١٧.
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/22/trump-arab-islamic-american-summit-riyadh-full-speech

ثالثاً: بنود الوثيقة الثابت والمتحول وعلاقته بالسياقات

أتت بنود الوثيقة جميعاً لتجيب على السياقات السياسية سالفة الذكر ضمن ثوابت المبادئ ومتغيرات السياسات، فقد ثبتت الوثيقة على الصعيد الوطني أربع متغيرات أساسية وهي:

١. التركيز على المفاهيم المعاصرة في إدارة الحياة الفلسطينية، الديمقراطية والتعددية والتسامح، والشراكة السياسية، والإجماع الوطني، وجميع هذه المفاهيم أرادت حماس من خلالها أن تبين قضيتين مركزيتين: الأولى وهي أنها حركة عصرية تتبنى المفاهيم المعاصرة لإدارة الدول والمجتمعات، والثانية، التأكيد على أنها ترفض فكرة البديل، والتي طالما اتهمت حماس بأنها تريد أن تكون بديلاً وليس شريكاً فلسطينياً[١].

٢. التركيز على البعد الوطني، وقد جاء ذلك في أكثر من سياق وبالأخص عندما عرفت حماس نفسها، بأنها حركة تحرر وطني ومقاومة فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين، كذلك تحرير فلسطين واجب الشعب الفلسطيني بصفة خاصة...، وهنا أجابت حماس على العديد من الدعوات التي كانت تعتبر أن الحركة ليست حركة فلسطينية وإنما حركة أممية كونها جزءاً من حركة الإخوان المسلمين[٢].

٣. التركيز على الاحتلال والصهيونية وليس على البعد الديني للصراع، فقد أكدت بنود الوثيقة على أن حماس تحارب الصهيونية بصفتها نظاماً عنصرياً إحلالياً، ومغتصباً للأرض الفلسطينية.

٤. التركيز على ضرورة الإجماعات الوطنية الفلسطينية وأن حماس مستعدة أن تتقدم بتنازلات لتحقيق هذه الإجماعات، ومن أبرزها، أولاً: القبول بدولة في حدود الرابع من حزيران كصيغة توافقية وطنية مشتركة، ثانياً، اعتبار المقاومة بالأساليب كافة جميعها مقاومة، ثالثاً: اعتبار منظمة التحرير إطاراً وطنياً يجب الحفاظ عليه،

---

[١] انظر مقدمة الوثيقة وكذلك ما قدمه مشعل من تفسير للبنود، حيث تكررت هذه المفاهيم في أكثر من موضع.

[٢] سلامة، عبد الغني. مرجع سابق.

ولكن يجب أن يمثل ويشمل الكل الوطني الفلسطيني، رابعاً: اعتراف حماس بأهمية المؤسسات الفلسطينية وضرورة بنائها على أسس ديمقراطية وتعددية. في جميع هذه البنود واضح أن ما تريده حماس هو تثبيت أنها جزء من الكل الوطني الفلسطيني وهي تريد أن تعمل مع الباقي الفلسطيني على أسس التعددية وليس على قاعدة الإقصاء والبديل ولذا هي مستعدة أن تقدم توافقات وأسس لتحويل هذه الرؤية إلى واقع، وهي تحول بالأساس نحو المفاهيم الوطنية على حساب المفاهيم الدينية[١].

وعند تفحص هذه المكونات جميعاً نجد أن القاعدة التي انطلقت منها حماس في وثيقتها رغم أن حماس كانت تمارسها، إلا أنها كثيراً ما وجهت لها أسئلة استنكارية جعلت بعض الفلسطينين لا يشاركون حماس في مشروعها الوطني نتيجة تخوفاتهم، وهنا أتت الوثيقة بمثابة وضع حد لهذه التخوفات، وإجابة صريحة عليها، كذلك لا يمكن إغفال واقع حماس سواء الداخلي وسعة الحركة شعبياً وتعدد مراكز النفوذ بها، أو ضعف بعض مراكز التواجد كما هي الحال بالنسبة للضفة الغربية فهنا نجد الوثيقة وكأنها تمثل القيادة بالنسبة لحركة حماس.

رابعاً: الوثيقة وقدرتها على حل الإشكاليات

على الرغم من تركيز رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على أن الوثيقة هي تعريف بالحركة، وهي غير مقدمة لأي جهة، فهي ليست مبادرة سياسية ليقبلها أو يرفضها أحد، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن الوثيقة مطلوب منها أن تحدث تغيراً في واقع الحركة، وعلاقاتها وقدرتها على تنمية ذاتها وتحقيق مشروعها، وإلا فلماذا هي؟ ومن هنا تحليل البيئة المنطقي يقود إلى أن نجاح الوثيقة محكوم بعدة عناصر:

---

[١] القططي، وليد. وثيقة حماس الجديدة، ما الجديد؟ وكالة سما الإخبارية.
http://samanews.ps/ar/post/301470

١. مدى تشرب قواعد حماس لما ورد في بنود الوثيقة وتحويلها إلى سلوك سياسي ضابط لعمل أبناء الحركة، وهذا يتطلب جهداً وبرامج عمل ليست بسيطة.
٢. مدى تقبل باقي أركان الحركة الوطنية الفلسطينية لما قدمته الوثيقة من مقومات تصلح أن تكون برنامجاً مُجمعاً عليه فلسطينياً.
٣. قدرة حركة حماس على نسج شبكة علاقات إقليمية ودولية تجعلها قادرة على أن لا تكون مستهدفة من التحالف العربي- الإسلامي– الأمريكي الجديد، فمجمل التغيرات التي قدمتها الحركة في وثيقة المبادئ والسياسات هي موصلة باتجاه تشكيل جسم وطني جديد قادر على أن يمنح حماس أن تكون جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني. من هنا يمكن أن نقول إن قدرة حماس في المرحلة القادمة يعتمد إلى حد ما على تشكيل هذا الجسم الوطني العام "وهذا ما أكده خالد مشعل سابقاً"، وهنا تكمن المعضلة التي ستواجه حماس، فمن ناحية نجد أن ترامب قد صنفها مع حزب الله، وإيران بصفتهما جميعاً حركات إرهابية، وبالتالي نجد هنا إشكالية في أن يكون هناك تحالف أو خطوات باتجاه الوحدة الوطنية بين السلطة وحركة حماس بل العكس هو الذي يرسم المشهد، إذ أن السلطة جزء من الحلف الجديد.

كما لا يمكن إغفال التحدي الرئيس الذي يواجه الوثيقة ما بين مبادئها وسياساتها، إذ كيف لحماس أن تكيف نفسها مع واقع تعيشه السلطة الفلسطينية، ومع إشكالية تواجه تناقض واضح في الوثيقة، فمن ناحية السلطة الفلسطينية يدور مشروعها اليوم ليس على الدولة كاملة السيادة وإنما الحديث عن تبادل أراضي بغض النظر عن النسبة، وكذلك فيما يتعلق بعودة اللاجئين وباقي العناصر التي ذكرتها الوثيقة، وهنا السؤال ما هو موقف حماس لو حدث اتفاق كهذا في الفترة القادمة، وما هي السياسات التي ستتخذها حماس؟

وفي الوقت نفسه نجد أن الوثيقة تمنح أنصار حماس فرصة الدفاع عنها وبالذات في العالم الغربي، حيث أنها قطعت الشك باليقين حول طبيعة حماس من أنها حركة وطنية

فلسطينية من ناحية، ومن أنها ترفض كل أشكال التعصب والتطرف المذهبي والديني والعرقي، وأن الحركة تقوم على التسامح والتعددية[١].

طرحت حماس قبولها بالدولة في حدود الرابع من حزيران على أرضية الإجماع الوطني، وهذا يفتح الباب واسعاً أمام النقاش الغربي من ناحية التعامل مع براغماتية حماس، وبالتأكيد هذا لا يعني بأن الوثيقة تجعل من حماس مقبولة لدى المعسكر الغربي المهيمن والمتبني لعملية السلام، لأن هذا المعسكر لديه شروطه للمقبولية والقائمة على الاعتراف بإسرائيل وهذا ما أكدت على رفضه الوثيقة بشكل قطعي، إلا أن طرح حماس قبولها بالدولة في حدود الرابع من حزيران على أرضية الإجماع الوطني من شأنه إن لم تستفز السياسيين الغربيين بشأن تحول حماس إلى لاعب سياسي، فهو لن يقود إلى التفكير بحماس بشكل استئصالي. وهذا ما جعل الإسرائيلين وبالذات نتنياهو يخرج عن حالة التفكير المنطقي ويقوم بتمزيق الوثيقة على شاشات التلفزة.

علاوة على كل ما ذكر فإنه وكما تم تناوله في الورقة فإن الوثيقة قدمت برنامجاً عملياً للتوافق الوطني والعالمي من ناحية تصنيف إسرائيل على أنها احتلال، وهنا منطقياً فإن كل من يقف ضد الاحتلال إما أنه سيدعم حماس أو على الأقل لا يقف ضدها، كما أن الوثيقة قطعت البدائل والخيارات على من يفكر بالقضية الفلسطينية بشكل انفصالي، إذ إن الوثيقة في بنودها وعناصرها قدمت إجماعاً وطنياً كاملاً، وبالتالي قطعت الطريق على كل من يريد أن يصنف حماس على أنها ترفض التعددية، أو ترفض الإجماع الوطني، أو أنها تريد أن تشكل بديلاً.

[١] وثيقة حماس. بند ٨، ٩. مرجع سابق.

قراءة نقدية في ردود الفعل الإسرائيلية حول الوثيقة*

أصدرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" – في ١ أيار/ مايو ٢٠١٧– "وثيقة المبادئ والسياسات العامة". وجاءت في ٤٢ بنداً، وتوزّعت على ١٢ عنواناً من أبرزها: تعريف الحركة، وأرض فلسطين وشعبها، وقضايا القدس واللاجئين وحق العودة، والموقف من المشروع الصهيوني والاحتلال والتسوية السياسية، والتأكيد على مقاومة الاحتلال.

وبغية تحليل ردود الفعل الإسرائيلية حول وثيقة حماس، ينقسم هذا التقرير إلى قسمين؛ **أحدهما** يتناول رد الفعل الإسرائيلي الرسمي، و**الآخر** يشير إلى آراء صحفيين وخبراء إسرائيليين في الوثيقة، ثم تأتي **الخاتمة** في النهاية.

أولاً: رد الفعل الإسرائيلي الرسمي

لم يتأخر الردُّ الإسرائيلي الرسمي على وثيقة حماس؛ فقد اعتبرها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو "وثيقة تضليل وخداع". كما اتهم حماس بتكريس مواردها بالاستعداد للحرب، وتثقيف أطفال غزة على زوال دولة إسرائيل. وقال إنها– أي حماس– تتغيّر فقط عندما تتوقف عن حفر الأنفاق، وعن التحريض على قتل الإسرائيليين[١].

أما وزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية، جلعاد أردان، فرأى أن وثيقة حماس الجديدة، مجرد استعراض علاقات عامة، لكسب شرعية دولية. كما اتهم حماس بأنها مستمرّة في التحريض وعدم الاعتراف بإسرائيل، وطالب المجتمع الدولي بعدم التعامل معها[٢].

أما الناطق باسم حكومة الاحتلال، أوفير جندلمان، فقال إن "وثيقة حماس الجديدة هي محاولة منها لتلميع صورتها، بهدف صدّ الصغوط الخارجية التي تُمارَس عليها،

---

* **أمجد أحمد جبريل، باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية– إسطنبول.**

١ انظر: http://bit.ly/2rd38ej

٢ المصدر نفسه.

وبهدف تحسين علاقاتها مع الدول العربية، خاصة مع مصر. لكن عقيدة حماس واستراتيجيتها لم تتغير؛ فلا تزال تنظيماً إرهابياً وحشياً، يرفض أي تسوية سلمية، ويسعى إلى تدمير دولة إسرائيل وقتل شعبها"[١].

وبعد عدة أيام، ظهر رئيس وزراء إسرائيل، في مقطع مصوّر واصفاً وثيقة حماس بـ "وثيقة الكراهية"، واتهم نتنياهو حماس بالكذب على العالم حين أعلنت قبولها بدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧[٢].

وقال نتنياهو إن "وثيقة حماس الجديدة تلفيق كامل للحقيقة، وأنها تنصُّ على أنه ليس لإسرائيل أي حق في الوجود، وأن كل سنتيمتر من أرض اليهود يعود للفلسطينيين، وأنه لا حل مقبولاً إلا بزوال إسرائيل؛ مضيفاً أن حماس تريد استخدام الدولة الفلسطينية لتدمير إسرائيل، وأن حماس تقتل النساء والأطفال وتطلق عشرات الآلاف من الصواريخ على منازل الإسرائيليين؛ وأنها تقوم بغسل مخ الأطفال الفلسطينيين في معسكرات رياض أطفال انتحارية". وفي نهاية هذا المقطع المصوّر، ظهر نتنياهو وهو يمزق وثيقة حماس الجديدة، قبل أن يلقيها في سلة مهملات[٣].

وردّاً على سلوك نتنياهو، غرّد المتحدث باسم حركة حماس، سامي أبو زهري، على موقع تويتر بالقول إن "تمزيق نتنياهو وثيقة حماس هو فعل الضعفاء، وهو دليل تأثير الوثيقة وقوتها، وندعو الرأي العام العالمي للتوقف عند السلوك العنصري لنتنياهو"[٤].

وهنا ثمة ملاحظتان على رد الفعل الإسرائيلي الرسمي على وثيقة حماس:

١- أنه اتسم بالسرعة والرفض الحادّ، وهذا دليل على تعبير الردّ عن ثوابت في السياسة الإسرائيلية تجاه حماس، وعدم توقع حدوث تغييرات في توجّهاتها السياسية الكبرى، خصوصاً تجاه دولة الاحتلال والاعتراف بها.

---

[١] انظر: http://shehab.ps/post/12377

[٢] راجع: https://www.youtube.com/watch?v=r5C44VjuqmM

[٣] انظر: http://bit.ly/2rd4Dcn

[٤] راجع: https://twitter.com/DSZuhri/status/861292611205771264

٢- ميل المواقف الإسرائيلية إلى الدعاية والتشهير، وابتعادها عن الموضوعية فيما يتعلق بتقويم الحركات الإسلامية عموماً، وحماس خصوصاً[١].

ولا شك في أن مشهد رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو يقوم بتمزيق وثيقة حماس يحمل كثيراً من الدلالات الدعائية؛ إذ لم يناقش المسؤولون الثلاثة- المذكورون آنفاً- بنود وثيقة حماس، وما إذا كانت تحمل تغيّراً أم لا، وإنما اكتفوا باجترار أو تكرار مفردات الخطاب الدعائي الإسرائيلي حول حماس، ولا سيما محاولة دمغها بممارسة "الإرهاب"، لأنها ما تزال تؤكد على سياسة مقاومة الاحتلال، رغم قبولها "اللفظي" بدولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧.

ثانياً: آراء خبراء وإعلاميين إسرائيليين في الوثيقة

نشر مركز بيجن- السادات للدراسات الاستراتيجية مقالاً للجنرال (احتياط) جيرشون هاكوهن، أوضح فيه أن إصدار حماس وثيقة جديدة، وانتخاب إسماعيل هنية رئيساً للمكتب السياسي، يكشف "تغيير اللحن قليلاً، مع استمرار الأغنية نفسها"[٢].

---

[١] أشارت مصادر علمية عديدة إلى دور إسرائيل في استخدام فزاعة الحركات الإسلامية وتحريض دول العالم على ضرورة إدراجها- بشقيها المعتدل والراديكالي- في نطاق الحرب الدولية على "الإرهاب"، ولوائح الإرهاب الدولية والوطنية. وثمة أمثلة عديدة على نجاح إسرائيل في تحريض الغرب على الحركات الإسلامية عموماً، وحماس والإخوان المسلمين خصوصاً. انظر: محسن صالح، "الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي"، في: مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ٤٨٥. وأيضاً: طارق فهمي، "الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية"، **الديمقراطية**، العدد ٤٦، نيسان/ أبريل ٢٠١٢، ٩٧-١٠٨. وأيضاً: بنيديتا بيرتي، "إسرائيل والربيع العربي: المواقف والاستجابات تجاه الشرق الأوسط الجديد"، في: مجموعة باحثين، **الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد ٢٠١١**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٣، ٣٣٥- ٣٧٢.

[2] Gershon Hacohen, "For Hamas, Nothing Has Changed", BESA Center Perspectives No. 464, May 11, 2017. http://bit.ly/2tRz8FG

ويجادل المقال بأنه من الصعب على الغربيين فهم كيفية توفيق المسلمين بين الضرورات السياسية والدينية؛ ذلك أن منطق التفكير الإسلامي يتضمن قدراً من المرونة والبراغماتية، وأنه في حال لم تستطع حماس تحقيق كامل تطلعاتها الإسلامية في هذه المرحلة، فإنها لن تتخلّى عنها، بل ستصبر، وتقوم بتجميع طاقاتها استعداداً لمرحلة مقبلة يمكن فيها تحقيق تلك التطلعات. ولذا يوصي المقال- أي يوصي ساسة الغرب- بعدم الاستدلال بخطوتي إصدار الوثيقة الجديدة وانتخاب هنية، باعتبارهما مؤشراً على حدوث تغيير حقيقي داخل حماس، ذلك أن هنية ليس إلا وريث خالد مشعل، وتعيينه في هذا المنصب الجديد لن يغير شيئاً في ضوء هذه الاعتبارات[١].

ويُلاحظ على هذا المقال أنه يتضمّن النتيجة ذاتها، التي طالب بها وزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية، جلعاد أردان- كما ذكر أعلاه- ألا وهي مطالبة المجتمع الدولي بعدم التعامل مع حركة حماس، لأنها لا تتغير، بحسب الفهم الإسرائيلي.

أما الكاتبة سمدار بيري فناقشت في مقال لها عدداً من القضايا المهمة، ومنها: توقيت عرض وثيقة حماس، والجديد فيها، وهدف تحسين صورة حماس، وتوجيه رسائل لأمريكا وأوروبا بأن حماس تستحق أن تأخذ الفرصة، لأن لديها شعبية، وهي أقل فساداً من منافسيها[٢].

وترى بيري أن "في وثيقة حماس جانبين جديدين؛ **أحدهما** الدعوة لإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، بما يعني اختفاء الأحلام عن "فلسطين الكبرى"، و**الآخر** أن حماس باتت تسلم بـ "دولة أخرى"، أي إسرائيل، لكن دون أن تذكر الوثيقة ذلك صراحة؛ فحماس تطالب قبل ذلك بتحرير كل المناطق المحتلة، بأساليبها، دون التنازل عن شبر ودون الموافقة على تبادل الأراضي"[٣].

---

[1] Ibid.

[٢] سمدار بيري، "ميثاق حماس مجرد شدٍّ قليل للوجه"، **يديعوت أحرونوت** ٣/ ٥/ ٢٠١٧، مترجم في: **القدس العربي** ٤/ ٥/ ٢٠١٧. على الرابط: http://bit.ly/2tRIIIM

[٣] المصدر نفسه.

وتدّعي بيري أن التدقيق في بنود وثيقة حماس يكشف "صراعات القوى وخلافات الرأي غير البسيطة بين جناح حماس في غزة، وجناح حماس في الخارج. ورأت أن ميثاق حماس الأصلي اجتاز عملية شد وجه صغيرة؛ أخيراً تشطب حماس الدعوة لإبادة إسرائيل، ولكنها في الوقت نفسه تُقسم على ألا تتنازل عن الكفاح المسلح ضد الاحتلال، بكل الوسائل والطرق"[١].

وتدعو الكاتبة إلى "التعامل مع وثيقة حماس كموقف أولي، بهدف مواصلة الحوار السري وإدخال تعديلات عليها، مع إدراك أن حماس هي حركة أيديولوجية عنيدة، أقسمت على عدم الاعتراف بإسرائيل، وعلى مواصلة العنف، وعلى عدم التنازل عن الأرض. ولذا يبقى الرئيس محمود عباس في نظر نتنياهو أهون الشرَّيْن، مما يجعل إسرائيل تعمل من أجل استمراره، وتطلب ذلك من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"[٢].

أما الصحفي جاكي خوجي، فركز في مقاله على نقد وثيقة حماس؛ وكتب أنها "خليط من الرسائل والأوتاد المصنوعة جيداً، حتى تساعد حماس على أن تتحسس طريقها نحو واشنطن والعواصم الأوروبية، والتعبير عن الرغبة في إنهاء الانقسام مع السلطة الفلسطينية، وتوثيق علاقاتها المضطربة مع السعودية ومصر"[٣].

ورغم أن خوجي يؤكد أنه "لم يجرِ في إسرائيل بحث عام مناسب في وثيقة حماس، وكان هناك تشكيك في مصداقيتها"، فإنه يرى أن "وثيقة حماس الجديدة لا تلغي ميثاقها القديم، الذي كُتب بلغة صبيانية تضمنت تعابير لا سامية ودعوة لإبادة إسرائيل. كما أن حماس لا تريد المسَّ بذكرى مؤسسها الأول الشيخ أحمد ياسين، وهي غير معنية بمنح إسرائيل هدايا كبيرة، طالما لا تتلّقى منها شيئاً. ولذا فإن وثيقة حماس حمّالة أوجه؛ وهي تشكّل رؤيةً وإعلان نوايا أيضاً؛ فإذا شاءت حماس يمكن أن تستند إلى هذه الوثيقة في

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] بتصرف عن: جاكي خوجي، "حماس ٢٠١٧"، **معاريف** ٥/ ٥/ ٢٠١٧، مترجم في: **القدس العربي** ٦/ ٥/ ٢٠١٧. على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=714894

الانطلاق إلى المعركة، وإن شاءت ستتوصل بمساعدتها إلى التسويات. وكذلك بالنسبة لإسرائيل، فإن الوثيقة هي فرصة مزدوجة. إذا سعت إلى اتفاق ما معها، يمكنها أن تكتشف بين السطور المشجب الذي تتعلق به، وإن شاءت إسرائيل ممارسة القوة، فإنها ستجد الذريعة بسهولة"[١].

"لقد أطلقت وثيقةُ حركة حماس إشارةً للعالم، بأنها ليست الولد الشرير الذي كان، وأنها ترغب في أن تكون جزءاً من الأسرة الدولية؛ فمنذ عدة سنوات، يقترب قاموس المفاهيم والخطاب العلني لحماس من خطاب السلطة وقاموسها؛ فقادة حماس يشهدون كيف يخرج أبو مازن ويأتي في عواصم العالم، وكيف يبني بمساعدة دولية مؤسسات الدولة المستقبلية، ويخشون من أن يفوت القطار، وتبقى حماس وقادتها منبوذين"[٢].

وإجمالاً لهذه الآراء والتعليقات على الوثيقة، يمكن القول إن إسرائيل ووسائل إعلامها همّشت الوثيقة، ولم تعطها اهتماماً كبيراً، بل غضّت الطرف عنها باعتبارها لا تمثّل تحولاً مهماً في مسار الحركة السياسي. في حين حظي انتخاب يحيى سنوار، كقائد لقطاع غزة خلفاً لإسماعيل هنية، بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي أسهبت في عرض بطولاته وقربه من قيادة كتائب عز الدين القسام، للإشارة إلى توجه حماس نحو مزيد من التشدد والمواجهة[٣].

خاتمة

تراوح ردُّ الفعل الإسرائيلي الرسمي على "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" التي أصدرتها حركة حماس بين الرفض والتشكيك. "أما الأوساط غير الرسمية أو البحثية أو الصحفية التي قد ترى تغيراً بسيطاً في مواقف حماس وخطابها، فإنها تظلّ تعتبرها عدواً. وهذا يعني أن السياسة الإسرائيلية تجاهها قد لا تتغير كثيراً؛ إذ يُتوقع أن تواصل إسرائيل

---

١ المصدر نفسه.

٢ المصدر نفسه.

٣ انظر: http://bit.ly/2rYFW2X

محاربة حماس بأدواتٍ مختلفة. وتسعى دولة الاحتلال إلى إقناع العالم بأن حماس لم تتغير، حتى تُبقي على حججها لتوجيه ضرباتها العسكرية إليها، أكان في الحروب على قطاع غزة، أو في الملاحقة والمطاردة في الضفة الغربية، أو الاغتيالات في الخارج"[١].

وربما يمكن فهم السلوك الإسرائيلي من وثيقة حماس، عبر ردّه إلى فهم ديناميكيات المجتمع الإسرائيلي، الذي يشهد صعوداً للتيار اليميني الديني، وسقوط التيار العلماني الصهيوني[٢]. فمنذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، تحوّل تيار اليمين الصهيوني المتمثّل في تكتل الليكود إلى تيار "نيو- صهيوني"، عبر تشكيل تحالف سياسي قوي بين الأحزاب الدينية القومية، واليهود الأرثوذكس المتشددين، واليهود الشرقيين، وهذا يعني أن حزب الليكود العلماني اليميني، تحوّل إلى تيار مسيطر على السياسة الإسرائيلية، وهو أمر يُتوقع استمراره حتى لو تم إقصاء بنيامين نتنياهو- رئيس الوزراء الحالي- من سدة القيادة والحكم[٣].

أما تعنت الموقف الإسرائيلي فربما يمكن تفسيره بأن دولة الاحتلال تخشى أن تدفع وثيقة حماس إلى تعزيز علاقاتها الخارجية، وخصوصاً الاتصالات مع الدول الأوروبية وروسيا، بما يؤثّر على زيادة قبول حماس على الصعيد الدولي، في وقت تجتهد فيه تل أبيب وواشنطن لإعادة ترتيب الشرق الأوسط بما يتفق مع مصالحهما، التي تتناقض تماماً مع أي طرح يريد إعادة قضية فلسطين إلى الواجهة.

---

[١] بتصرف عن: آمال شحادة، "الإسرائيليون لا يرون جديداً في وثيقة "حماس": هدفها الرد على عباس"، **الحياة** ٦/ ٥/ ٢٠١٧. على الرابط: http://bit.ly/2sWuM0z

[٢] مهند مصطفى، "قراءة في استطلاع معهد بيو حول الانقسام الديني في المجتمع الإسرائيلي"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد ٧٦، صيف ٢٠١٦، ٧٧-٨٦.

[٣] إيلان بابه، "أصول النيو- صهيونية ومستقبلها"، ترجمة: ريم دبيات، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠٨، خريف ٢٠١٦. وحول دور بنيامين نتنياهو في دفع إسرائيل دولةً ومجتمعاً نحو أفكار اليمين وسياساته المتطرفة، راجع: محمود محارب، "نتنياهو.. قيادة إسرائيل بمرجعيات التطرّف الأقصى الأولى"، **العربي الجديد** ١٣/ ١/ ٢٠١٧.

ورغم أن وثيقة حماس قد عبّرت عن تطور مهم بالنسبة لها، وخلقت نقاشاً فلسطينياً حيوياً، فإن المعضلة تكمن في رد الفعل الإسرائيلي عليها، ومجمل البيئة الاستراتيجية المحيطة بقضية فلسطين في هذه المرحلة المرحلة الانتقالية، التي يعيشها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، والنظام الدولي أيضاً، ومن أبرز سماتها: حالة عدم اليقين، والسيولة العالية، وتذبذب المواقف وتطورها بسرعة، وتوظيف أدوات الحرب الإعلامية، واختراق المواقع الإلكترونية، وأدوات الحصار الاقتصادي وغيرها، فضلاً عن سيطرة متغير "الحرب على الإرهاب" على مجمل السياسات الإقليمية والدولية، وهو ما يمكّن إسرائيل وداعميها من استهداف حركة حماس، رغم أنه يَبقى في جعبتها بعض الأوراق المهمّة[١].

ثمة رغبة إسرائيلية في توظيف تولي الرئيس دونالد ترامب مقاليد الإدارة في واشنطن، لفرض الحل الإسرائيلي على المنطقة العربية، فيما يُعرف بـ "صفقة القرن"، مع محاولة إضعاف كل الأطراف الداعمة لقضية فلسطين وحركة حماس، سواء تركيا أو قطر أو إيران أو جماعة الإخوان المسلمين، بُغية تجريدهم جميعاً من أوراق القوة والتأثير، توطئةً لتمرير ذلك الحل.

فبعد زيارة الرئيس ترامب للشرق الأوسط ٢٠–٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٧، عملت حكومة الاحتلال على توظيف الزيارة، من أجل تعظيم مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، واستكمال مسار سياساتها التصعيدية، والتنكر العلني لحل الدولتين، كما صرح وزير التعاون الإقليمي تساحي هانغبي، الوزير الليكودي المقرب من نتنياهو، بأنهما لا يؤيدان حل الدولتين، ولا إنشاء دولة فلسطينية غربي نهر الأردن، حتى لو كانت منزوعة السلاح، كما جاء في خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان عام ٢٠٠٩[٢].

---

[١] لمزيد من التفاصيل، راجع: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "مستقبل تموضع حركة حماس الإقليمي في ضوء وثيقتها السياسية وانتخاباتها الداخلية"، **تقدير استراتيجي** (٩٩)– أيار/ مايو ٢٠١٧ . على الرابط: http://bit.ly/2sYzwFw

[2] David Rosenberg, 'Netanyahu no longer supports two-state solution', 29/05/17. http://bit.ly/2sY9hPS

ولعل ذلك كله يؤكد أن الردّ الإسرائيلي الرسمي على وثيقة حماس، رغم حدّته ودعائيته، فإنه لم يكن مفاجئاً، قياساً على مألوف العلاقة بين حركة حماس ودولة الاحتلال، حتى بعد كل التعقيدات التي طرأت عليها إثر الحروب العدوانية الإسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة، ورغم تعقيدات الصراع المستعر الجاري في المنطقة العربية حالياً، بين قوى التغيير والمقاومة والثورات العربية من جهة، وبين إسرائيل وقوى الثورات المضادة من جهة أخرى.

ويشير الباحث في دراسة سابقة له إلى أن سياسة إسرائيل تجاه حركة حماس تمرُّ بدورات من "التصعيد المحسوب" و"التهدئة التكتيكية الآنية"، ومن ثمّ تكشف العلاقات بينهما عن نمط متأرجح من العلاقات الصراعية الممتدة، كونها تعبّر عن صراع اجتماعي سياسي استراتيجي مصيري لكلا الطرفين، بما يصعّب إيجاد حلول وسط. وفي مثل هذه الحالة، فإن كلا الطرفين يكون حريصاً على أن يوضّح للعالم أن التعنت وتعطيل عملية التسوية، إنما ينبع من أفكار الطرف الآخر ونظام معتقداته السياسية أو الدينية[١].

بيد أن هذا التحليل لا ينفي أن تغيراً ربما يطرأ على طبيعة العلاقة بين حركة حماس ودولة الاحتلال، ليس بسبب وثيقة حماس بالضرورة، وإنما بسبب انعكاسات تغيّر البيئتيْن الإقليمية والدولية على قضية فلسطين، ولا سيما سيطرة متغير "الحرب على الإرهاب" على مجمل السياسات الإقليمية والدولية، وهو ما يسهّل على إسرائيل وداعميها استهداف حركة حماس، واحتمال وضعها في السلّة نفسها مع جماعات راديكالية مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، كما فعل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطابه أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٧[٢].

---

[١] انظر: أمجد أحمد جبريل، "مستقبل العلاقة بين حماس وإسرائيل: دراسة في بعض السيناريوهات المحتملة"، **شؤون عربية**، العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨، ٤٦- ٦٨.

[2] See: "President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit", http://bit.ly/2rKDGO0

وربما تؤكد زيارة الرئيس ترامب للشرق الأوسط، وعودة الحضور الأمريكي فيها، أن إقليم الشرق الأوسط قد يكون دخل في مرحلة شديدة الخطورة، من حيث توسيع المعركة على "الإرهاب"، بما يُضعف أغلب الأطراف الإقليمية والحركات الإسلامية، باستثناء اللاعب الإسرائيلي، الذي يكاد أن يصبح القوة الإقليمية الأبرز، التي تستفيد من السياسات الدولية لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الجارية حالياً على قدمٍ وساق.

نص الوثيقة

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"
وثيقة المبادئ والسياسات العامة*

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيّد المرسلين وإمام المجاهدين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة

فلسطين أرض الشعب الفلسطيني العربي، منها نبت، وعليها ثبت، ولها انتمى، وبها امتدّ واتّصل.

فلسطين أرضٌ أعلى الإسلام مكانتها، ورفع لها مقامَها، وبسط فيها روحَه وقيمه العادلة، وأسّس لعقيدة الدفاع عنها وتحصينها.

فلسطين قضية شعب عجز العالم عن ضمان حقوقه واسترداد ما اغتُصِب منه، وبقيت أرضه تعاني من واحد من أسوأ أشكال الاحتلال في هذا العالم.

فلسطين التي استولى عليها مشروع صهيونيّ إحلاليّ عنصري معادٍ للإنسانية، تأسس على تصريح باطل (وعد بلفور)، واعترافٍ بكيان غاصب، وفرضِ أمرٍ واقعٍ بقوة النار.

فلسطين المقاومة التي ستظل متواصلة حتى إنجاز التحرير، وتحقيق العودة، وبناء الدولة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس.

فلسطين الشراكة الحقيقية بين الفلسطينيين بكل انتماءاتهم، من أجل بلوغ هدف التحرير السامي.

فلسطين روح الأمة، وقضيتها المركزية، وروح الإنسانية، وضميرها الحي.

---

* **http://bit.ly/2pq7wIz**

بهذه الوثيقة تتعمق تجربتُنا، وتشترك أفهامُنا، وتتأسّس نظرتُنا، وتتحرك مسيرتنا على أرضيات ومنطلقات وأعمدة متينة وثوابت راسخة، تحفظ الصورة العامة، وتُبرز معالمَ الطريق، وتعزِّز أصولَ الوحدة الوطنية، والفهمَ المشترك للقضية، وترسم مبادئ العمل وحدود المرونة.

تعريف الحركة

١- حركة المقاومة الإسلامية "حماس" هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيَّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها.

أرضُ فلسطين

٢- فلسطين بحدودها من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أمّ الرشراش جنوباً وحدة إقليمية لا تتجزّأ، وهي أرضُ الشعب الفلسطيني ووطنُه. وإنَّ طردَ الشعب الفلسطيني وتشريدَه من أرضه، وإقامة كيانٍ صهيونيّ عليها، لا يلغي حقَّ الشعب الفلسطيني في كامل أرضه، ولا ينشئُ أي حق للكيان الصهيوني الغاصب فيها.

٣- فلسطين أرض عربية إسلامية، وهي أرض مباركة مقدّسة، لها مكانتها الخاصة في قلب كلّ عربي ومسلم.

شعب فلسطين

٤- الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتّى سنة ١٩٤٧، سواء من أُخرج منها أم من بقي فيها؛ وكلّ مَنْ ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني.

٥- الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة، لازمة، لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء؛ كما أن النكبات التي حلّت بالشعب الفلسطيني، بفعل الاحتلال

الصهيوني وسياسة التهجير التي ينتهجها، لا تفقده شخصيته وانتماءَه ولا تنفيها. كذلك لا يتسبب حصول الفلسطيني على جنسية أخرى في فقدانه هويته وحقوقه الوطنية.

٦- الشعب الفلسطيني شعبٌ واحد، بكل أبنائه في الداخل والخارج، وبكل مكوّناته الدينية والثقافية والسياسية.

الإسلام وفلسطين

٧- فلسطين في موقع القلب من الأمة العربية والإسلامية، وتحتفظ بأهمية خاصة، ففيها بيت المقدس الذي بارك الله حوله، وهي الأرض المقدسة التي بارك الله فيها للعالمين، وهي قبلة المسلمين الأولى، ومسرى رسول الله محمد- صلى الله عليه وسلم- ومعراجه إلى السماء، ومهد المسيح - عليه السلام- وفي ثراها رفات الآلاف من الأنبياء والصحابة والمجاهدين، وهي أرض القائمين على الحق- في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس- الذين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله.

٨- تفهم حركة حماس الإسلام بشموله جوانب الحياة كافة، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وروحه الوسطية المعتدلة؛ وتؤمن أنه دين السلام والتسامح، في ظله يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان؛ كما تؤمن أنَّ فلسطين كانت وستبقى نموذجاً للتعايش والتسامح والإبداع الحضاري.

٩- تؤمن حماس بأنَّ رسالة الإسلام جاءت بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة، وتحريم الظلم بأشكاله كافة، وتجريم الظالم مهما كان دينه أو عرقه أو جنسه أو جنسيته؛ وأنَّ الإسلام ضدّ جميع أشكال التطرّف والتعصب الديني والعرقي والطائفي، وهو الدّينُ الذي يربّي أتباعه على ردّ العدوان والانتصار

للمظلومين، ويحثّهم على البذل والعطاء والتضحية دفاعاً عن كرامتهم وأرضهم وشعوبهم ومقدساتهم.

القدس

١٠- القدس عاصمة فلسطين، ولها مكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، عربياً وإسلامياً وإنسانياً؛ وجميع مقدساتها الإسلامية والمسيحية، هي حقّ ثابت للشعب الفلسطيني والأمَّة العربية والإسلامية، ولا تنازل عنها ولا تفريط بأيّ جزء منها؛ وإنَّ كلّ إجراءات الاحتلال في القدس من تهويدٍ واستيطانٍ وتزوير للحقائقِ وطمس للمعالمِ منعدمة.

١١- المسجد الأقصى المبارك حق خالص لشعبنا وأمتنا، وليس للاحتلال أي حق فيه، وإن مخططاته وإجراءاته ومحاولاته لتهويد الأقصى وتقسيمه باطلة ولا شرعية لها.

اللاّجئون وحقّ العودة

١٢- إنَّ القضية الفلسطينية هي في جوهرها قضية أرض محتلة وشعبٍ مُهجَّر؛ وإنَّ حقَّ العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أُخرجوا منها، أو منعوا من العودة إليها، سواء في المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ أم عام ١٩٦٧ (أي كل فلسطين)، هو حقٌّ طبيعي، فردي وجماعي، تؤكدُه الشرائع السماوية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والقوانين الدولية، وهو حقّ غير قابل للتصرّف من أيّ جهة كانت، فلسطينية أو عربية أو دولية.

١٣- ترفض حماس كلّ المشروعات والمحاولات الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين، بما في ذلك محاولات توطينهم خارج فلسطين، ومشروعات الوطن البديل؛ وتؤكد أنَّ تعويضَ اللاجئين والنازحين الفلسطينيين عن الضرر الناتج عن

تشريدهم واحتلال أرضهم هو حقّ ملازم لحق عودتهم، ويتم بعد تنفيذ هذا الحق، ولا يلغي حقّهم في العودة ولا ينتقص منه.

المشروع الصهيوني

١٤- المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري، عدواني، إحلالي، توسعي، قائم على اغتصاب حقوق الآخرين، ومعادٍ للشعب الفلسطيني وتطلّعاته في الحرية والتحرير والعودة وتقرير المصير؛ وإنَّ الكيان الإسرائيلي هو أداة المشروع الصهيوني وقاعدته العدوانية.

١٥- المشروع الصهيوني لا يستهدف الشعب الفلسطيني فقط، بل هو عدوٌّ للأمَّة العربية والإسلامية، ويشكّل خطراً حقيقياً عليها، وتهديداً بالغاً لأمنها ومصالحها، كما أنّه معادٍ لتطلّعاتها في الوحدة والنهضة والتحرّر، وهو سبب رئيس لما تعانيه الأمة اليوم، ويشكّل المشروع الصهيوني، أيضاً، خطراً على الأمن والسّلم الدّوليَين، وعلى المجتمع الإنساني ومصالحه واستقراره.

١٦- تؤكد حماس أنَّ الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعاً مع اليهود بسبب ديانتهم؛ وحماس لا تخوض صراعاً ضد اليهود لكونهم يهوداً، وإنَّما تخوض صراعاً ضد الصهاينة المحتلين المعتدين؛ بينما قادة الاحتلال هم من يقومون باستخدام شعارات اليهود واليهودية في الصراع، ووصف كيانهم الغاصب بها.

١٧- ترفض حماس اضطهاد أيّ إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قومي أو ديني أو طائفي، وترى أنَّ المشكلة اليهودية والعداء للسامية واضطهاد اليهود ظواهر ارتبطت أساساً بالتاريخ الأوروبي، وليس بتاريخ العرب والمسلمين ولا مواريثهم. وأنَّ الحركة الصهيونية- التي تمكّنت من احتلال

فلسطين برعاية القوى الغربية- هي النموذج الأخطر للاحتلال الاستيطاني، الذي زال عن معظم أرجاء العالم، والذي يجب أن يزول عن فلسطين.

الموقف من الاحتلال والتسوية السياسية

١٨- يُعدُّ منعدماً كلٌّ من تصريح "بلفور"، وصكّ الانتداب البريطاني على فلسطين، وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكلّ ما ترتّب عليها أو ماثلها من قرارات وإجراءات؛ وإنَّ قيام "إسرائيل" باطلٌ من أساسه، وهو مناقضٌ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولإرادته وإرادة الأمة، ولحقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق الدولية، وفي مقدّمتها حقّ تقرير المصير.

١٩- لا اعترافَ بشرعية الكيان الصهيوني؛ وإنَّ كلّ ما طرأ على أرض فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق باطلٌ؛ فالحقوق لا تسقط بالتقادم.

٢٠- لا تنازلَ عن أيّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديلٍ عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها.

ومع ذلك- وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيٍّ من الحقوق الفلسطينية- فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة.

٢١- تؤكد حركة حماس على أن اتفاقات أوسلو وملحقاتها تخالف قواعد القانون الدولي الآمرة من حيث أنها رتبت التزامات تخالف حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولذلك فإن الحركة ترفض هذه الاتفاقات،

وما ترتب عليها من التزامات تضر بمصالح شعبنا، وخاصة التنسيق (التعاون) الأمني.

٢٢- ترفض حماس جميع الاتفاقات والمبادرات ومشروعات التسوية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو الانتقاص من حقوق شعبنا الفلسطيني، وإنَّ أيَّ موقفٍ أو مبادرةٍ أو برنامجٍ سياسيّ يجبُ أن لا يمس هذه الحقوق، ولا يجوزُ أن يخالفها أو يتناقضَ معها.

٢٣- تؤكد حماس أن ظلم الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وتهجيره منها لا يمكن أن يُسمى سلاماً. وإنَّ أي تسويات تقوم على هذا الأساس، لن تؤدي إلى السلام؛ وستظل المقاومة والجهاد لتحرير فلسطين حقاً مشروعاً وواجباً وشرفاً لكل أبناء شعبنا وأمتنا.

المقاومة والتحرير

٢٤- إنَّ تحرير فلسطين واجب الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وواجب الأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، وهو أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل. وإنَّ دوائر العمل لفلسطين سواء كانت وطنية أم عربية أم إسلامية أم إنسانية هي دوائر متكاملة متناغمة، لا تعارض بينها.

٢٥- إنَّ مقاومة الاحتلال، بالوسائل والأساليب كافة، حقّ مشروع كفلته الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية، وفي القلب منها المقاومة المسلحة التي تعدُّ الخيارَ الاستراتيجي لحماية الثوابت واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني.

٢٦- ترفض حماس المساس بالمقاومة وسلاحها، وتؤكد على حق شعبنا في تطوير وسائل المقاومة وآلياتها. وإنَّ إدارة المقاومة من حيث التصعيد أو التهدئة، أو من حيث تنوّع الوسائل والأساليب، يندرج كلّه ضمن عملية إدارة الصراع، وليس على حساب مبدأ المقاومة.

النظام السياسي الفلسطيني

٢٧- الدولة الفلسطينية الحقيقية هي ثمرة التحرير، ولا بديلَ عن إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس.

٢٨- تؤمن حماس وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار، بما يعزّز وحدة الصف والعمل المشترك، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وتطلّعات الشعب الفلسطيني.

٢٩- منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية.

٣٠- تؤكد حماس على ضرورة بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة وراسخة، في مقدمتها الانتخابات الحرة والنزيهة، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية، ووفق برنامج واستراتيجية واضحة المعالم، تتمسّك بالحقوق وبالمقاومة، وتلبّي تطلّعات الشعب الفلسطيني.

٣١- تؤكد حركة حماس على أن دور السلطة الفلسطينية يجب أن يكون في خدمة الشعب الفلسطيني وحماية أمنه وحقوقه ومشروعه الوطني.

٣٢- تؤكّد حماس على ضرورة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم ارتهانه لجهات خارجية، وتؤكد في الوقت ذاته على مسؤولية العرب والمسلمين وواجبهم ودورهم في تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني.

٣٣- إنَّ مختلفَ مكوّنات المجتمع من شخصيات ورموز ووجهاء ومؤسسات المجتمع المدني، والتجمّعات الشبابية والطلابية والنقابية والنسائية، العاملة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، هي روافد مهمّة لعملية البناء المجتمعي ولمشروع المقاومة والتحرير.

٣٤- إن دور المرأة الفلسطينية أساس في بناء الحاضر والمستقبل، كما كان دائماً في صناعة التاريخ الفلسطيني، وهو دور محوري في مشروع المقاومة والتحرير وبناء النظام السياسي.

الأمة العربية والإسلامية

٣٥- تؤمن حماس أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

٣٦- تؤمن حماس بوحدة الأمَّة بكلّ مكوّناتها المتنوعة، وترى ضرورةَ تجنب كل ما من شأنه تمزيق صف الأمة ووحدتها.

٣٧- تؤمن حماس بالتعاون مع جميع الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض الدخول في النزاعات والصراعات بينها. وتتبنى حماس سياسة الانفتاح على مختلف دول العالم، وخاصة العربية والإسلامية؛ وتسعى إلى بناء علاقات متوازنة، يكون معيارُها الجمعَ بين متطلبات القضية الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني، وبين مصلحةِ الأمَّة ونهضتها وأمنها.

الجانب الإنساني والدولي

٣٨- إنَّ القضية الفلسطينية قضية ذات أبعاد إنسانية ودولية كبرى؛ وإنَّ مناصرتها ودعمها هي مهمَّة إنسانية وحضارية، تفرضها مقتضيات الحق والعدل والقيم الإنسانية المشتركة.

٣٩- إنَّ تحريرَ فلسطين من ناحية قانونية وإنسانية عمل مشروع تقتضيه ضرورات الدّفاع عن النفس، وحقّ الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها.

٤٠- تؤمن حماس، في علاقاتها مع دول العالم وشعوبه، بقيم التعاون، والعدالة، والحرية، واحترام إرادة الشعوب.

٤١- ترحّب حماس بمواقف الدول والمنظمات والهيئات الداعمة لـحقوق الشعب الفلسطيني، وتحيّي أحرار العالم المناصرين للقضية؛ كما تدين دعمَ أيّ جهة أو طرف لـلكيان الصهيوني، أو التغطية على جرائمه وعدوانه على الفلسطينيين، وتدعو إلى ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة.

٤٢- ترفض حماس محاولات الهيمنة على الأمة العربية والإسلامية، كما ترفض محاولات الهيمنة على سائر الأمم والشعوب، وتدين أيّ شكل من أشكال الاستعمار والاحتلال والتمييز والظلم والعدوان في العالم.

١ أيار (مايو) ٢٠١٧ م

الملف البيبلوغرافي

الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى

جبهة الشرق الأوسط

- المراجع العربية والإنجليزية
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى: جبهة الشرق الأوسط*

أولاً: المراجع العربية

١.الكتـــــب

١. أوليخسن، كريستيان. **الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط**. ترجمة طارق عليان، جروس برس ناشرون، ٢٠١٦.

٢. البصري، بهجت، **فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤-١٩٢٠**. القدس: جمعية الدراسات العربية ١٩٨٢.

٣. الحريري، فاروق، **الحرب العظمى: الحرب العالمية الأولى: دراسة عسكرية: (الحملة على مصر، حرب فلسطين،الحملة على قفقاس، الحملة على اسطنبول، حرب الدندريل)**. بغداد: المكتبة العالمية للكمبيوتر، ١٩٩٠.

٤. الحريري، رفيق، **الحرب العظمى: الحرب العالمية الأولى: دراسة عسكرية: نشوب الحرب، الحملة الإنكليزية على العراق**. بغداد: ١٩٨٨.

٥. الدوري، زهري، **الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٦. الشيخ، نورهان، **موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية حتى اليوم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

٧. بار، جيمس، **خط في الرمال: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**. ترجمة وتحقيق سلافة ماغوط، دار الحكمة، ٢٠١٥.

* **إعداد أ. مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

٨. بيشكون، جان، **بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوروبا في هذا الشرق**. مترجم محمد عزة دروزة، مطبعة الكشاف، ١٩٤٦.

٩. **تاريخ الشرق الأوسط: الدولة العثمانية، الحرب العالمية الأولى**. بير زيت، فلسطين: جامعة بير زيت، كلية الآداب، دائرة دراسات الشرق الأوسط، ١٩٨٢.

١٠. حوراني، ألبرت وخوري، فيليب وويلسون، ماري، **الشرق الأوسط الحديث،** ترجمة أسعد صقر، دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦.

١١. دروزة، عزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى: تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات.** صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧١.

١٢. لورنس، تعريب شعبان بركات، **الثورة العربية**. الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١٣. سالم، لطيفة، **مصر في الحرب العالمية الأولى.** القاهرة: دار الشروق ٢٠٠٩.

١٤. مجموعة مؤلفين، **مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية:الأسباب والسياقات والتداعيات- المجلد الأول**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

١٥. ناجي، سحر، **بريطانيا والخليج العربي خلال الحرب العالمية الأولى.** دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٦.

١٦. هاشم، هاشم، **تاريخ العرب الحديث ١٥١٦- ١٩١٨ من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.** عمان: دار الفكر، ٢٠١٠.

١٧. هايمان، نيل، **سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ، الحرب العالمية الأولى.** ترجمة حسن عويضة، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة (مشروع كلمة)، ٢٠١٢.

٢. الدوريات والتقارير المنشورة

١. أندرسون، سكوت، ترجمة حسن بحري. "الحرب العالمية الأولى: بعد مائة عام على حكاية لورن العرب الحقيقية." **دورية الثقافة العالمية:** مجلد ٣١، عدد ١٧٧، ٢٠١٥.

٢. الخالدي، وليد. "فلسطين و الدراسات الفلسطينية بعد قرن من الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور." مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٩٩، ٢٠١٤.

٣. الصاوي، عبد الحافظ. "التحولات الإقتصادية عقب الحرب العالمية الأولى وأثرها على العالم الإسلامي، التحولات الكبرى مستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى." تقرير ارتدادي (استراتيجي) سنوي، **البيان للبحوث والدراسات:** عدد ١١، ٢٠١٤.

٤. "العرب والحرب العالمية الأولى." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **دورية سطور للدراسات التاريخية**: العدد ٢، ٢٠١٥.

٥. الموسوي، ربيع حيدر، رقية والي حسين. "بنود ومواد هدنة الحرب العالمية الأولى." دراسة تاريخية، **آداب الكوفة:** مجلد ١، عدد ٢٣، ٢٠١٥.

٦. "الوطن العربي و١٠٠ عام على الحرب العالمية الأولى." **مجلة الثقافة العربية:** العدد ٤٥٣٢، آب/ أغسطس ٢٠١٤.

٧. بصول، لبيب أحمد. "تطور العلاقات الدولية في الشرق الأوسط: نظرة تاريخية." **مجلة شؤون اجتماعية:** مجلد ٣١، عدد ١٢٣، أيلول .

٨. جرّار، مروان فريد. "تطور حدود فلسطين الشمالية مع سوريا ولبنان ١٩١٦-١٩٢٣." **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**: مجلد ٥، عدد ٣، تشرين الأول ٢٠٠٨.

٩. حسني، ضياء. "الحرب العالمية الأولى ونظرية الإمبريالية." مؤسسة الأهرام، **مجلة الديمقراطية:** مجلد ١٤، عدد ٥٣، ٢٠١٤.

١٠. دمدوم، شاكر حسين. "العراق خلال الحرب لعالمية الأولى." **صدى الأهوار:** مجلد ٢، عدد٤، كانون الثاني ٢٠٠٨.

١١. عمر، نور الدين الهادي صالح. "الاتفاقيات السرية و خداع الاستعمار للعرب خلال الحرب العالمية الأولى." المؤسسة العربية للاستشارات العلمية و تنمية الموارد البشرية، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية:** مجلد ٤، العدد ٧، الجزء ٤، ٢٠١٥، ص ٣٦١.

١٢. "مائة عام على الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-٢٠١٤." إصدارات معهد غوتة، **مجلة فكر وفن:** العدد ١٠٠، ٢٠١٤.

١٣. مبروك، محمد إبراهيم. "تصاعد وتراجع العداء بين الغرب والإسلام منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، التحولات الكبرى مستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى." البيان للبحوث والدراسات، **تقرير ارتدادي (استراتيجي) سنوي:** عدد١١، ٢٠١٤.

١٤. مراد، محمد عدنان. "المحيط الهندي والخليج بين الاستعمار البريطاني ومطامع أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر." **الفكر السياسي:** مجلد ٥، عدد ١٥، أيلول ٢٠٠١.

١٥. نظير، مروة. "المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي، التحولات الكبرى مستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى." البيان للبحوث والدراسات، **تقرير ارتيادي (استراتيجي):** عدد ١١، ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. BOOKS

- Coates Ulrichsen, Kristian. *The Logistics and Politics of the British Campaigns in the Middle East, 1914-1922*, Studies in Military and Strategic History, New York: 2011.
- Fawaz, Leila Tarazi. *A land of aching hearts. The Middle East in the Great War*. Harvard University Press: Cambridge, 2014.
- Farschid, Olaf. Kropp, Manfred. Dähne, Stephan (eds.). *The First World War as remembered in the countries of the Eastern Mediterranean*. Orient-Institut; Ergon Verlag: Beirut, Würzburg, 2006.
- Fisher, John. *Curzon and British Imperialism in the Middle East*, 1916-19. Frank Cass: London; Portland 1999.
- Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. Holt Paperbackes: New York, 1989.
- Hardy, Roger. *The Poisoned Well: Empire and Its Legacy in the Middle East 1st Edition*. Oxford University, 2017.
- Howell, Georgina & Bell, Gertrude. *Queen of the Desert, Shaper of Nations*. Farrar, Straus and Giroux ,2007 .
- Ingrams, Doreen (ed.). *Palestine Papers, 1917-1922: Seeds of Conflict*. Eland, London. 1972.
- Jacobson, Abigail. *From Empire to Empire. Jerusalem between Ottoman and British Rule*. Syracuse 2011: Syracuse University Press.
- James L.Gelvin. *The Israel-Palestine Conflict: One Hundred Years of War*. Cambridge University Press, 2005.
- J. Erickson, Edward & Kivrikoglu , Huseyin. *Ordered to Die: A History of the Ottoman Army in the First World War*. Green Wood press ,2000.

- Jonathan Schneer. *The Balfour Declaration: The Origins of the Arab-Israeli Conflict*. Bloomsbury: London ,2011.
- Kamrava, Mehran**,** *The Modern Middle East: A Political History since the First World War*. University of California Press, 2013.
- Karsh, Efraim/ Karsh, Inari. *Empires of the Sand: The Struggle for Mastery of the Middle East, 1798-1923*. Cambridge: Massachusetts, 1999.
- Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918*, Berkeley, University of California Press: 1997.
- McMillan, M.E. *From the First World War to the Arab Spring: What's Really Going On in the Middle East*?. Palgrave Macmillan, 2015.
- Rogan, Eugene. *The Arabs: A History*. Basic Books: 2011.
- Rogan, Eugene. T*he Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East*. Basic Books: New York, 2015.
- Stein, Leonard. *The Balfour Declaration*. Simon and Schuster: New York 1961.
- T.E. Lawrence. *Revolt in the Desert*. Black Dog & Leventhal Publishers: 2005.

2. JOURNAL ARTICLES REPORTS AND BOOK CHAPTERS

- El-Anis, Imad**. "**(Dis) Integration and the Emergence of the State System in the Middle East" *Journal of Global Analysis* Vol. 2, No. 2, (July 2011).
- Fantauzzo, Justin. "Ending Ottoman Misrule: British Soldiers, Liberal Imperialism, and the First World War in Palestine" *Journal of the Middle East and Africa* 6 (2015): 17–32.
- Ghazal, Amal. **"**Counter-currents: Mzabi independence, pan-Ottomanism and WWI in the Maghrib" *First World War Studies*, Volume 7, Issue 1, (2016): 81-96.

- Khalidi, Rashid. **"**The Arab Experience of the War" in: Cecil, Hugh and Liddle, Peter (eds.) Facing Armageddon: The First World War Experienced" (London 1996): 642-655.
- Jacobson, Abigail. "American "Welfare Politics": American involvement in Jerusalem During World War 1" *Israel Studies* Vol.18, No. 1, (Spring 2013): 56-76.
- Jacobson, Abigail. "Negotiating Ottomanism in Times of War: Jerusalem During World War I Through the Eyes of a Local Muslim Resident" *International Journal of Middle East Studies* 40 (2008): 69-88.
- Jacobson, Abigail. "A City Living Through Crisis: Jerusalem During World War I" *British Journal of Middle East Studies* 36 (2009): 73-92.
- Jacobs, Mathew. "World War I: A War (and Peace?) for the Middle East", *Diplomatic History* 38 (4) (2014): 776-785.
- Laura Robson. "Church, State, and the Holy Land: British Protestant Approaches to Imperial Policy in Palestine, 1917–1948" *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, Vol. 39, No. 3, (September 2011): 457–477.
- Leonard V. Smith. "Drawing Borders in the Middle East after the Great War: Political Geography and 'Subject Peoples'", *First World War Studies*, Vol.7, Issue 1, (2016): 5-21.
- McKale, Donald. "Germany and the Arab Question in the First World War" *Middle Eastern Studies* 29 (1993): 236-253.
- Moubayed, Sami. "Two September week that saved Damascus in 1918" *Arab Studies* Quarterly *ASQ* Vol. 37, No. 4 (Fall 2015), pp. 367-385.
- Patrick, Andrew**. "**Jesus optional: First World War and the shifting institutional identity of the Syrian Protestant College in Beirut" *First World War Studies*, Vol.7, Issue 1, (2016): 43-62.

- Patrick, Andrew & Deacon, Valerie. "The First World War in the Middle East: opportunism, intervention, and identity" *First World War Studies* Vol.7, Issue 1 (2016): 1-3.
- Reibman, Max. "The Case of William Yale: Cairo's Syrians and the Arab Origins of American Influence in the Post-Ottoman Middle East, 1917-1919" *International Journal of Middle East Studies* 46 (2014): 681-702.
- Reinharz, Jehuda. "The Balfour Declaration and Its Maker: A Reassessment" *Journal of Modern History* 64 (1992): 455-499.
- Robson, Laura. "Peripheries of belonging: military recruitment and the making of a 'minority' in wartime Iraq" *First World War Studies* Vol. 7, Issue 1 (2016): 23-42.
- Scazzieri, Luigi. "Britain, France, and Mesopotamian Oil, 1916–1920" *Diplomacy & Statecraft* 26 (2015): 25–45.
- Schatkowski Schilcher, Linda. "The famine of 1915-1918 in Greater Syria". Spagnolo, John P. (ed.). "Problems of the modern Middle East in historical perspective" Cornell University Press, Ithaca (1993): 229-258.
- Smith, Charles D. "The invention of a tradition. The question of Arab acceptance of the Zionist right to Palestine during World War I*" Journal of Palestine Studies* 22/2 (1993): 48-61.
- Stansfield, Gareth. "The unravelling of the post-First World War state system? The Kurdistan Region of Iraq and the transformation of the Middle East" *International Affairs* 89, vol.2 (2013): 259–282.
- Troeller, Gary. "Ibn Sa`ud and Sharif Husain: A Comparison in Importance in the Early Years of the First World War" *The Historical Journal*, Vol. 14, No. 3 (Sep 1971): 627-633 .
- Wagner, Steven**. "**Intelligence and the Origins of the British Middle East" *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, Vol. 43, No. 4, (2015): 721–743.

- Walther ,Karine. "For God and country: James Barton, the Ottoman Empire and missionary diplomacy during World War I" *First World War Studies*, Vol.7, Issue 1, (2016): 63-79.
- Verete, Mayir. "The Balfour Declaration and Its Makers" *Middle Eastern Studies* 6 (1970): 48-76.

ثالثاً: أحدث الإصدارات

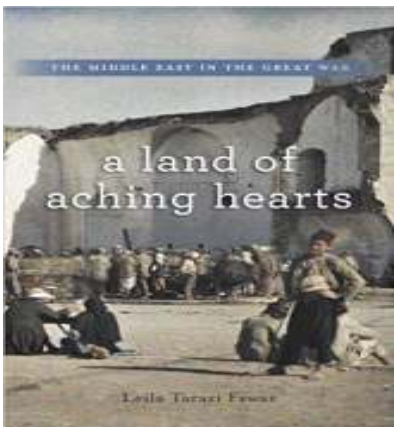

Fawaz, Leila Tarazi. A land of aching hearts. The Middle East in the Great War. Harvard University Press: Cambridge 2014.

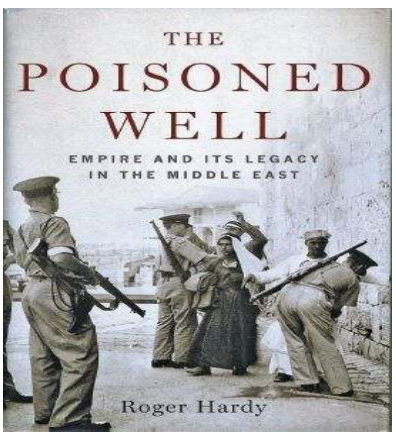

Hardy, Roger. "The Poisoned Well: Empire and Its Legacy in the Middle East" 1st Edition, Oxford University 2017.

McMillan, M.E. "From the First World War to the Arab Spring: What's Really Going On in the Middle East?" Palgrave Macmillan 2015.

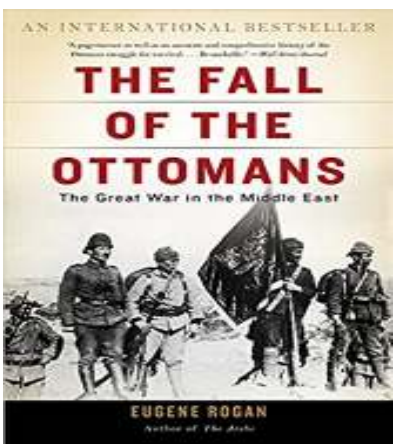

Rogan, Eugene. "The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East" Basic Books: New York 2015.

أوليخسن، كريستيان. **الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط،** ترجمة طارق عليان، جروس برس ناشرون، ٢٠١٦

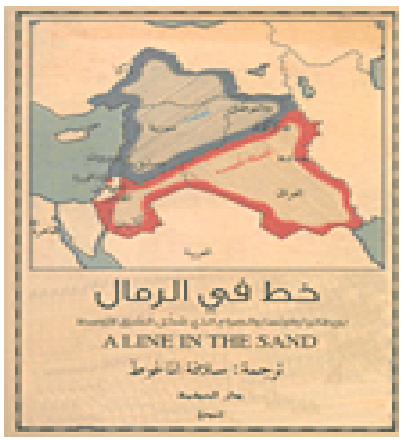

بار، جيمس. **خط في الرمال :بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط،** ترجمة سلافة ماغوط، دار الحكمة، ٢٠١٥.

مجموعة مؤلفين. **مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية الأسباب والسياقات والتداعيات،** المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

ناجي، سحر. **بريطانيا والخليج العربي خلال الحرب العالمية الأولى،** دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٦.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

تقرير

التحولات السياسية في الجزائر
الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٧

مروان الأسمر*

تبحث هذه المقالة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية التي عقدت في الرابع من أيار/ مايو عام ٢٠١٧، بوصفها حلقة في العملية الديمقراطية في البلاد التي بدأت عام ١٩٨٩. كما تقدم، وبشكل مختصر، ما يلزم من الخلفيات السياسية والاجتماعية ذات الصلة منذ أوائل ستينات القرن العشرين وحتى اضطرابات التسعينات.

توضح المقالة أن المناخ السياسي في الجزائر أصبح خاضعاً لنظام الحزبين: حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وشريكه الحزب الوطني الديمقراطي اللذين حصلا على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني الشعبي ومجموعها ٤٦٢ مقعداً. وتنظر أيضاً في حال الأحزاب الأخرى التي شاركت في هذه الانتخابات، بما فيها الموالية للحكومة والمعارضة لها، ومن أبرزها الأحزاب الإسلامية والعلمانية والقومية واليسارية والاشتراكية والشيوعية. علماً بأنه قد شارك في الانتخابات ٦٣ حزباً طرحت ١٢ ألف مرشح من خلال ٩٧ قائمة.

وقد طرحت العديد من الأحزاب الإسلامية البارزة مرشحين من الرجال والنساء، وهو ما أصبح لاحقاً إلزامياً حسب القانون. وعلى رأس هذه الأحزاب حركة مجتمع السلم وحزب النهضة وجبهة التغيير وجبهة العدالة والتنمية. أما من الأحزاب الأخرى فهنالك تجمع القوى الاشتراكية وحزب العمال والتجمع الثقافي الديمقراطي وأحزاب صغيرة أخرى.

* باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

وتشير المقالة إلى أنه ورغم افتقار المقترعين إلى الحماسة، فالمهم أن العملية الديمقراطية لم تتوقف في البلاد منذ عام ١٩٩٧، فقد عقدت الانتخابات في مواعيدها منذ ذلك العام. كما أكدت المقالة على وجود أزمات اقتصادية تعاني منها الجزائر مثل ارتفاع نسب البطالة وانخفاض واردات النفط الذي تعتمد عليه البلاد، وهاتان المشكلتان لا بد من التركيز عليهما نظراً للضغط الذي سيمارس بشأنهما على البلاد ونظامها السياسي.

far, even those in western democracies and the world. This is a worthwhile development to explore and see how in the long run they can push up turnout during elections. Meanwhile, this election is seen as an indication to the coming presidential election of 2019 where Bouteflika, 80, is expected to give way to another candidate, no doubt from the same FLN party, that maintains its grip on society and politics.

Conclusion

The above analysis examines the Algerian parliamentary elections that took place on May 4th 2017. It dwells on the actual dynamics of the elections, the political party participation and state of the voters. It contextualizes the polls within the distinct socio-economic-political framework Algeria is going through in the present period of time.

This report also seeks to highlight the political process that has governed these elections, its stress on the polling campaign, the role of government ministers in urging the electorates to vote and the political party multi-polarity status in this election which many took part in. It shows a measure of political vibrancy that was felt in the way different elements and registrations were seen in the run up to the race. It also reviews the development of the Algerian political system since 1989 and which is also briefly examined to compare the status of the electorate and political processes between the last election and those in the past two decades.

While it stressed the continuing domination of a two-party system that forms the government, namely the FLN and the NRC, the May election of 2017 emphasizes the role of the different political parties that had been willing to take part in the polls and therefore contributed to the notion of the existence of a parliamentary political system in Algeria despite the shortcomings and socio-economic strains in the Algerian social formation that were particularly highlighted in these polls.

increase the division between the young and old[52]. Many of the young voters "feel little connection to the rhetoric of their country's leadership"; and which have "core supporters among the elderly, public workers and the armed forces", and which are most likely to vote for the FLN[53].

All this means the government has got to act. This maybe why also Prime Minister Sallel was forced to resign after the elections as the political establishment and government has long come to feel the frustration of the street. On a general trend, however, it can be argued elections have come to be seen as part-and-parcel of the political system in the country. Despite the economic hardships, Algerians don't want to see the chaos that beset many countries in the region in the wake of the Arab Spring and that can explain why people are bearing it but there is a time limit to the pressure cooker.

The Algerian government and politicians are well aware of this. They have already introduced constitutional changes in 2016 to make for greater accountability and stamp out corruption. One interesting fact in the political development of the country is the role of women in politics. As part of the political changes, there is now a law requiring 30 percent of parliament to be women[54]. While political parties have struggled to come up with female candidates to meet this quota, they did it[55]. The law was introduced in 2012 to increase women representation. As a result the presence of women in parliament increasing from 7.7 percent in 2007 to 31.6 percent in 2012, women deputies rose to 146[56]. In the last May election, 117 women were voted in parliament, beating other Arab women parliamentarians by

---

[52]"Algerians Vote for New Parliament in Ballot Market by Apathy", http://www.reuters.com/article/us-algeria-election-idUSKBN1801BX

[53]Ibid.

[54] http://www.dailyastorian.com/distrust-of-government-apathy-loom-over-algerian-elections-da-ap-webfeeds-news-nation-world1fd9582dcaac42b59e558a3513a25b50

[55] Ibid.

[56]Marwa Shalabi and LialaElimam, "Arab Women in the Legislative Process", http://carnegieendowment.org/sada/68780. Ahmad Morsy, An Overview of Algeria's Upcoming Elections, http://carnegieendowment.org/sada/68160

beforehand," said Ghanem-Yazbeck[46].

Another prospective voter simply said he didn't want to take part in this "political farce…Algerians don't vote because they are not interested in politics. The people don't want to vote because they know that it won't offer a real change", said Habib Brahmia[47].

It is also argued the reason why many didn't vote was related to the "negative" stereotype that has been built around parliament[48]. While there was no organized movement to boycott the electoral election, there was an underlying trend not to participate, at least from the young people.

As a response some officials attacked those young people who said they would not vote in the parliamentary election, describing their act as "unethical" and going against religion[49].

The minister was referring to a social media campaign generated asking people not to vote. As part of the campaign was a set of slick youtube videos making a mockery of the achievement of the government and thus indirectly reinforcing the trend among many which is not to vote[50].

Mohamed Kirat, an Algerian professor of mass communications at Qatar University, put it this way: "The [Algerian] voters, especially the young ones, see that there is no change. They go to vote and still the same figures and the same political parties come again and again to power. The life standards of ordinary people remain the same."[51]

Above all this, there is a wide generation gap and this is likely to

---

[46]Ibid.
[47]Ibid.
[48] http://altagreer.com/لماذا-عزف-الجزائريون-عن-المشاركة-في-ال/
[49] Ibid.
[50] Ailing President, Distrust, Apathy Loom in Algerian Vote, http://www.voanews.com/a/algeria-elections/3837598.html
[51]See previous report on Al Jazeera, http://www.aljazeera.com/news/2017/05/algeria-ruling-coalition-wins-parliamentary-elections-170505142452661.html

feeling of dissatisfaction in this last election that meant frustration with the country's political system and politicians.

7. Reactions from the Street: How Algerians Saw the Elections

The bad economy was a strong factor that kept people away from the election. Journalist Jalal Boutti said people stayed away to express their dismay and discontent[41].

Ministers are only interested in their "perks, money, and the legal immunity they receive," he added[42]. Talking about the latest election, he said, "the people felt they were let down by their representatives, who approved increasing [domestic] oil and food prices for the 2017 budget, which was the drop that made the cup overflow," he continued[43].

This time the registered number of voters was around 23.2 million, less than half of the Algerian population. However, only 8 million turned out to vote and of only 6 million ballots cast were considered valid and 2.1 million were withdrawn according to the Interior Ministry without elaborating[44].

One potential voter who said she wouldn't vote pointed out starkly: "I could not care less. The outcome of the election has already been decided. Our votes will not be taken into account, so why should I bother to go to the polls?", Karima, a 32-year-old manager at a marketing agency, said[45].

A political researcher stressed not casting their ballot is a "highly political act". "Algerians suffer from political fatigue. They have the feeling that whatever they do, vote or not, the results are known

---

[41] Lamin, Voters Keep Algeria's Legislative Leaders in Power. Also, it was a protest at the way things are in the country.
[42]Ibid.
[43]Ibid.
[44]"Algerian Vote Wenger Out in Parliamentary Elections Amidst Mass Apathy", https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/5/6/algerians-vote-wengerout-in-parliamentary-elections-amid-mass-apathy
[45]Khettab, Algeria Votes Amid Expected Low Turnout.

Forum[34]. One of these challenges lies in the fact that oil and gas account for 97 percent of Algeria's export income, "and the sharp decline in oil prices since June 2014 has underscored the 'un-sustainability' of the country's economic model,"[35].

As a result of that, fuel and electricity prices have gone up, and mobile subscription fees have gone up because of a 10 percent increase in value-added tax as stated in a report with a prediction that 'the worst is still to come in Algeria."[36] It was also reported that taxes were imposed on the 2017 budget to compensate for falling revenues[37], a trend that is being witnessed in oil Gulf states with Saudi Arabia included. The 2017 Algerian budget was calculated on oil price standing at $50 per barrel, and that VAT was imposed on alcohol, tobacco, petrol-based products, property and stamp duties[38].

In the same article researcher Ghanem-Yazbeck stresses: "...the economic downturn is already exacerbating existing social inequalities in Algeria,"[39]. She said everyone is affected including the "underprivileged" and "venerable people", that are the first to be affected by the inflation, highlighting the fact that a third of Algerians live in poverty with unemployment at 11 percent in 2015[40]. Undoubtedly, statistics are continuing to rise. And this created a

---

[34] Javier Solana, "These are Algeria's Big Challenges and Opportunities," https://www.weforum.org/agenda/2016/03/these-are-algerias-big-challenges-and-opportunities

[35] Javier Solana, "Peril and Promise in Algeria", https://www.project-syndicate.org/commentary/algeria-reform-challenges-opportunities-by-javier-solana-2016-02?barrier=accessreg

[36]DjamilaOuldKhettab, "Algeria Economy: The Worst is Yet to Come", http://www.aljazeera.com/news/2016/05/algeria-economy-worst-160510121257728.html; Khettab points out 97 percent of revenues are from oil and gas.

[37]"Algeria Announces Tax Cuts in 2017 Budget", http://www.news24.com/Africa/News/algeria-announces-tax-hikes-in-2017-budget-20161228

[38]Ibid; (The government is still spending $14 billion on welfare and subsidies on basic foodstuffs, housing and health as well as $10 billion on defense).

[39]Khettab, points out 97 percent of revenues are from oil and gas.

[40] Ibid.

made in a bid to buy "social peace and support of groups tied with Algeria's petrodollars…"[29].

One publication put it thus: "The socio-economic climate of the last legislative elections in 2012 differs greatly to Algeria's current situation when high oil revenues in 2011 allowed for an increase in wages and subsidies and the option to buy social peace as the region was engulfed by the Arab Spring,"[30]. The country had the surplus money to be able to spend and thus contain dissent.

It set on mass public projects to create employment opportunities especially in the construction sector and create a more buoyant economic climate. But most of these projects had to be scrapped or "mothballed" by 2014 because of the collapse of international oil prices that led major losses in revenues[31].

Oil prices and revenues, like other oil-producing countries in OPEC[32] are the mainstay of the economy. In Algeria the oil and natural gas sector accounts for 30 percent of the country's GDP[33]. As a result of falling oil prices, the national revenues slumped from $60 billion in 2014 to $27.5 billion in 2016 with foreign reserves declining steadily to $114 billion. And this meant a squeeze on national spending.

Because of the shrinking revenues, Algeria today faces big challenges as highlighted by a recent article in the World Economic

---

[29]Yasmina Allouche, "How the Empty Ballots Echo Algeria's Hollow Hope", https://www.middleeastmonitor.com/20170504-how-the-empty-ballot-boxes-echo-algerias-hollow-hope/

[30] Ibid.

[31] Algerian Ruling Coalition Wins Parliamentary Elections, http://www.aljazeera.com/news/2017/05/algeria-ruling-coalition-wins-parliamentary-elections-170505142452661.html', http://www.thenational.ae/world/middle-east/algerias-ruling-coalition-retains-majority-in-parliament

[32] Although hydrocarbons have been the mainstay of Algeria's economy, there are slow attempts at diversification, "Algeria Year in Review 2016", http://www.zawya.com/mena/en/story/Algeria_Year_in_Review_2016-ZAWYA20170119080541/

[33]"Economy of Algeria", https://chronicle.fanack.com/algeria/economy/

political and economic challenges facing Algeria,"[26]. That maybe so, but as seen from the above, the element of predictability has followed a "pendulum-like" process at least since 1997 with the fact that the elections have always been within a fixed framework.

6. Status of the Economy, Low Oil Revenues and Electoral Participation

Algeria has a considerably large population in the Arab world. With 40 million people, it comes second after Egypt. As of recently, the country has come under great economic strain with nearly half of its people being under the age of 30. Today, 1 in three is unemployed with youth joblessness hovering at 25 percent[27].

With high oil revenues in the past, the government has been able to buy social discontent. This was the case especially after the 2011 Arab Spring protests that swept many parts of the region. The Algerian government became greatly worried about what happened in Tunisia, Egypt, Libya and the toppling of regimes there and quickly acted to circumvent what could have become troubling inside its own territory. The Arab Spring has proved dramatic for the toppling of rulers in Tunisia, Egypt, Libya and Yemen where leaders have continued to rule for decades, and not excluding the bloodletting of civilians in Syria, now in its 7th year[28].

Armed with booming oil revenues, the government in Algeria started public spending with huge rises in wages and subsidies being

---

[26] Ibid.

[27] "Ruling Party Wins Majority in Algerian Parliamentary Elections", Ashraq Al-Awsat, English, http://english.aawsat.com/asharq-al-awsat-english/news-middle-east/ruling-party-wins-majority-algerian-parliamentary-elections

[28] Much has been written on the Arab Spring. Amongst the many books are: Robert Fisk and Patrick Cockburn, Arab Spring Then and Now From Hope to Despair, (London: Independent Print Limited, 2017) P. 292; Mark Haas and Deavid W. Lesch, (Editors), The Arab Spring, The Hope and Reality of the Uprisings, (Boulder, Colorado: West View Press, 2016), P. 338; Paul Danhar, The New Middle East, (New York: Bloomsbury, 2015), P. 496; Jason Brownlee, Tareq Masoud, Andrew Reynolds, The Arab Spring, Pathways of Repression and Reform, (Oxford: Oxford University Press, 2015), P. 352.

5. Elections Day, Statistics and Voter Turnout

The election day was lukewarm to say the least. Of the polls, one media website dubbed the "National People's Assembly of the 4 May elections [as] the worst elected in the history of multi-party elections…with a participation rate of 35.65 percent,"[21]. This was the worst popular turnout since the 2007 election that also registered the 35 percent mark.

Voters have shown little enthusiasm. Streets of the capital were sparse with little signs that the country was having an election whether in the capital Algiers and the rest of the country. However, the government maintained a brave face. Algerian Interior Minister Noureddine Bedoui, who later announced the results, hailed the electoral process a success. This was because of the preparation for the elections, its organization, its outcome and the fact that 45,000 policemen were mobilized around the country on the election day[22]. For this election, there was the creation of an Independent Electoral Commission brought about by the 2016 constitutional changes made by the government[23]. And it soon exercised its right as 385 cases of irregularities were brought to it and "dozens of cases of fraudulent actions were recorded and uploaded online,"[24].

But the low turnout to elect parliament should not be taken out of context as far as the political developments are concerned. Electoral voting has always been "mediocre" to say the least. The highest it has seen was 55.7 percent in 1997 and it gradually went down to 46.2 in 2002, 35.5 percent in 2007 and increasing slightly to 43.1 in 2012[25]. Parks stated "the decline in electoral participation, in part, reflects a lack of confidence in the National Assembly to meet the pressing

[21] "35% Voted in Algeria Elections", https://www.middleeastmonitor.com/20170509-35-voted-in-algeria-elections/
[22] "Algerians Vote Amid Anger over Economy", https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/5/4/algerians-vote-amid-anger-over-economy
[23] Morsy, An Overview of Algeria's Upcoming Elections.
[24] Allouche, The True Winner of Algeria's elections.
[25] Parks, Algerians head to the polls Thursday.

edifications of institutions following the amendments introduced in the new constitution,"[16].

During the election campaign, the government launched a campaign *Samaasawtek* "Let your voice be heard" in a bid to influence people to the polling stations[17]. The campaign was carried out in broadcasts on television and giant posters to get the message across. Government officials urged the public to vote *en masse* and urged mosque sheikhs to relay this message. It was reported that "Imams were asked by the Religious Affairs Ministry to tell worshippers in mosques to cast their ballot otherwise the country would be mired in a new disaster,"[18]. Algerian Justice Minister Tayeb Louh called on people to vote in the Friday sermon, one week before the election was due to take place[19].

Up to the final days before the elections, Algerian president Abdelaziz Bouteflika, called on voters to "exercise their free choice in the legislative elections of 4 May 2017 and invited them to go massively to polls in order to contribute to the stability of the country,"[20]. This was because a high vote would be seen as giving greater confidence in the government.

---

[16] Parks, Algerians head to the polls Thursday. After the elections, Sellal was replaced by Abdelmajid Tebbourne, a Housing Minister in the previous government. It was widely expected Sellal would continue in his post but allegations of corruption and a tipped economy may have contributed to his removal, in "Algerian President Replaces Prime Minister", http://middle-east-online.com/english/?id=83278

[17] "Algerian Ruling Coalition Wins Legislative Elections", http://www.digitaljournal.com/news/world/algeria-ruling-coalition-wins-legislative-elections/article/491913

[18] "Algerian Regime Resorts to Mosque to Counter Voter Apathy", http://northafricapost.com/17672-algerian-regime-resorts-mosques-counter-voter-apathy.html

[19] Habibulah Mohamed Lamin, "Voters Keep Algeria's Legislative Leaders in Power despite Economy, Unemployment", http://www.almonitor.com/pulse/originals/2017/05/algeria-legislative-elections-economy-unemployment-islamists.html.

[20] "President Bouteflika Calls on Algerians to go Massively to Polls", http://en.aps.dz/algeria/18089-president-bouteflika-calls-on-algerians-to-go-massively-to-polls

was, on the one hand, the spirit of verve, gaiety, élan associated with electoral campaigns with the onset of a potentially new political era. On the other hand, there were the harsh street realities that involved actual politics of the people, their needs and demands that have not been met.

There was a mixture of trepidation in the 2017 election. Prior to the announcement of the three-week campaign that started on 9 April, the authorities sensed the "tenseness" of the Algerian street and became "concerned". The Algerian political class became worried. Because of this and to use a now established political procedure first used in the British electoral system and later spread elsewhere in Europe and America, they quickly became involved in hustings of directly going down to the street of different towns and cities to speak to the voters to gain their support and vote in the 53,000 electoral stations set around the country.

Then Prime Minister Abdelmalek Sellal threw himself wholeheartedly in the electoral process, speaking to different groups around the country, appealing to the Algerian sense of patriotism and good sense to vote. Believing in the female instinct ability to institute change, he spoke to a gathering of women in the city of Setif telling them on the election day to act strongly and not only to enforce their electoral right but get their spouses to vote.

In a light-hearted way, but one that is designed to stick through different messages, he made his political point forcefully. "I urge you to be strong on the day of the elections. It is necessary that you participate and call on your husbands to do so and wake them up in the early mornings. Don't bring them coffee, just send them off to vote [and]…whoever does not vote, beat him with a stick,"[15].

Sellal posed himself as a strong proponent for a strong National Assembly. "…During the [electoral] campaigning…the Prime Minister…said the elections were an important stage for the

[15] "Algerian PM Asks Wives to Beat Their Husbands if They Refuse to Vote," https://www.moroccoworldnews.com/2017/05/215467/algerian-pm-asks-wives-to-beat-their-husbands-if-they-refuse-to-vote/

However, this time around there was a set of Islamist parties. While the MSP and Enhada may have gained the most, they fought the elections under two main broad coalitions. The MSP aligned with the Front for Change while Enhada and El Bina joined under the Justice and Development Front[12].

In this election the number of candidates standing as independents was 28. They now form the fourth largest grouping in the People's National Assembly. They are followed by a motley collection representing a wide range of political perspectives like the Socialist Forces Front with 14 seats, Trotskyists Workers Party with 11 seats, Rally for Culture and Democracy, a secular Berberist party with 9 seats and a collection of others. They got between 4, 3, 2 and 1 seats[13].

4. Political Contextualization, Election Campaign and Ministers' Role in Urging Voters to Cast Ballot

The runner-up to the election showed a mixture of the vibrancy of electoral politics in a country that only introduced the multi-party system since 1989 when it was first introduced and then it had a checkered history in the 1990s[14]. Before that, the country had been a one-party state, similar to many others in the Third World where a single political party formed the government. In Algeria, the FLN, which had fought French colonialism in the 1950s, formed the government since 1962 when the country gained independence from France. The FLN was one of the primary reasons for the end of French rule.

This is the background and contextualization to the 2017 parliamentary election. A paradigm of factors has impinged themselves on the last election involving a set of contradictory elements that forced themselves on its results and processes. There

[12]DjamilaOuldKhettab, "Algeria Votes Amid Expected Low Turnout", http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/05/algeria-voter-turnout-expected-legislative-poll-170503064333032.html?rand=383

[13] See "Algerian Legislative Elections 2017: Final Results", https://themaghrebtimes.com/05/07/algerian-legislative-elections-2017-results/

[14]TahirLikavuz, Low Turnout in Last Week's Algerian Elections.

gained 15 seats in the 2017 elections as a distinct opposition group from the MSP which is "pragmatic and [favors] dialogue and compromise with the regime," and is based on moderation, participation and gradualism[11].

Table 1: The results of 2017 Algerian Parliamentary Elections: by party, seats and votes

Party	Seats	Votes
National Liberation Front	164	1 681 321
National Rally for Democracy	100	964 560
MSP–FC	33	393 632
Rally for Hope for Algeria	19	270 112
Ennahda–FJD	15	239 148
Future Front	14	265 564
Socialist Forces Front	14	152 489
Algerian Popular Movement	13	241 087
Workers' Party	11	191 965
Rally for Culture and Democracy	9	65 841
National Republican Alliance	6	121 156
Movement of National Understanding	4	51 960
Dignity Party	3	81 180
Independent El-Wihda	3	42 757
Others	54	3 462 451
TOTAL	**462**	**8 225 223**

Source: https://goo.gl/3Md62q

[11] Dalia Ghanem-Yazbeck, "The Future of Algeria's Main Islamist Party", Carnegie Middle East Center, http://carnegie-mec.org/2015/04/14/future-of-algeria-s-main-islamist-party-pub-59769

TahirKilavuz said after the 2011 Arab Spring, talks of cooperation against the government started and later led to the formation of the National Coordination of Liberties and Democratic Transition (CNLTD) and the Commission of Consultation and Monitoring of the Opposition (ICSO). "For the first time in recent history, Islamist, leftist and nationalist parties participated together in a coalition," he added[6].

The 2017 parliamentary elections displayed a special Algerian-style democracy. Candidates from 63 political parties competed in the polls out of 71 registered in the Ministry of Interior[7]. Candidates also fought in 97 lists[8]. As reported there was a brewing political scandal since some candidates were allegedly paying to have their names on these lists. However, this election proved politically vibrant as a total of 12,000 candidates stood to be voted in the country's People's Assembly[9].

3. Election Results, Coalitions and Party Seat Gains

Regardless of the dominance of the governing coalition, everyone, parties and independents got a share of the political pie in the country's Lower House. The Islamists came third in the poll after NRC. The Islamist Movement of Society for Peace (MSP) got 33 seats, much lower than their counterparts in the rest of the Arab region but still a respectable number[10]. Another Islamist party, Enhada,

---

[6]TahirLikavuz, "Low Turnout in Last Week's Algerian Elections is a Major Blow to the Government", Washington Post, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/05/12/algerian-elections-had-low-voter-turnout-heres-why-it-matters/?utm_term=.60767c07fff0.

[7] Ahmed Morsy, "An Overview of Algeria's Upcoming Elections", Carnegie Middle East Center, http://carnegieendowment.org/sada/68160; Ailing president, distrust, apathy loom in Algerian vote, http://www.njherald.com/article/20170504/AP/305049908

[8] Parks, Algerians head to the polls Thursday.

[9] "Stability or Stagnation in Algeria", http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21721155-algerians-see-little-reason-vote-coming-general-election-stability-or

[10] Figure quoted by many sources, as example, "Algeria vote: Ruling Coalition Wins Legislative Elections", 5/5/2017 http://www.middleeasteye.net/news/algeria-ruling-coalition-wins-legislative-elections-18621879

Front (FLN) and its partner the National Rally for Democracy (NRC) have dominated the political scene and government in the country. Hence, it was of no surprise this year's parliamentary election resulted in the winning of the ruling FLN. It returned this time around as expected but with a reduced majority. However, it only obtained 164 seats of the 462-member People's National Assembly[2]. In the country's 2012 election the FLN had 221 seats which means it lost by a quarter since the last poll. Its political ally in government, the NRC did much better, winning 97 seats up from the 68 it got in the 2012 election[3]. This has given the impression there is a 'political duo' where, even when one party loses, another one wins.

2. Elections Based on Political Parties' Participation

The institutionalization of the political process has been proved by the fact that no major political party boycotted this parliamentary election. In the 2017 polls there were no meaningful boycotts to speak of. Except for a few minor political parties, all wanted to enter the electoral fray and compete in the 48 electoral districts around the country on the proportional representation system[4]. Government, pro-government, opposition, Islamists, pro-establishment Islamists, secularists, nationalists, leftists, socialists, communists, all competed in the elections[5]. In fact many are saying that this is one of the elements that distinguish this election from previous ones.

---

[2] "Lighter Turnout Seen for Algerian Parliamentary Election; Ruling Party Reigns," Voice of America, http://www.voanews.com/a/algeria-election-generally-light-turnout/3839414.html

[3] "Algerian Voter Apathy Mars Parliamentary Elections," http://www.middle-east-online.com/english/?id=82880

[4] The few parties which boycotted the elections include the New Generation Party of the former Prime Minister Ali Benflis, "who said [it] was pointless [to take] part in the polls when the opaque regime has already selected the winner", in Yasmina Allouche, "The True Winner of Algeria's elections is the Status Quo", TRT World, 8/5/2017, http://www.trtworld.com/opinion/the-true-winner-of-algerias-elections-is-the-status-quo-351850).

[5] Robert P. Parks, "Algerians head to the polls Thursday. Here's what to watch", https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/05/03/algerians-head-to-the-polls-thursday-heres-what-to-watch/?utm_term=.035e3a73c7f3

Political Change in Algeria

*The 2017 Parliamentary Elections**

Introduction

Electoral change and elections are one of the basic tenets of a representative government. They are the face of political development and government change and part-and-parcel of the separation of powers. There are the specificities to political power. There is what can broadly be called the Western model of political developments, legislation and parliamentary democracy expressed in different ways of representation. There is, on the other hand, what can broadly be called the Third World model of political change with its unique systems, processes and governance. Elections in this model tend to take a different slant. The following article is an examination of the 2017 Algerian parliamentary elections, looking at the political culture in which the polls took place, the different parties that participated, the turnout and the voters all inevitably viewed within a socio-economic context.

The 2017 Algerian parliamentary elections, number six so far, will be remembered for being another cornerstone in the country's democratic process that started in 1989 but was marred by a civil war that dominated most of the 1990s1; and which resulted in over 200,000 being killed. Since 1997 the country has institutionalized the electoral process and held regular elections to the National Assembly, one half of Algeria's bicameral parliament.

1. FLN-NRC and the Emerging Two-Party System

Algerian political culture and practice have come to mean the domination of a two-party system: The ruling National Liberation

---

* ***Prepared by Dr. Marwan Asmar,*** *a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the UK.*

[1] Luis Martinez, The Algerian Civil War, 1990-1998, translated from French by Jonathan Derrick, (London: Hurst & Company, 2000). P. 285.

English Section

Culture and Democracy and other smaller parties.

The article maintains the 2017 election was vibrant despite the low turn out, providing a brief history of the country from the early 1960s till the turbulent 1990s, thematically tackled from the country's independence in 1962 onwards.

The article also looks at the country's election campaign in April 2017 and the role of government ministers, taking to the street to influence the electorate to caste their ballot on election day because they felt there was a great sense of apathy among Algerian voters.

Despite the lack of voters' interest, the article points to the fact that what is important is the democratic process has continued in the country since 1997 with regular polls being held since then.

However the article also points to the economic woes Algeria is facing by way of high employment and low oil revenues the country is greatly dependent on. It is these that must be addressed because of the strain they will have on the country and its political system.

The Text of the Document

Bibliography

The Centenary of WWI: Middle East Front

Majdi Abdul Aziz

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Releases in books*

English Section- Reports

Political Change in Algeria

The 2017 Parliamentary Elections

Marwan Asmar

This article examines the 4 May 2017 Algerian parliamentary elections as a development of the country's democratic process that started in 1989, contextualizing the country's political culture through the domination of a two-party system: The ruling National Liberation Front (FLN) and its partner the National Rally for Democracy (NRC) which both gained the majority of seats in the 462-member People's National Assembly.

The article also examines the other political parties that have taken part in the 2017 polls which include pro-government, opposition, Islamists, pro-establishment Islamists, secularists, nationalists, leftists, socialists, communists. Except for a few, 63 political parties took part in the elections fielding 12,000 candidates through 97 lists.

Among the major parties that fielded men and women candidates, with the later being compulsory by law, numerous Islamist parties ran for the elections with the major being the Islamist Movement of Society for Peace (MSP), Enhada, Front for Change and Justice and Development Front. Other parties included the Socialists Forces Front, Workers Party, Rally for

Critical Analysis of Israeli Reactions towards the Document

Amjad Jebreel

On May 1 2017, Hamas issued its General Principles and Policies. The content elaborated on the definition of the group, the land and people of Palestine, the issues of Jerusalem, refugees and right to return, the stand on the Zionist project, occupation and political settlement and the emphasis on resisting the occupation.

The document's 42 sections under 12 headings reflect the group's desire to demonstrate balance, flexibility and ability for development, in line with maintaining the Palestinian people's constants and rights.

In order to analyze the Israeli attitude, the present report is divided into two parts: the official reactions and comments by journalists and experts.

On the one hand, the official reactions ranged between rejection and suspicion. On the other hand, non-officials saw little change in Hamas' mindset and rhetoric, though it stayed as an enemy. Thus, the Israeli policy towards the group may not witness a great deal of change. The Hebrew State is expected to keep fighting Hamas with different tools.

According to the conclusion, the stubbornness of the occupation could indicate its concern that the document may enhance the group's foreign relations, especially with Europe and Russia. If the latter finds further international acceptance while Tel Aviv and Washington are planning for a new Middle East which serves their interests, the two powers may not succeed in restraining any proposal bringing the Palestinian issue to the fore.

However, a shift may take place in the relation between the group and the Hebrew State, not necessarily due to the document but to relevant regional and international developments. For instance, the variable "war on terror", which dominates such policies, facilitates the Israeli and its supporters' targeting of Hamas by listing it a radical group along with the IS. This is exactly what US President Donald Trump did in his speech at the Riyadh's Arab-Islamic-American summit on May 21 2017.

to anyone, always calls for a political settlement rather than military action and exerts significant effort towards the Syrian refugees.

File Issue: A Document of General Principles and Policies for Hamas 2017

Critical Study of the Document- Palestinian View

Ra'ed Nu'eirart

The present report explores Hamas' document issued on May 1 2017. The points are objectively judged according to the group's political behavior in the last few years, in order to measure the size of constants and variables.

The basics and philosophy of the phrasing are subjected to a vertical comparison with the group itself. Through the case analysis method, Hamas' previous opportunities and challenges are investigated, along with consequent further gains or less damages.

According to the Head of the Political Bureau, the declaration merely defines the group, but it is neither presented to any specific party nor constitutes a political initiative to be accepted or rejected. However, it is certainly aimed at introducing change in the reality of the group, in terms of relations and capability to develop itself and achieve its project.

In addition, as a logical analysis refers, the success of the document depends on the following factors:

- The grassroots' comprehension of, and compliance with, the content
- The other factions' satisfaction with the basics, so they can become a Palestinian consensual programme
- The group's ability to build regional and international ties which could protect it from the new US-Arab-Islamic alliance.

In conclusion, the document serves as a practical plan for national and global agreement by calling Israel as 'occupation'. Furthermore, the attempt to make national consensus about the Palestinian issue blocks the way of those who take private tracks or accuse Hamas of rejecting plurality and agreement or trying to establish an alternative.

to secure a majority in their future teams. In the new experience, a third of the kingdom's municipalities have been divided into 5 or more counsels. In this and other cases, the mayor shall need a council with a majority that is compatible with their own approach.

Syrian Crisis: Chinese- Jordanian Views

Khaleel Qandil

On June 19 2017, the MESC held a seminar titled **Chinese-Jordanian Views on Syrian Crisis**. It was attended by China's Special Envoy for the Syrian crisis Xie Xiaoyan, a delegation of the China's Foreign Ministry and some of the embassy staff in Jordan. It was also joined by Ex-Minister Dr Mohammad Abu-Hammour, Dr Jawad Al-Anani, Lieutenant-General Dr Qassed Mahmoud, Retired Major-General Dr Fayez Al-Dweiri, Mr Jawad Al-Hamad, Dr Bayan Al-Omari and Dr Abdul-Hameed Al-Kayyali.

The participants discussed the dimensions of the crisis and the developments which made it a regional and international issue, with many players of different policies aligning with the people or the regime. Thus, a regional solution needs to be established, in cooperation with a new party to enforce a fresh general vision. Such a role can be played by Beijing due to its significance in global balance and the confidence that its interests in the region are neither military nor colonial.

As for the Jordanian effort, the participants remarked that the kingdom coordinated with the main players to protect its own interests with reference to three aspects: the closeness of the militants to the borders, the delivery of humanitarian aid and the pressure for a conciliatory political solution with different parties.

It was emphasized, first, that the dilemma should not only be dealt with from one dimension – combating terror. Rather, it should be approached from all its political, economic, security and military facets. Second, an international Security Council resolution on a comprehensive cease-fire needs to be adopted before launching a political solution. Thirdly, safe corridors and shelters shall be secured with the guarantee of the United Nations. Finally, China is urged to play an independent, efficient role in the crisis, so that Russia and the US would not impose a certain political settlement that only serves their own interests.

Finally, it is recommended that Beijing benefit from Jordan's role, location and close relations with all the parties. The kingdom is not aligned

stronger negotiation power; better employment of the finance and investment mechanisms offered by the project; pushing Beijing to contribute to the transformation of the Arab development patterns by connecting all these Economies; ending the extreme concentration of Arab foreign policies around the West; shifting to the thinking of open and several strategic options about cooperation with main external economic powers; further modeling of the Chinese development experience; and accomplishing integration and consistency between the Arab development strategies and the initiative.

Reports and Articles

Jordan Municipalities Elections 2017

A New Ballot Experience

Nabeel Hemran

After a century and a half of the establishment of its first municipality, Jordan will be witnessing a new administration local experience through the Municipalities and Decentralization Elections due in August 2017.

The present report consists of six sections:

- Municipal councils' composition
- Current municipalities law
- Running turnout
- Balloting turnout
- Partisan participation
- Women's participation.

According to opinion polls, 29% of citizens say that they will cast their vote in the upcoming balloting, 58.6% do not intend to vote and 12.4% have not made up their minds. On the other hand, the Independent Election Commission's statistics indicate that 1094 women have applied to run the election, in contrast with 502 in the previous race.

In conclusion, the recent general election scenario is likely to take place. Fragile blocs and alliances are expected to come up with discordant local councils, which would not make achievements. In addition, the elected heads of municipalities may face more difficulty, having to build alliances

Finally, the settlement is only one stage of the history of the long Arab-Israeli conflict. However, lasting for 5 decades indicates the weakness of the Palestinian and Arab elites, being unable to innovate alternatives which push peoples to defy the Israeli status quo options and the international parties' intervention by supporting the occupation. This is possible whenever internal Palestinian and pan-Arab cohesion is maintained and the vision to manage the conflict is clear. The discriminatory and aggressive nature of the Hebrew State hampers any settlement unless it means ceding the Palestinian and Arab rights, which is rejected by the noble powers of peoples.

Arabs and Chinese Initiative of "Belt and Road"

Mohamed Hamchi

In the autumn of 2013, Chinese President Xi Jinping launched an unprecedented economic initiative called One Belt One Road, abbreviated as Belt & Road.

The Arab World is situated in centre of the project, representing a vital passageway between the start in East Asia and the end in Europe and Africa. Whether it is about the ancient (land) Silk Route and (sea) Incense Route or the new scheme, the Arab region will be a natural partner for China, in the first place, and the other relevant countries.

In the first 3 years, the figures were promising of the 'common' benefits of the plan in terms of the number of the Chinese companies established abroad, the job opportunities created for the beneficiary states and the direct investments in such countries. However, as stated above, 'common' benefits deserve to be reflected on. They are not taken for granted as soon as some parties interact with each other. Rather, they constitute a product of effective effort exerted by all of them. Therefore, as these advantages will be more 'divided' than 'common', the Arab countries will have choice. In other words, they can either be content with the limited gains provided by the natural geographical location as a mere channel for the trade of imports and/or exports between Europe and East Asia, serving as a consumer market for foreign product surplus. Or, they can strive to develop their capabilities to be an active player in the economic dynamism expected to grow through the project's different tracks. In this case, the gained benefits may be maximized, especially when pan-Arab economic integration is achieved to deal pragmatically and more fruitfully with external economic partners, like China. As a result, the Arabs will have a

some tracks are adopted to improve the players' situation or boost their future share or role.

Research & Studies

Arab-Israeli Political Settlement
50 Years Since 1967 War

Amjad Jebreel

In spite of the several Arab-Israeli wars, that of 1967 could be the worst in terms of the strategic impacts on the Palestinian issue, in particular, and the Arab World, in general.

The present study aims at both exploring the reality of the settlement 50 years later and providing a critical reading of the repercussions of lacking an Arab-Palestinian strategy to manage the conflict with Israel.

The study is divided into four sections. Section One discusses the concept and philosophy of the peaceful settlement. Section Two analyzes the repercussions of the 1967 Arab defeat and the problems of the settlement. Section Three relates 3 variables: the development of the settlement process, the dismantling of the Arab World and the consolidation of the US domination. Section Four assesses the pan-Arab behaviour in the process over 50 years.

Upon reviewing the 50-year long settlement, it is asserted that the US-Israeli dimension of the conflict has largely weakened the Arab and Palestinian parties, by dragging them to negotiations while constricting their capabilities in countering the Zionist aspirations.

Moreover, the US has utilized the settlement to impose its own control over the entire Arab region and marginalize the impact of most other international parties. As a result, the Arabs and Palestinians have become without any reliable international or regional supporter in resisting the US-Israeli alliance.

Although the process is not credible anymore due to Israeli actions and unlimited US alignment, it does not mean that the conflict is won by such expansionists. Rather, it motivates the Palestinian internal dimension to revive the national liberation movement, which would promote the possibility of a new wave of Arab uprisings in the next few years.

Editorial

Trends of Transitions in the Middle East

Editor in Chief

The Arab nation is witnessing an unprecedented complicated status of chaos. Though commotion was seen by many continents and states over history, the present case is new to the Arab civilization and values, political and social powers and Palestinian issue – which has become in the margin for the first time. Therefore, it is believed that major, surprising transitions are about to take place so that the region would move to different squares of political balance, stability and decline of the terror and extremism mindset in favour of the original moderate Arab, Islamic thought. Then, the regional and international formulas will have to change, in terms of form and content.

The current political situation of the region is vibrant and ready to come up with a lot of opportunities and threats for different parties. None is completely in control. Thus, each is trying to utilize the strategic horizon and dimensions for their interest and according to their plans.

In general, conflicts are likely t continue in their military, security, economic and political forms. In addition, regional powers are watching to intervene and enjoy a key share of roles and interests. For instance, Turkey and Iran are attempting to establish a new context in the region.

The new determinants of the next scene transitions are expected to be as follows:

- The terrorist groups' ability to expand their scope of operations
- The International Community's ability to reach a real, common vision
- Ankara's and Tehran's ability to enforce a plan for the local and international parties, supported by Arab countries.

In conclusion, attrition has long been played against most parties. Each is seeking a quick political solution to such the economic and security crises. Still, however, none has a complete vision, courage, sufficient tools or necessary guarantees to achieve some or all of their targets. As a result,

123	*The Text of the Document*
135 139 144	***Bibliography*** ***The Centenary of WWI: Middle East Front*** - *Arabic References* - *English References* - *New Releases in books* ***Majdi Abdul Aziz***
149	**Arabic Abstracts (for English Section)**
153	***English Section*** **Articles** *Political Change in Algeria: The 2017 Parliamentary Elections* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Trends of Transitions in the Middle East* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *Arab-Israeli Political Settlement.. 50 Years Since 1967 War* ***Amjad Jebreel***
53	*Arabs and Chinese Initiative of "Belt and Road"* ***Mohamed Hamchi***
81	***Reports and Articles*** *Jordan Municipalities Elections 2017.. A New Ballot Experience* ***Nabeel Hemran***
93	*Syrian Crisis: Chinese-Jordanian Views* ***Khaleel Qandil***
103	***File Issue: A Document of General Principles and Policies for Hamas- 2017*** *Critical Study of the Document- Palestinian View* ***Ra'ed Nu'eirart***
113	*Critical Analysis of Israeli Reactions towards the Document* ***Amjad Jebreel***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Summer 2017

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan — ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal — ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub — ***Mohammad Abu Hammour***

Volume 21 **No. 80** **Summer 2017**